

دراسات تطوير القطاع المالي

مؤشرات السلامة المالية في الدول العربية

إعداد: د. رامي عبيد، د. جمال الجويني، حبيب أغطية،
د. سائد خليل، د. عبدالله سراج، د. أحمد رجب



صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND



صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

أمانة
مجلس محافظي المصارف المركزية
ومؤسسات النقد العربية

مؤشرات السلامة المالية في الدول العربية

إعداد

د. رامي عبيد د. جمال الجويني حبيب أعطية

د. ساند خليل د. عبد الله سراج د. أحمد رجب

صندوق النقد العربي

2023

تقديم

يصدر صندوق النقد العربي في إطار أعمال اللجان وفرق العمل المنبثقة عن مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية أوراق عمل تتناول مواضيع وقضايا تناقشها هذه اللجان والفرق، ذات أولوية للمصارف المركزية العربية. إضافة إلى ذلك، يعد صندوق النقد العربي ضمن ممارسته لأنشطته كأمانة فنية لهذا المجلس، عدداً من التقارير والأوراق في مختلف الجوانب النقدية والمصرفية تتعلق بعمل المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. تعد هذه التقارير والأوراق من أجل تسهيل اتخاذ القرارات والتوصيات التي يصدرها المجلس. وفي ضوء ما تضمنته الأوراق والتقارير من معلومات مفيدة عن موضوعات ذات صلة بأعمال المصارف المركزية، فقد رأى المجلس الموقر أنه من المناسب أن تتاح لها أكبر فرصة من النشر والتوزيع. لذلك، فقد باشر الصندوق بنشر هذه السلسلة التي تتضمن الأوراق التي يقدمها السادة المحافظين إلى جانب التقارير والأوراق التي تعدها اللجان والصندوق حول القضايا النقدية والمصرفية ذات الأهمية. يتمثل الغرض من النشر، في توفير المعلومات وزيادة الوعي بهذه القضايا. فالهدف الرئيسي منها هو تزويد القارئ بأكبر قدر من المعلومات المتاحة حول الموضوع. نأمل أن تساعد هذه السلسلة على تعميق الثقافة المالية والنقدية والمصرفية العربية.

والله ولي التوفيق،



عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي
المدير العام رئيس مجلس الإدارة

صندوق النقد العربي 2023

حقوق الطبع محفوظة

يعد خبراء الدوائر الفنية بصندوق النقد العربي دراسات اقتصادية، وأوراقاً بحثية، يصدرها الصندوق وينشرها على موقعه الرسمي بشبكة الانترنت. تتناول هذه الإصدارات قضايا تتعلق بالسياسات النقدية والمصرفية والمالية والتجارية وأسواق المال وانعكاساتها على الاقتصادات العربية.

الآراء الواردة في هذه الدراسات أو الأوراق البحثية لا تمثل بالضرورة وجهة نظر صندوق النقد العربي، وتبقى معبرة عن وجهة نظر معد الدراسة.

لا يجوز نسخ أو إقتباس أي جزء من هذه الدراسة أو ترجمتها أو إعادة طبعها بأي صورة دون موافقة خطية من صندوق النقد العربي، إلا في حالات الإقتباس القصير بغرض النقد والتحليل، مع وجوب ذكر المصدر.

توجه جميع المراسلات إلى العنوان التالي:

قسم تطوير القطاع المالي – الدائرة الاقتصادية

صندوق النقد العربي

ص.ب. 2818 – أبو ظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +97126171765

البريد الإلكتروني: economic@amfad.org.ae; fsd@amfad.org.ae

Website: <https://www.amf.org.ae/ar>

المحتويات

5	مقدمة
6	أولاً: أهمية مؤشرات السلامة المالية
8	ثانياً: نظرة على دليل مؤشرات السلامة المالية الصادر عن صندوق النقد الدولي في عام 2019
8	أ. لمحة عن الدليل
12	ب. خلفية الدليل
14	ج. هيكل الدليل
22	ثالثاً: تعريف بأهم مؤشرات السلامة المالية الأساسية والإضافية:
22	أ. مؤشرات السلامة المالية الأساسية للقطاع المصرفي (أو مؤسسات تلقي الودائع)
29	ب. مؤشرات السلامة المالية الإضافية للقطاع المصرفي (أو مؤسسات تلقي الودائع)
35	ج. مؤشرات السلامة المالية لدى البنوك الإسلامية
38	د. مؤشرات السلامة المالية للمؤسسات المالية الأخرى
46	هـ. مؤشرات السلامة المالية للشركات غير المالية
50	و. مؤشرات السلامة المالية لقطاع الأسر
52	ز. أسواق العقارات
54	رابعاً: تجميع مؤشرات السلامة المالية
54	أ. القضايا الإستراتيجية والإدارية المرتبطة بمسؤولية تجميع البيانات ونشرها
58	ب. نشر مؤشرات السلامة المالية والبيانات ذات العلاقة
61	خامساً: العلاقة بين مؤشرات السلامة المالية والتحليل الإحترازي الكلي
68	سادساً: نظرة تحليلية على أهم المؤشرات المالية لدى القطاع المصرفي في الدول العربية
81	سابعاً: تجارب الدول العربية فيما يخص مؤشرات السلامة المالية
82	أ. مرحلة تجميع وإعداد البيانات الخاصة بمؤشرات السلامة المالية
88	ب. إعداد تقرير مؤشرات السلامة المالية
92	ج. الإفصاح عن مؤشرات السلامة المالية
95	ثامناً: الخلاصة والتوصيات
97	الملاحق
120	قائمة المصادر والمراجع

مقدمة

تُعتبر مؤشرات السلامة المالية بمثابة نظام إنذار مبكر حول الوضع المالي للمؤسسة المالية، إضافة إلى أنها أداة هامة لتقييم مخاطر وأداء القطاعين المالي والمصرفي، حيث تعكس مدى قدرة المؤسسة المالية وكفاءتها التشغيلية من حيث إدارة المطلوبات والموجودات بكفاءة، وكذلك تبيين قدرة البنك و/أو المؤسسة المالية على الالتزام بمتطلبات كفاية رأس المال والسيولة، وتحقيق مستويات مناسبة لكل منهما تعزز من قدرتها على إستيعاب الصدمات المالية. كما تعتبر مؤشرات السلامة المالية بمثابة المؤشرات التي تقيس صحة وسلامة المراكز المالية للقطاع المالي، حيث تشتمل على بيانات فردية ومجمعة يتم إستخدامها لتقييم أداء البنوك على المستوى الجزئي، وتقييم المخاطر النظامية على المستوى الكلي، حيث تعمل هذه المؤشرات كأدوات تدعم عملية إتخاذ القرارات الخاصة بالسياسة الإحترازية الجزئية والكلية، وتعزز من فرص التنسيق بين السياسات الإحترازية والنقدية بما يحد من إمكانية التعارض بينهما. إضافةً لذلك، تعتبر مؤشرات السلامة المالية مدخلات هامة لأدوات قياس المخاطر، لعل أبرزها إختبارات الأوضاع الضاغطة الجزئية والكلية، كما تُمكن هذه المؤشرات من تشخيص مواطن الضعف لدى القطاع المالي، والتدخل المبكر للسلطات الرقابية لإتخاذ القرارات التصحيحية.

تهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على أهمية مؤشرات السلامة المالية كأدوات تقييم للمراكز المالية للنظامين المالي والمصرفي ومؤشرات أدائها، إضافةً إلى إستعراض تجارب الدول العربية بالخصوص إعتياداً على الإستبيان المُرسَل إلى المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، حيث تم إستلام ردود إحدى عشر دولة عربية شملت: الإمارات، والبحرين، وتونس، والجزائر، والسعودية، والسودان، وعمان، الكويت، ولبنان، والمغرب، واليمن.

أولاً: أهمية مؤشرات السلامة المالية

أظهرت الأزمة المالية العالمية في نهاية عام 2008 الحاجة إلى تعزيز تقنيات الرقابة المصرفية والمالية سواء كانت على المستوى الإفرادى للبنوك، أم المستوى الكلي للبنوك، حيث سعت المصارف المركزية إلى إجراء تحديث مستمر لمنظومة القوانين والتشريعات الرقابية التي تحكم العمل المصرفي والمالي وفق أفضل الممارسات والمعايير الدولية، وكذلك توفير أدوات من شأنها أن تُمكنها من إجراء تقييم أدق للمؤسسات المالية ومراقبة وضعها المالي وتحديد مدى تعرضها للمخاطر، ويشمل ذلك البعد التنبؤي للمخاطر والعوامل التي يمكن أن يكون لها مخاطر أو عواقب سلبية على النظام المالي من واقع أحداث وصدّات تاريخية، وذلك من خلال عدة أدوات منها: أنظمة الإنذار المبكر، والنماذج الإحصائية، وخارطة المخاطر، ومؤشرات الاستقرار المالي، وإختبارات الأوضاع الضاغطة وغيرها، ولكن في جميع الأحوال، ولكي تتمكن المصارف المركزية والمؤسسات المالية من تعزيز منظومة المخاطر لديها، لا بد أن تتوفر بيانات مالية وإقتصادية شاملة ودقيقة مع وجود بنية تحتية وأنظمة تقنية مناسبة، وتعد مؤشرات السلامة المالية أحد أهم المؤشرات التي تستخدمها السلطات الرقابية والقطاع المالي وحتى الباحثين في تقييم أداء ومخاطر القطاع المالي والتنبؤ بأدائه، حيث تم تصميم المؤشرات كأدوات تحليلية تدعم عملية صنع القرار في الوقت المناسب.

في هذا الإطار، توفر مؤشرات السلامة المالية فرصة للسلطات الرقابية لطمأنة الرأي العام وتعزيز ثقتهم بالقطاع المالي، وكذلك تُعطي مؤشرات هامة عن قطاعي الشركات والأسر الذين يتكون منها عملاء المؤسسات المالية، فعلى سبيل المثال، دأبت معظم

دول العالم على إصدار تقرير الاستقرار المالي الذي يحتوي على تحليل أداء القطاع المالي (المصرفي وغير المصرفي) ومخاطره، إضافةً إلى تحليل مديونية قطاعي الأفراد والشركات، وكذلك تحليل أداء سوقي العقارات والأسهم وتقدير مدى وجود فقاعة سعرية في تلك الأسواق. تشمل مؤشرات السلامة المالية (التي سيتم التطرق لها لاحقاً بالتفصيل)، مؤشرات تقيس الملاءة المالية، وجودة الأصول، والكفاءة التشغيلية، والربحية، وحجم السيولة، ومخاطر السوق، وتمكن هذه المؤشرات الهامة من تقييم المخاطر النظامية وتعزيز التنسيق بين السياسة النقدية والإحترازية الكلية، حيث من الممكن أن يتم تقييم قرار برفع أسعار الفائدة على مؤشرات رأس المال والسيولة وجودة الأصول. كما من الممكن قياس الأثر باستخدام مؤشرات القطاع العقاري والأسهم، وقطاعي الأفراد والشركات. في نفس السياق، إن مؤشرات السلامة المالية تُعتبر أحد أهم الأدوات التي تستند إليها السياسة الإحترازية الكلية عند تطبيق أدواتها، فعلى سبيل المثال يتم استخدام هامش رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية (Countercyclical Capital Buffer CCyB) عند نمو الإئتمان الخاص بشكل لا يتناسب مع نمو الناتج المحلي الإجمالي (أي تجاوز فجوة الإئتمان الخاص حد 2%)، كما يتم استخدام الأدوات المستندة إلى الأصول في حال وجود إفراط في مديونية الأفراد أو تعرض مرتفع لأسواق الأصول. من جانب آخر، توفر مؤشرات السلامة المالية بيانات هامة لإدارات الرقابة المصرفية تُسهم في تعزيز الرقابة المكتبية والميدانية للبنوك بشكل يركز على المخاطر، كذلك تعتبر مؤشرات السلامة المالية مدخلات هامة عند إجراء إختبارات الأوضاع الضاغطة الجزئية والكلية.

ثانياً: نظرة على دليل مؤشرات السلامة المالية الصادر عن صندوق النقد الدولي في عام 2019

أ. لمحة عن الدليل

يوفر دليل مؤشرات السلامة المالية للعام 2019، الصادر عن صندوق النقد الدولي، مبادئ إرشادية حول المفاهيم والتعريفات، ومصادر البيانات، والطرق والمنهجيات المستخدمة في جمع ونشر مؤشرات السلامة المالية. لا تهدف هذه المؤشرات فقط إلى تقييم مدى صحة وسلامة الشركات المالية، ولكن أيضاً تهدف إلى تقييم السلامة المالية للأفراد والشركات غير المالية الموجودة في الدولة، بالإضافة إلى أنها تستخدم في التحليل الاحترافي الكلي. يوفر الجدول رقم (1) نظرة على مؤشرات السلامة المالية الأساسية والإضافية.

وفيما يتعلق بمصادر البيانات، تعتبر البيانات الإشرافية والرقابية التي تحصل عليها المصارف المركزية من الشركات المالية المصدر الرئيس والأهم الذي يستخدم في احتساب مؤشرات السلامة المالية. تركز هذه المؤشرات على مؤشرات السلامة المالية ذات العلاقة بالقطاع المالي أكثر من مؤشرات السلامة المالية المرتبطة بالقطاعات الأخرى. ويعود ذلك لسببين رئيسيين: أولاً، ترتبط مؤشرات السلامة المالية تقليدياً بالشركات المالية؛ والسبب الثاني مرتبط بتوفر البيانات للقطاع المالي بشكل أفضل مقارنةً مع القطاعات الأخرى.

مؤشرات السلامة المالية في الدول العربية

جدول رقم (1): مؤشرات السلامة المالية: الأساسية والإضافية

المؤشرات الأساسية	
شركات تلقي الودائع	
ملاءة رأس المال	رأس المال التنظيمي للأصول المرجحة بالمخاطر
	الشريحة الأولى من رأس المال للأصول المرجحة بالمخاطر
	التسهيلات الائتمانية غير العاملة بعد خصم المخصصات إلى رأس المال
	الأسمم العادية من الشريحة الأولى لرأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر
	الشريحة الأولى من رأس المال إلى الأصول
جودة الأصول	التسهيلات الائتمانية غير العاملة إلى مجموع إجمالي التسهيلات الائتمانية
	تركز التسهيلات الائتمانية حسب النشاط الاقتصادي
	المخصصات إلى التسهيلات الائتمانية غير العاملة
العائدات والربحية	العائد على الأصول
	العائد على حقوق الملكية
	هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل
	مصروفات غير الفائدة إلى إجمالي الدخل
السيولة	الأصول السائلة إلى مجموع الأصول (نسبة الأصول السائلة) لكافة شركات قبول الودائع
	الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل لكافة شركات قبول الودائع
	نسبة تغطية السيولة لكافة شركات قبول الودائع التي طبقت معايير السيولة الواردة في بازل III
	صافي نسبة التمويل المستقر لكافة شركات قبول الودائع التي طبقت معايير السيولة الواردة في بازل III
الحساسية لمخاطر السوق	صافي الوضع الافتتاحي بالعملات الأجنبية إلى رأس المال

مؤشرات السلامة المالية في الدول العربية

أسواق العقار	
أسعار العقارات السكنية	
المؤشرات الإضافية	
التعرضات الكبيرة لرأس المال	شركات قبول الودائع
التوزيع الجغرافي للتسهيلات الائتمانية إلى مجموع التسهيلات الائتمانية	
إجمالي وضع الأصول من المشتقات المالية إلى رأس المال	
إجمالي وضع الخصوم من المشتقات المالية إلى رأس المال	
الدخل من التداول إلى مجموع الدخل	
المصروفات على الموظفين إلى مصروفات غير الفائدة	
الفرق بين معدلات الفائدة على الإقراض والودائع	
الفرق بين أعلى وأقل معدل للفائدة على القروض بين البنوك	
ودائع العملاء إلى مجموع التسهيلات الائتمانية (غير شامل القروض بين البنوك)	
التسهيلات الائتمانية الممنوحة بالعملة الأجنبية إلى مجموع التسهيلات الائتمانية	
الخصوم بالعملة الأجنبية إلى مجموع الخصوم	
نمو الائتمان للقطاع الخاص	
الأصول إلى مجموع أصول النظام المالي (لمجموع الشركات المالية الأخرى وحسب القطاعات الفرعية)	الشركات المالية الأخرى
الأصول إلى الناتج المحلي الإجمالي (لمجموع الشركات المالية الأخرى وحسب القطاعات الفرعية)	
التوزيع القطاعي للاستثمارات	الشركات المالية الأخرى (صناديق أسواق المال)
توزيع الاستثمارات حسب فترة الاستحقاق	
حقوق المساهمين إلى مجموع الأصول المستثمرة (للتأمين على الحياة وعلى غير الحياة)	الشركات المالية الأخرى (شركات التأمين)

مؤشرات السلامة المالية في الدول العربية

النسبة المجمّعة (للتأمين على غير الحياة فقط)	
العائد على الأصول (للتأمين على الحياة فقط)	
العائد على حقوق الملكية (للتأمين على الحياة وعلى غير الحياة)	
الأصول السائلة إلى مدفوعات التقاعد المقدرة للعام القادم	الشركات المالية الأخرى (صناديق التقاعد)
العائد على الأصول	
مجموع الدين إلى حقوق الملكية	الشركات غير المالية
الدين الخارجي إلى حقوق الملكية	
الدين بالعملات الأجنبية إلى حقوق الملكية	
مجموع الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي	
العائد على حقوق الملكية	
الإيرادات إلى نفقات رأس مال الدين والفائدة	
الإيرادات إلى نفقات الفائدة	
دين الأسر المعيشية إلى الناتج المحلي الإجمالي	الأسر المعيشية
خدمة دين الأسر المعيشية ومدفوعات رأسمال الدين إلى الدخل	
دين الأسر المعيشية إلى الدخل المتاح للأسر المعيشية	
أسعار العقارات التجارية	أسواق العقار
قروض العقارات السكنية إلى مجموع التسهيلات الائتمانية	
قروض العقارات التجارية إلى مجموع التسهيلات الائتمانية	

المصدر: صندوق النقد الدولي (2019). دليل تجميع مؤشرات السلامة المالية.

يعكس الدليل في نسخته للعام 2019 التطورات على الإطار التنظيمي والتي تجسدت في التعديلات التي أُقرّت بموجب متطلبات بازل III، بما فيها التعريفات والاحتسابات

الجديدة لرأس المال والمعايير الجديدة للسيولة. كما تم التحديث على الممارسات المحاسبية لتعكس المعايير الدولية الجديدة والمعدلة في إعداد التقارير المالية.

ب. خلفية الدليل

يعتبر النظام المالي محركاً مهماً للنمو من خلال توزيع الموارد عبر الزمن، وتوفير السيولة، وتقديم الإئتمان، وغيرها من الخدمات. ومع ذلك، فإن الوساطة المالية معرضة أيضاً لمخاطر السيولة الناشئة عن استخدام المطلوبات قصيرة الأجل لتمويل الأصول طويلة الأجل، وربما تكون احتياطات رأس المال غير كافية لامتناس الخسائر غير المتوقعة. وإذا لم يتم كبح هذه المخاطر ونقاط الضعف، فإنه من الممكن أن يؤدي ذلك إلى أزمة اقتصادية ومالية.

لطالما تم التعرف على مواطن الضعف على مستوى المؤسسة، مما أدى إلى وضع معايير احترازية، ورقابية، وإشرافية. وعلى صعيد القطاع المالي ككل، قدم صندوق النقد الدولي مؤشرات السلامة المالية في أواخر التسعينيات لتحديد المخاطر الناشئة في هذا القطاع على المستوى الكلي. قام صندوق النقد الدولي باستلهم مؤشرات السلامة المالية الأساسية لمؤسسات تلقي الودائع من نظام تصنيف إشرافي مشترك يُعرف باسم "CAMELS". وكما هو مذكور في دليل عام 2006، فإن الرقابة على مستوى المؤسسة يتم استكمالها من خلال مراقبة المخاطر التي تهدد استقرار النظام المالي ككل.

أصبحت مؤشرات السلامة المالية بشكل مطرد عنصراً أساسياً في التحليل المالي على المستوى الكلي، ويتم إدراجها في تقارير الاستقرار المالي في العديد من البلدان،

وأعمال المتابعة التي يقوم بها صندوق النقد الدولي، بما في ذلك تقارير مشاورات المادة الرابعة، وتقارير الاستقرار المالي العالمي، وبرامج تقييم القطاع المالي.

كشفت الأزمة المالية العالمية التي حدثت في العام 2008 عن عدد من نقاط الضعف في نهج تحديد مخاطر القطاع المالي والتخفيف من حدتها. كما لم يتم تكريس اهتمام كافي للمخاطر على الصعيد الكلي في النظام المالي، وللتراطات بين القطاعين الحقيقي والمالي. بالإضافة إلى ذلك، فإن البنوك الدولية الكبيرة لا تحتفظ برأس مالٍ كافٍ لمقابل المخاطر التي تتعرض لها. من جهة أخرى، أثبتت بعض الأدوات المدرجة في رأس المال النظامي أنها غير قادرة على استيعاب الخسائر خلال الأزمة، وأصبح من الواضح أن البنوك والجهات الإشرافية في بعض البلدان لم يولوا اهتماماً كافياً لمخاطر السيولة قبل حدوث الأزمة.

باختصار، أبرزت الأزمة المالية العالمية الحاجة إلى تعزيز التنظيم المالي، الأمر الذي أدى بدوره إلى مراجعة مؤشرات السلامة المالية لتعكس المعايير الدولية الجديدة لرأس المال والسيولة. بناءً على ذلك، تتماشى مؤشرات السلامة المالية الجديدة بشكل جيد مع الممارسات التنظيمية المحسنة التي تكون أكثر حساسيةً للمخاطر وللنظرة المستقبلية والمدعمة بقياسات التركيز والتوزيع. كما تعمل مؤشرات السلامة المالية الجديدة على توسيع نطاق التغطية لتشمل صناديق أسواق المال، وشركات التأمين، وصناديق التقاعد، وكذلك الشركات غير المالية، وقطاعات الأسر المعيشية، مما يوفر رؤية أكبر حول الروابط بين القطاع المالي والقطاع الحقيقي.

نظرًا لتطور المخاطر، فإن الإصدارات المستقبلية من مؤشرات السلامة المالية ستحتاج إلى تغطية موضوعات جديدة مثل الوساطة المالية الرقمية والمخاطر الناشئة

الأخرى. ومع ظهور إجماع دولي حول المعايير الاحترازية والطرق الإشرافية للمخاطر الجديدة، سيتم تطوير مؤشرات سلامة مالية جديدة أو منقحة لتوفير إحصاءات ذات صلة بتحليل الإستقرار المالي.

ج. هيكل الدليل

يتكون الدليل من أربعة أجزاء: اللبنة الأساسية، بما في ذلك المبادئ المحاسبية الأساسية لتجميع البيانات وقواعد التوحيد "الفصول 2-6"، وإرشادات محددة حول كيفية احتساب مؤشرات السلامة المالية والبيانات الوصفية "الفصول 7-10"، وقضايا تجميع والنشر البيانات "الفصل 11"، والتقاطعات بين مؤشرات السلامة المالية والتحليل الاحترازي الكلي "الفصول 12-13".

يعمل الدليل على تسهيل تجميع ونشر مؤشرات السلامة المالية التي وافق عليها المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي، ومبادرة مجموعة العشرين لفجوات البيانات، والمجموعة المرجعية لمؤشرات السلامة المالية. وفيما يلي ملخص حول كل جزء من أجزاء الدليل الأربعة:

• اللبنة الأساسية

يصف الفصل الثاني من الدليل بمزيد من التفصيل الجوانب الرئيسية لنظام الحسابات القومية لعام 2008 الضروري للتحليل القطاعي، بما في ذلك الوحدات المؤسسية، والإقامة، والقطاعات المؤسسية، والقطاعات الفرعية للشركات المالية. وفيما يتعلق بالقطاع المالي، فإنه يتكون من: القطاعات الفرعية للشركات المالية، والأدوات والأسواق المالية، بالإضافة إلى التنظيم الحكومي. تركز مؤشرات السلامة المالية الأساسية على شركات قبول الودائع ضمن قطاع الشركات المالية، بينما توفر

مؤشرات السلامة المالية الإضافية نظرة حول الشركات المالية الأخرى التي لا تقبل الودائع.

يقوم الفصل الثالث بتحديث وتوحيد تغطية معايير بازل الإحترازية ذات الصلة بتجميع مؤشرات السلامة المالية. في السابق، كان التركيز على إتفاقية بازل لرأس المال وبازل II، وكانت المعلومات موزعة على عدة فصول. في هذا الدليل، يتضمن الفصل الثالث بعضاً من أحدث التحسينات التي أجرتها لجنة بازل بشأن الإشراف المصرفي على أطر عمل بازل II وبازل III، مع التركيز بشكل خاص على معايير رأس المال والسيولة.

يبرز هذا الفصل ثلاث مساهمات رئيسية، وهي:

- نظرة عامة على تطور إتفاقيات بازل، من بازل I إلى بازل III المصممة لمجمعي مؤشرات السلامة المالية.
- وصف مفصل لمعايير رأس المال والسيولة ذات الصلة بتجميع مؤشرات السلامة المالية.
- وصف دقيق لتجميع مكونات رأس المال بموجب إتفاقيات بازل المختلفة.

يتضمن الفصل الرابع التطورات في الممارسات المحاسبية التي تأخذ بعين الاعتبار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وتماشياً مع التوجيهات الحالية للجنة بازل، يوصي الدليل باتباع الممارسات الإشرافية الوطنية فيما يتعلق بتصنيف القروض والمخصصات. كما يُعرّف الفصل الاستحقاق قصير الأجل بأنه يصل إلى ثلاثة أشهر (على سبيل المثال، يجب أن تتضمن الإلتزامات قصيرة الأجل الخصوم ذات الاستحقاق المتبقي لمدة ثلاثة أشهر أو أقل).

يوائم الفصل الخامس وصف الأصول والمطلوبات المالية مع نظام الحسابات القومية لعام 2008. ويتضمن الفصل البيانات المالية القطاعية لصناديق أسواق المال، وشركات التأمين، وصناديق التقاعد لتجميع بيانات شركات الخدمات المالية في كل من هذه القطاعات الفرعية. كما يقدم إرشادات بشأن عدد من القضايا الفنية، من خلال اتباع إرشادات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ولجنة بازل للرقابة المصرفية بشكل عام، مع الأخذ بعين الاعتبار معايير الإشراف الوطنية.

يركز الفصل السادس على تجميع وتوحيد البيانات بحيث يكون أساس تجميع وتوحيد البيانات في شركات قبول الودائع مرتكزاً على التوحيد عبر الحدود، وعبر القطاعات، وعلى الصعيد المحلي. من جهة أخرى، يوصي هذا الدليل باستبعاد شركات التأمين من شركات قبول الودائع لأغراض التوحيد، لتعزيز إمكانية مقارنة البيانات عبر البلدان، بحيث يتماشى هذا الاستثناء مع الممارسات الإشرافية، التي يتم فيها استبعاد شركات التأمين التابعة للبنوك من التقارير الإشرافية.

• وصف مؤشرات السلامة المالية

يركز الفصل السابع على مؤشرات السلامة المالية الأساسية لشركات قبول الودائع، ويحتوي على التعريفات، والتفسير التحليلي، ومصادر البيانات وقضايا التجميع لهذه المؤشرات. يقدم الفصل الثامن المجموعة الإضافية من مؤشرات السلامة المالية لشركات قبول الودائع. يحتوي الفصل التاسع على مواصفات مؤشرات السلامة المالية للشركات المالية الأخرى (الشركات المالية التي لا تقبل الودائع). وفيما يتعلق بالفصل العاشر، يركز هذا الفصل على مؤشرات سلامة مالية مختارة للشركات غير المالية، وللأسر، وللأسواق العقارية. يقدم هذا الفصل منهجية تجميع لمجموعة منقحة من

مؤشرات الشركات غير المالية لتوفير مزيد من المعلومات لمستخدمي البيانات حول التطورات في أوضاع الديون وقدرة خدمة الديون في هذه الشركات.

• قضايا تجميع والنشر البيانات

يختصر الفصل الحادي عشر المناقشة حول القضايا الإستراتيجية والإدارية المتعلقة بجمع البيانات وتجميعها، ويقدم توصيات أكثر تحديداً فيما يتعلق بتكرار البيانات وحسن توقيتها.

• التقاطعات بين مؤشرات السلامة المالية والتحليل الإحترازي الكلي

يتناول الفصل الثاني عشر تدابير التركيز والتوزيع في التعامل مع مؤشرات السلامة المالية، حيث يقدم إرشادات لحساب مؤشرات السلامة المالية المختارة التي يجب أن تطبق تدابير تركيز وتوزيع محددة (مثل مؤشر هرفندال ومقاييس النزعة المركزية والتشتت). ويناقش هذا الفصل أيضاً طرق التغلب على مخاوف السرية بشأن آلية إعداد تقارير تدابير التركيز والتوزيع.

يقدم الفصل الثالث عشر تحليلاً للعلاقة بين مؤشرات السلامة المالية والتحليل الإحترازي الكلي. كما يناقش الفصل استخدامات مؤشرات السلامة المالية كمدخلات ومخرجات للطرق التحليلية (على سبيل المثال، اختبارات الأوضاع الضاغطة وتحليل الروابط)، إضافة إلى صلتها بالأدوات والمؤشرات الإحترازية الكلية، كما يقدم أمثلة على استخدامات مؤشرات السلامة المالية في قضايا السياسة الإحترازية الكلية والإستقرار المالي.

مؤشرات السلامة المالية في الدول العربية

أخيراً، يقدم الجدول رقم (2) الفروق بين دليل مؤشرات السلامة المالية للعام 2006 والعام 2019.

جدول رقم (2): الفروق بين دليلي مؤشرات السلامة المالية للعام 2006 والعام 2019

المؤشرات الأساسية		
الفروق	شركات قبول الودائع	
تم الاعتماد في دليل 2019 على تعريفات رأس المال الواردة في بازل III	رأس المال التنظيمي للأصول المرجحة بالمخاطر	ملاءة رأس المال
تم الاعتماد في دليل 2019 على تعريفات رأس المال الواردة في بازل III	التريحة الأولى من رأس المال للأصول المرجحة بالمخاطر	
تتبع التوجيهات الإشرافية الواردة في معايير الدولية لإعداد التقارير المالية فيما يتعلق بتخصيص الخسارة الائتمانية المتوقعة لمخصصات خاصة وعامة. توضيح أن المقام هو إجمالي رأس المال التنظيمي (رأس المال والاحتياطيات سابقاً)	التسهيلات الائتمانية غير العاملة بعد خصم المخصصات إلى رأس المال	
مؤشر سلامة مالية جديد	الأسهم العادية من الشريحة الأولى لرأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر	
مؤشر سلامة مالية جديد. يستبدل مؤشر رأس المال إلى الأصول.	التريحة الأولى من رأس المال إلى الأصول	
لا تغيير	التسهيلات الائتمانية غير العاملة إلى مجموع إجمالي التسهيلات الائتمانية	جودة الأصول
تم مراجعة المواصفات، نسبة الإقراض لأكبر ثلاث قطاعات اقتصادية إلى إجمالي القروض	تركز التسهيلات الائتمانية حسب النشاط الاقتصادي	
مؤشر سلامة مالية جديد. يتبع الإرشادات الإشرافية الواردة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، فيما يتعلق بمخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة لتشمل المخصصات العامة والخاصة.	المخصصات إلى التسهيلات الائتمانية غير العاملة	
لا تغيير	العائد على الأصول	العائدات والربحية
مبني على صافي الدخل بعد الضريبة	العائد على حقوق الملكية	

مؤشرات السلامة المالية في الدول العربية

لا تغيير	هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل	
لا تغيير	مصروفات غير الفائدة إلى إجمالي الدخل	
لا تغيير	الأصول السائلة إلى مجموع الأصول (نسبة الأصول السائلة) لكافة شركات تلقي الودائع	السيولة
لا تغيير	الأصول السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل لكافة شركات تلقي الودائع	
مؤشر سلامة مالية جديد. يأخذ بعين الاعتبار تعريف السيولة الوارد في متطلبات بازل III	نسبة تغطية السيولة لكافة شركات تلقي الودائع التي طبقت معايير السيولة الواردة في بازل III	
مؤشر سلامة مالية جديد. يأخذ بعين الاعتبار تعريف السيولة الوارد في متطلبات بازل III	صافي نسبة التمويل المستقرة لكافة شركات تلقي الودائع التي طبقت معايير السيولة الواردة في بازل III	
لا تغيير	صافي المراكز المفتوحة بالعملة الأجنبية إلى رأس المال	الحساسية لمخاطر السوق
أسواق العقار		
أصبح مؤشر سلامة مالية أساسي بعد أن كان مؤشر إضافي	أسعار العقارات السكنية	
المؤشرات الإضافية		
أصبح هناك طريقة واحدة فقط موصى بها لتجميع البسط، من خلال جمع كافة حالات التعرض التي تتجاوز 10% من الشريحة الأولى من رأس المال. وأصبح المقام عبارة عن الشريحة الأولى من رأس المال بدلاً عن مجموع رأس المال، بما يتوافق مع المتطلبات الأحدث للجنة بازل	التعرضات الكبيرة لرأس المال	شركات تلقي الودائع
لا تغيير	التوزيع الجغرافي للتسهيلات الائتمانية إلى مجموع التسهيلات الائتمانية	
المقام هنا هو إجمالي رأس المال التنظيمي (رأس المال والاحتياطيات سابقاً)	إجمالي وضع الأصول من المشتقات المالية إلى رأس المال	
المقام هنا هو إجمالي رأس المال التنظيمي (رأس المال والاحتياطيات سابقاً)	إجمالي وضع المطلوبات من المشتقات المالية إلى رأس المال	

مؤشرات السلامة المالية في الدول العربية

لا تغيير	الدخل من التداول (المتاجرة) إلى مجموع الدخل	
لا تغيير	مصروفات الموظفين إلى مصروفات غير الفائدة	
لا تغيير	الفرق بين معدلات الفائدة على الإقراض والودائع	
لا تغيير	الفرق بين أعلى وأقل معدل للفائدة على القروض بين البنوك	
لا تغيير	ودائع العملاء إلى مجموع التسهيلات الائتمانية (غير شامل القروض بين البنوك)	
لا تغيير	التسهيلات الائتمانية الممنوحة بالعملات الأجنبية إلى مجموع التسهيلات الائتمانية	
لا تغيير	المطلوبات بالعملات الأجنبية إلى مجموع المطلوبات	
مؤشر سلامة مالية جديد	نمو الائتمان للقطاع الخاص	
مؤشر سلامة مالية جديد. يوفر تفاصيل إضافية حول الشركات المالية الأخرى والقطاعات المالية الفرعية بالمقارنة مع مؤشرات السلامة المالية الإضافية السابقة للشركات المالية الأخرى	الأصول إلى مجموع أصول النظام المالي (لمجموع الشركات المالية الأخرى وحسب القطاعات الفرعية)	الشركات المالية الأخرى
مؤشر سلامة مالية جديد. يوفر تفاصيل إضافية حول الشركات المالية الأخرى والقطاعات المالية الفرعية بالمقارنة مع مؤشرات السلامة المالية الإضافية السابقة للشركات المالية الأخرى	الأصول إلى الناتج المحلي الإجمالي (لمجموع الشركات المالية الأخرى وحسب القطاعات الفرعية)	
مؤشر سلامة مالية جديد	التوزيع القطاعي للإستثمارات	صناديق أسواق المال
مؤشر سلامة مالية جديد	توزيع الإستثمارات حسب فترة الاستحقاق	
مؤشر سلامة مالية جديد	حقوق المساهمين إلى مجموع الأصول المستثمرة (للتأمين على الحياة وعلى غير الحياة)	شركات التأمين
مؤشر سلامة مالية جديد	النسبة المجمعة (للتأمين على غير الحياة فقط) " مجموع صافي الخسائر المتكبدة ومصاريق الإكتتاب مقسوماً على صافي الأقساط المكتسبة"	

مؤشرات السلامة المالية في الدول العربية

مؤشر سلامة مالية جديد	العائد على الأصول (للتأمين على الحياة فقط)	
مؤشر سلامة مالية جديد	العائد على حقوق الملكية (للتأمين على الحياة وعلى غير الحياة)	
مؤشر سلامة مالية جديد	الأصول السائلة إلى مدفوعات التقاعد المقدر للعام القادم	صناديق التقاعد
مؤشر سلامة مالية جديد	العائد على الأصول	
لا تغيير	مجموع الدين إلى حقوق الملكية	الشركات غير المالية
مؤشر سلامة مالية جديد	الدين الخارجي (Non-residents Debt) إلى حقوق الملكية	
مؤشر سلامة مالية جديد	الدين بالعملة الأجنبية إلى حقوق الملكية	
مؤشر سلامة مالية جديد	مجموع الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي	
لا تغيير	العائد على حقوق الملكية	
لا تغيير	الإيرادات إلى نفقات أصل الدين والفائدة	
مؤشر سلامة مالية جديد	الإيرادات إلى نفقات الفائدة	
لا تغيير	دين الأسر المعيشية إلى الناتج المحلي الإجمالي	الأسر المعيشية
لا تغيير	خدمة دين الأسر المعيشية ومدفوعات رأسمال الدين إلى الدخل	
مؤشر سلامة مالية جديد	دين الأسر المعيشية إلى الدخل المتاح للأسر المعيشية	
لا تغيير	أسعار العقارات التجارية	أسواق العقار
لا تغيير	قروض العقارات السكنية إلى مجموع التسهيلات الإئتمانية	
لا تغيير	قروض العقارات التجارية إلى مجموع التسهيلات الإئتمانية	

المصدر: صندوق النقد الدولي (2019). دليل تجميع مؤشرات السلامة المالية. ملاحظة: مؤشرات السلامة المالية الموجودة في دليل 2006 والغير موجودة في هذا الجدول قد تم إلغاؤها.

ثالثاً: تعريف بأهم مؤشرات السلامة المالية الأساسية والإضافية:

أ. مؤشرات السلامة المالية الأساسية للقطاع المصرفي (أو مؤسسات تلقي الودائع)
تعد المؤشرات الأساسية للسلامة المالية أحد أهم العناصر التي لا بد من توفرها عند إجراء تقييم شامل لصحة ومتانة القطاع المالي، هذا بالإضافة لمتغيرات القطاع المالي الأخرى والمؤشرات للقطاعات الأخرى في الإقتصاد. في هذا الجزء سنستعرض سبعة عشر مؤشراً أساسياً واثنا عشر مؤشراً إضافياً للقطاع المالي يتعلق بمؤسسات تلقي الودائع، كما جاء في دليل تجميع مؤشرات السلامة المالية الصادر عن صندوق النقد الدولي في العام 2019، يمكن تقسيم المؤشرات الأساسية إلى مجموعة مؤشرات رئيسية (كفاية رأس المال، جودة الأصول، الإيرادات والربحية، السيولة، الحساسية لمخاطر السوق) والتي تحتوي بدورها على عدد من المؤشرات.

1. مؤشرات كفاية رأس المال

- نسبة رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر

يقيس مؤشر نسبة رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر قدرة رأس المال التنظيمي على إستيعاب الصدمات وتحمل الخسائر غير المتوقعة. نحصل على قيمة هذا المؤشر عن طريق قسمة مجموع رأس المال التنظيمي على مجموع الأصول المرجحة بالمخاطر.

- نسبة رأس المال الأساسي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر

يقيس مؤشر نسبة رأس المال الأساسي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر قدرة رأس المال الأساسي على تحمل الخسائر، حيث تعبر عن الموارد المتاحة لاستيعاب

الخسائر. يقاس هذا المؤشر عن طريق قسمة مجموع رأس المال الأساسي على مجموع الأصول المرجحة بالمخاطر.

- القروض المتعثرة بعد خصم المخصصات كنسبة من رأس المال

يعبر مؤشر القروض المتعثرة بعد خصم المخصصات كنسبة من رأس المال عن قدرة رأس المال التنظيمي على تحمل خسائر القروض المتعثرة. يمكن استخدام هذا المؤشر للحكم على مدى التأثير المحتمل للقروض المتعثرة غير المغطاة من قبل المخصصات على رأس المال. للحصول على قيمة المؤشر يتم قسمة القروض المتعثرة بعد خصم المخصصات على مجموع رأس المال التنظيمي.

- نسبة الأسهم العادية ضمن رأس المال الأساسي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر

ولقياس مدى تحمل الأسهم العادية على استيعاب الخسائر يمكن استخدام مؤشر الأسهم العادية ضمن رأس المال الأساسي كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر، والذي يعتبر من المؤشرات الجديدة التي تمت إضافتها في دليل تجميع مؤشرات السلامة المالية الصادر عن صندوق النقد الدولي نسخة العام 2019. يتم احتساب المؤشر عن طريق قسمة نسبة رأس المال الأساسي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر.

- نسبة رأس المال الأساسي إلى الأصول

يقيس مؤشر نسبة رأس المال الأساسي إلى الأصول حجم الرفع المالي والقدرة على استيعاب الخسائر، ويعتبر هذا المؤشر مقياس تكميلي لمتطلبات رأس المال القائم على المخاطر. يتم الحصول على هذا المؤشر بقسمة رأس المال الأساسي على إجمالي الأصول.

2. مؤشرات جودة الأصول

- القروض المتعثرة كنسبة من مجموع القروض الإجمالية

يستخدم مؤشر القروض المتعثرة كنسبة من مجموع القروض الإجمالية لقياس جودة الأصول في محفظة القروض، حيث تعبر الزيادة في نسبة المؤشر عن التراجع في جودة محفظة الائتمان لمؤسسات تلقي الودائع. يقاس هذا المؤشر بقسمة إجمالي القروض المتعثرة على مجموع إجمالي القروض.

- نسبة المخصصات إلى القروض المتعثرة

يقيس مؤشر المخصصات كنسبة من إجمالي القروض المتعثرة مدى تغطية المخصصات للقروض المتعثرة، وتعتبر النسبة مكملة للمعلومات التي توفرها المؤشرات السابقة مثل القروض المتعثرة إلى مجموع القروض، كما توفر مقياس لحجم الخسائر المستقبلية المتوقعة في حالة شطب جميع القروض المتعثرة. يعتبر هذا مؤشر جديد تمت إضافته في النسخة المحدثة لدليل تجميع مؤشرات السلامة المالية لصندوق النقد الدولي للعام 2019 (بحيث يأخذ في الاعتبار تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية). ويتم قياسه عن طريق قسمة المخصصات على إجمالي القروض المتعثرة.

- تركيز القروض حسب النشاط الاقتصادي

يهدف مؤشر تركيز القروض حسب النشاط الاقتصادي إلى قياس مخاطر الائتمان الناجمة عن التركيز المفرط للائتمان في قطاع محلي أو نشاط اقتصادي معين. قد تؤدي الزيادة الكبيرة في تركيز إجمالي الائتمان الممنوح لقطاع اقتصادي معين إلى تعرض

مؤسسات تلقي الودائع إلى مخاطر ناجمة عن مستويات الأنشطة والأسعار والربحية في هذا القطاع أو النشاط. في العادة يتم احتساب تركيز القروض في أكبر ثلاث قطاعات أو أنشطة اقتصادية، ويقاس عن طريق قسمة الإقراض الموجه لأكبر ثلاثة أنشطة اقتصادية على إجمالي الإقراض للشركات غير المالية. لتصنيف الأنشطة المختلفة، يتم الاعتماد على النسخة الرابعة من التصنيف الصناعي الدولي الموحد للأنشطة الاقتصادية التابع للأمم المتحدة.

3. مؤشرات الإيرادات والربحية

- العائد على الأصول

يوفر مؤشر العائد على الأصول معلومات عن مستوى الربحية لمؤسسات تلقي الودائع بالنسبة لإجمالي الأصول، كما يمكن استخدامه كمؤشر لقياس الكفاءة في إدارة الأصول لتحقيق الأرباح. هذا المؤشر نحصل عليه بعد قسمة صافي الدخل على إجمالي الأصول، مالية وغير مالية.

- العائد على حقوق المساهمين

يعد العائد على حقوق المساهمين مؤشراً يدل على الكفاءة في استخدام رأس المال لمؤسسات تلقي الودائع. كما يوفر هذا المؤشر معلومات حول قدرة البنوك على توليد رأس المال من الموارد الذاتية عن طريق الأرباح المحتجزة، وجاذبية القطاع للاستثمار في الأسهم الجديدة. يتم احتساب المؤشر بقسمة صافي الدخل على إجمالي رأس المال والاحتياطيات.

- نسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل

يقيس مؤشر هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل نسبة الفرق بين إجمالي الإيرادات المتأتية من الفوائد على القروض والفوائد المدفوعة على الودائع إلى إجمالي الدخل، ويعبر هذا المؤشر عن الأهمية النسبية للدخل الناشئ عن الأعمال الرئيسية لمؤسسة تلقي الودائع، أي مدى الإعتماد على أعمال الوساطة المالية لمؤسسات تلقي الودائع. يتم احتساب هذا المؤشر بقسمة صافي الدخل من الفوائد على إجمالي الدخل.

- نسبة المصروفات بخلاف الفائدة إلى إجمالي الدخل

يعبر مؤشر المصروفات بخلاف الفائدة كنسبة من إجمالي الدخل عن العلاقة بين المصروفات الإدارية أو العامة وإجمالي الدخل. كما يوفر هذا المؤشر، والذي يُطلق عليه غالباً نسبة الكفاءة، نظرة على ذلك الجزء من إجمالي الإيرادات اللازم لتغطية مصروفات التشغيل، بما في ذلك تكاليف الموظفين والمصروفات التشغيلية. يتم احتساب هذا المؤشر عن طريق قسمة المصروفات بخلاف الفوائد على إجمالي الدخل.

4. مؤشرات السيولة

- نسبة الأصول السائلة إلى مجموع الأصول

يقيس مؤشر الأصول السائلة (كنسبة من مجموع الأصول) الموارد المالية المتاحة للوفاء بالطلب على النقدية، ويعتبر مؤشراً على السيولة المتاحة لمؤسسات تلقي الودائع لمواجهة التدفقات النقدية المتوقعة وغير المتوقعة الخارجة. الجدير بالذكر، أن مستوى السيولة يؤثر على قدرة النظام المصرفي على تحمل صدمات التمويل الخاص

واضطرابات السوق العالمية. لاحتساب هذا المؤشر، يتم قسمة مجموع الأصول السائلة على مجموع الأصول.

- نسبة الأصول السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل

يعبر مؤشر الأصول السائلة كنسبة من مجموع المطلوبات قصيرة الأجل عن الفجوة في السيولة بين الأصول والمطلوبات. يهدف المؤشر إلى تحديد عدم تطابق السيولة بين كل من الأصول والمطلوبات، وعن المدى الذي يمكن لمؤسسات تلقي الودائع أن تفي فيه بسحب الأموال ذات الإستحقاقات قصيرة الأجل دون مواجهة تحديات تتعلق بالسيولة. يتم حساب هذا المؤشر عن طريق استخدام مقياس الأصول السائلة في البسط والمطلوبات قصيرة الأجل كمقام.

- نسبة تغطية السيولة

يقيس مؤشر نسبة تغطية السيولة القدرة على تحمل التدفقات النقدية الخارجة الصافية أو ضغط السيولة لمدة 30 يوماً، بمعنى أنه قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، وحسب متطلبات بازل III فإن إحتساب هذا المؤشر يتم من خلال قسمة الأصول عالية الجودة على التدفقات النقدية الخارجة (المتوقعة) خلال الثلاثين يوم المقبلة.

- نسبة صافي التمويل المستقر

يقيس مؤشر صافي التمويل المستقر النسبة بين مقدار التمويل المستقر ومقدار التمويل اللازم، وهو أحد المؤشرات التي تم تقديمها بموجب بازل III، ويهدف إلى التأكد والتحقق من أن التمويل المستقر متاح لدى البنك يكفي لمواجهة ومقابلة التمويل

المستقر المطلوب، ويمكن تعريف التمويل المستقر المتاح بأنه مصادر التمويل على جانبي حقوق الملكية والمطلوبات التي تأخذ صفة الاستقرار، أما صافي التمويل المطلوب فيُعرف بموجب هذا المعيار بأنه استخدامات مصادر التمويل على جانبي الأصول داخل الميزانية وخارجها، والتي يجب أن يواجهها أو يقابلها تمويل مستقر. يتم احتساب المؤشر بقسمة حجم التمويل المستقر المتاح على مبلغ التمويل المستقر المطلوب.

5. مؤشرات الحساسية لمخاطر السوق

- نسبة المركز الصافي المفتوح بالنقد الأجنبي إلى مجموع رأس المال التنظيمي

يهدف مؤشر المركز الصافي المفتوح بالنقد الأجنبي إلى رأس المال التنظيمي إلى تحديد مدى تعرض البنوك لمخاطر سعر الصرف المرتبطة برأس المال، أو يعتبر كمقياس لإمكانية التعرض لمخاطر النقد الأجنبي. بشكل أدق، يقيس المؤشر عدم التطابق (المركز المفتوح) بين أوضاع الأصول والمطلوبات بالعملة الأجنبية لتقييم قابلية التأثير المحتملة لقطاع البنوك لتحركات أسعار الصرف. لإحتساب هذا المؤشر، يتم قسمة إما صافي المركز المفتوح أو إجمالي صافي المركز على إجمالي رأس المال التنظيمي، علماً أن إجمالي صافي المركز المفتوح الإجمالي يتم احتسابه (بعد تحويل العملات والذهب باستخدام spot rate) عن طريق مجموع صافي المراكز القصيرة (الموجبة) أو مجموع صافي المراكز الطويلة (السالبة)، أيهما أكبر، إضافة إلى القيمة المطلقة لصافي المركز في الذهب.

ب. مؤشرات السلامة المالية الإضافية للقطاع المصرفي (أو مؤسسات تلقي الودائع) هناك العديد من المؤشرات الإضافية ذات الأهمية والتي تقوم بتوفير معلومات وتفاصيل أدق عن صحة القطاع المصرفي. في هذا السياق، نستعرض معاً مؤشرات السلامة المالية الإضافية لمؤسسات تلقي الودائع.

- نسبة الإنكشافات الكبيرة إلى رأس المال الأساسي

يقيس مؤشر الإنكشافات الكبيرة (كنسبة من رأس المال الأساسي) مدى تأثير تخلف الأطراف المقابلة الكبيرة عن السداد على رأس المال الأساسي. ويهدف هذا المؤشر إلى تحديد نقاط الضعف الناشئة عن تركيز مخاطر الائتمان. كما يهدف هذا المؤشر إلى تقييم الإنكشافات الكبيرة والتعرف على الآثار المحتملة على رأس المال، خصوصاً عند مواجهة عدد من الأطراف صعوبات في خدمة التزاماتهم. يتم قياس المؤشر بقسمة قيمة الإنكشافات الكبيرة على مجموع رأس المال الأساسي.

- نسبة التوزيع الجغرافي للقروض إلى مجموع القروض

يقيس مؤشر التوزيع الجغرافي للقروض (كنسبة من مجموع القروض) مخاطر الائتمان الناشئة عن القروض عبر الحدود، ويوفر معلومات عن التوزيع الجغرافي لإجمالي القروض حسب المجموعات الإقليمية للبلدان. كما يمكن أن يساعد في تقييم آثار الأزمات التي تمر بها الدول على النظام المالي في الاقتصاد المحلي. يتم حساب هذا المؤشر عن طريق قسمة القروض للمناطق الجغرافية المختلفة على إجمالي مجموع القروض، يعتبر المزيد من التفصيل ذو أهمية، خصوصاً إذا كان الإقراض إلى بلد أو منطقة معينة يشكل نسبة كبيرة من مجموع القروض.

- نسبة إجمالي مراكز الأصول في المشتقات المالية إلى رأس المال التنظيمي

يهدف مؤشر إجمالي مراكز الأصول في المشتقات المالية كنسبة من رأس المال التنظيمي إلى قياس انكشاف أوضاع أصول مؤسسات تلقي الودائع في المشتقات المالية بالنسبة لرأس المال. يتم احتساب إجمالي مراكز الأصول باستخدام القيمة السوقية لأصول المشتقات المالية، ويتم قسمتها على قيمة رأس المال التنظيمي للحصول على قيمة المؤشر (إجمالي مراكز الأصول في المشتقات المالية إلى رأس المال التنظيمي).

- نسبة إجمالي مراكز المطلوبات في المشتقات المالية إلى رأس المال التنظيمي

يهدف مؤشر إجمالي مراكز المطلوبات في المشتقات المالية كنسبة من رأس المال إلى قياس انكشاف أوضاع التزام البنك في المشتقات المالية المتعلقة برأس المال. يعتبر مؤشراً معكوساً لمؤشر السلامة المالية السابق، وفي هذه الحالة يقيس انكشاف أوضاع المطلوبات. على غرار المؤشر السابق، يتم حساب هذا المؤشر بقسمة القيمة السوقية لمطلوبات المشتقات المالية على إجمالي رأس المال التنظيمي.

- نسبة القروض المقومة بالنقد الأجنبي إلى مجموع القروض

يقيس مؤشر القروض المقومة بالعملات الأجنبية كنسبة من إجمالي القروض مخاطر الائتمان الناشئة عن المخاطر المرتبطة بأسعار الصرف. يعتبر هذا المؤشر ذو أهمية خاصة في البلدان التي يشكل فيها الإقراض بالعملات الأجنبية حصة كبيرة من إجمالي الإقراض، خصوصاً أن التقلبات في أسعار الصرف يمكن أن تؤدي إلى تحقيق مكاسب

أو خسائر في القيمة المقومة بالعملة المحلية. من المهم أيضاً مراقبة نسبة القروض بالعملات الأجنبية إلى إجمالي القروض للمقيمين، نظراً لزيادة مخاطر الائتمان المرتبطة بقدرة المقترضين المحليين على خدمة التزاماتهم بالعملات الأجنبية، لا سيما في سياق القروض الكبيرة أو في حالة تراجع قيمة العملة أو الأرباح بالعملات الأجنبية. يمكن الحصول على المؤشر بقسمة القروض بالعملة الأجنبية على مجموع القروض.

- نسبة المطلوبات المقومة بالنقد الأجنبي إلى مجموع المطلوبات

يقيس مؤشر المطلوبات المقومة بالنقد الأجنبي (كنسبة من مجموع المطلوبات) الأهمية النسبية للتمويل بالعملة الأجنبية ضمن إجمالي المطلوبات. هذا المؤشر يجب النظر إليه جنباً إلى جنب مع قيمة المؤشر السابق (نسبة القروض المقومة بالنقد الأجنبي إلى إجمالي القروض). حيث أن التغييرات في أسعار الصرف قد تؤدي إلى تحقيق مكاسب أو خسائر في القيمة المعادلة بالعملة الوطنية لهذه المراكز. على الرغم من أنه من الجيد أن تتمتع البنوك المحلية بإمكانية الوصول إلى الأسواق الدولية، إلا أن الاعتماد الكبير على الاقتراض بالعملات الأجنبية قد يشير إلى أنها تتعرض لمخاطر أكبر من خلال زيادة تعرضها لتقلبات أسعار الصرف وانعكاسات تمويل العملات الأجنبية. كما يمكن أن يكون مؤشراً على عدم ثقة المقيمين في العملة المحلية وتفضيلهم للإدخار بعملة أجنبية. يتم احتساب هذا المؤشر بقسمة المطلوبات مقومة بالعملة الأجنبية على ناتج جمع إجمالي الدين مع مطلوبات المشتقات المالية مطروحاً منه أصول المشتقات المالية.

- نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص

يهدف مؤشر نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى قياس المخاطر النظامية الناشئة، ويمكن أن اعتباره بمثابة مؤشر استشرافي لمشاكل جودة الأصول المحتملة ونقاط الضعف في قطاع البنوك. في بعض الأحيان، قد يفوق النمو الكبير في الائتمان قدرة البنوك على تقييم المخاطر المتعلقة بالتوسع في أحجام الائتمان، مما يؤدي إلى تراجع جودة الأصول وارتفاع احتمالية التعثر في سداد القروض. يمكن اعتبار النمو السريع في الائتمان أحد المؤشرات على تراجع معايير الاكتتاب، مما يؤدي إلى زيادة المخاطر في المحفظة. يتم احتساب المؤشر عن طريق معدل النمو السنوي لإجمالي الائتمان المقدم للقطاع الخاص غير المالي.

- نسبة دخل التداول (المتاجرة) إلى إجمالي الدخل

يقيس مؤشر نسبة دخل التداول إلى إجمالي الدخل مدى الاعتماد على نشاط معين متعلق بالسوق. يهدف هذا المؤشر إلى الحصول على حصة دخل البنوك الناشئة من أنشطة السوق المالية، كتداول العملات، وبالتالي يساعد في تقييم المخاطر. كما يعتبر نمو نسبة دخل التداول إلى إجمالي الدخل مع مرور الوقت مؤشراً على اعتماد مؤسسات تلقي الودائع على أنشطة أخرى غير الوساطة لتحقيق الأرباح. يتم احتساب المؤشر بقسمة مكاسب أو خسائر الدخل الناشئ عن تداول الأدوات المالية على إجمالي الدخل.

- نسبة نفقات العاملين إلى المصروفات بخلاف الفوائد

تستخدم نفقات العاملين كنسبة من المصروفات عدا الفوائد كمؤشر لقياس الكفاءة التشغيلية وتطورها بمرور الوقت. كما يعطي المؤشر صورة عن مدى مساهمة تكاليف العاملين في إجمالي المصروفات غير المتعلقة بالفوائد (المصروفات التشغيلية أو

النفقات العامة). حيث تتطلب نماذج الأعمال المصرفية المختلفة مستويات متباينة من العاملين، وبالتالي فإن النسبة ستعتمد بشكل كبير على مزيج النماذج المتبعة. يتم احتساب المؤشر عن طرق قسمة تكاليف العاملين على مصروفات بخلاف الفوائد.

- الفرق بين أسعار الفائدة المرجعية على القروض والودائع

يقيس مؤشر الفرق بين أسعار الفائدة المرجعية على القروض والودائع هامش أنشطة الوساطة، حيث يوفر مؤشراً على الدخل الذي يحققه قطاع البنوك اعتماداً على أعماله الرئيسية المتمثلة بالوساطة المالية. تمثل الفروق بين معدلات الإقراض والودائع مؤشراً لاتجاهات صافي دخل الفوائد لدى البنوك، ويمكن أن تعطي فكرة أولية عن سلوك التسعير لديها. لقياس الفرق بين أسعار الفائدة المرجعية على القروض والودائع، هناك خيارين يمكن استخدام أحدهما. الخيار الأول يتطلب احتساب المتوسط المرجح لكل أسعار الفائدة على الإقراض والودائع (باستثناء القروض والودائع بين البنوك) بأعلى تكرار متاح خلال الفترة المرجعية (شهر أو ربع سنة) والإبلاغ عن الفارق بينهما كمؤشر لتلك الفترة. أما الخيار الثاني، فيمكن تقريب المتوسطات المرجحة باستخدام دخل الفوائد مقسوماً على إجمالي القروض غير المصرفية ومصروفات الفائدة مقسوماً على ودائع العملاء.

- الفرق بين الحد الأقصى والحد الأدنى لسعر فائدة إقراض ما بين البنوك

يستخدم الفرق بين الحد الأقصى والحد الأدنى لسعر فائدة إقراض ما بين البنوك لقياس المخاطر الناجمة عن الإقراض بين مؤسسات تلقي الودائع، أو يمكن استخدامها للإشارة إلى مستوى المخاطر المتصورة داخل النظام المالي. يعتبر الإقراض ما بين البنوك المصدر الفوري للسيولة المصرفية، وتعتبر أسعار الفائدة ما بين البنوك عنصراً

أساسياً في آلية إنتقال السياسة النقدية. تقيس أسعار الفائدة بين البنوك تكلفة الأموال في سوق ما بين البنوك المحلي، أي تكلفة اقتراض الاحتياطيات من مؤسسات تلقي الودائع الأخرى. كما أن الفارق بين أعلى وأدنى معدلات الفائدة بين البنوك يمكن أن يساعد في التعرف على تصور البنوك الخاص للمشاكل والمخاطر الخاصة التي تواجه البنوك مع إمكانية الوصول إلى سوق ما بين البنوك، حيث تشير زيادة الفروق إلى ارتفاع علاوة المخاطر التي تتحملها بعض مؤسسات تلقي الودائع. يتم احتساب هذا المؤشر على أساس الفارق بين أعلى وأدنى معدلات الفائدة بين البنوك، ويقاس بنقاط الأساس. عادة ما تكون أسعار الفائدة بين البنوك قصيرة الأجل بطبيعتها، لذلك يوصى بالتجميع اليومي أو الأسبوعي لمعدلات الفائدة للقروض بين البنوك ذات الاستحقاق نفسه (الليلة واحدة أو أسبوع)، ومتوسطها لفترة التقرير (شهر أو ربع سنة).

- نسبة ودائع العملاء إلى مجموع القروض (بخلاف القروض ما بين البنوك)

يستخدم مؤشر نسبة ودائع العملاء إلى مجموع القروض لقياس استخدام التمويل المستقر في الإقراض. بعبارة أخرى، يقيس المؤشر حصة إجمالي قروض مؤسسات تلقي الودائع، باستثناء النشاط بين البنوك، الممولة من خلال ودائع العملاء، والتي تعتبر أكثر استقراراً من التمويل عن طريق الاقتراض بين البنوك. لذلك، ترتفع مخاطر التمويل عند الاعتماد بشكل أكبر على التمويل الأكثر تقلباً وفي الوقت نفسه الاعتماد بشكل أقل على الودائع المستقرة مقارنة مع القروض. أخيراً، يتم احتساب هذا المؤشر بقسمة ودائع العملاء على القروض (باستثناء قروض ما بين البنوك).

ج. مؤشرات السلامة المالية لدى البنوك الإسلامية

1. خصائص النظام المالي الإسلامي

يتميز النظام المالي الإسلامي بتطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية في عملياته المالية، وتتمثل هذه المبادئ في حظر الربا والمصالح الربوية، وتشجيع التعاون والمشاركة، وحفظ حقوق جميع الأطراف المتعاملة فيه، كما تعتمد عمليات النظام المالي الإسلامي على آليات مالية مختلفة عن النظام المالي التقليدي، مثل: المضاربة، والمشاركة، والتمويل الإسلامي، والتأمين الإسلامي وغيرها. وتتميز هذه الآليات بأنها تعتمد على مبدأ التعاون والشراكة بين المؤسسات المالية والعملاء، حيث يتم تقسيم الأرباح والخسائر بين الأطراف المتعاملة بطريقة محددة مسبقاً.

يهدف النظام المالي الإسلامي إلى تحقيق العدالة المالية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في المجتمعات التي تعتمد على مبادئ الشريعة الإسلامية، ويساعد في تحفيز الاستثمارات وتوجيهها إلى المشاريع الحقيقية والمستدامة التي تخدم المجتمع وتحقق الفائدة الاقتصادية والاجتماعية، حيث تشهد السنوات الأخيرة تزايداً في اهتمام المجتمع الدولي بالنظام المالي الإسلامي، وزيادة الطلب على المنتجات المالية الإسلامية من قبل المستثمرين في مختلف أنحاء العالم، مما يشير إلى أهمية ودور هذا النظام المالي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة.

كما هو الحال لدى البنوك التقليدية، تستخدم مؤشرات السلامة المالية في البنوك الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية لتقييم أدائها ومخاطرها وتحديد مستوى الأمان والثقة في العمليات المالية التي تقوم بها هذه المؤسسات. وتتميز الودائع الإسلامية بأنها

تتبع مبادئ الشريعة الإسلامية، وتحظر الفوائد والربا، بينما تتميز مؤشرات السلامة المالية بأنها تقيس قدرة المؤسسات المالية على تحمل المخاطر وتحقيق الأرباح.

تعتمد الودائع الإسلامية على عدة آليات، مثل الودائع المضمونة بالذهب والفضة، والودائع المتداولة بنظام المشاركة، حيث يتم تقسيم الأرباح أو الخسائر بين المؤسسة المالية والعميل وفقاً لنسبة معينة. وتستخدم مؤشرات السلامة المالية عدة مقاييس، مثل نسبة السيولة ونسبة الربح إلى الدين، ونسبة الودائع إلى المخاطر، ومقدار الاحتياطات المالية.

2. خصائص مؤشرات السلامة المالية للمؤسسات المالية الإسلامية

يهدف استخدام مؤشرات السلامة المالية للمؤسسات المالية الإسلامية إلى توفير بيئة مالية آمنة ومستقرة، وتحسين مستوى الثقة بين المؤسسات المالية والعملاء، كما يساعدان في تشجيع الاستثمارات الإسلامية وزيادة النمو الاقتصادي في المجتمعات التي تعتمد على الأسس الإسلامية في نشاطاتها المالية.

تولد المبادئ التي يقوم عليها التمويل الإسلامي عمليات متميزة وملاح مخاطر وهيكل تختلف في جوانب مهمة عن البنوك التقليدية. على الرغم من أن المعايير الاحترافية والمحاسبية الدولية التي تنطبق على البنوك التقليدية ذات صلة إلى حد كبير بالمؤسسات المالية الإسلامية التي تقبل الودائع، إلا أن هناك حاجة إلى بعض التعديلات لمعالجة السمات المحددة للمؤسسات المالية.

إن محدودية توافر المعلومات الإحصائية حول صناعة الخدمات المالية الإسلامية في جميع أنحاء العالم أعاقت إجراء تحليل وتقييم دقيقين وشاملين للتطورات في هذه الصناعة. وبشكل أكثر تحديداً، تم تحديد الإفتقار إلى البيانات التاريخية عبر البلدان مع

سلاسل زمنية طويلة بما فيه الكفاية كأحد التحديات الرئيسية التي يواجهها مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) في تطوير معايير الإحترافية الدولية. في هذا الصدد، تم تطوير معايير الصناعة المصرفية الإسلامية، في السنوات الأخيرة، لاستكمال المعايير المصرفية التقليدية الدولية. على وجه التحديد، وضع مجلس الخدمات المالية الإسلامية معايير ومبادئ بشأن التنظيم والإشراف على الأنشطة المالية الإسلامية، بما في ذلك كفاية رأس المال والحوكمة وإدارة المخاطر والمعايير الإشرافية. إضافة إلى ذلك، أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) معايير المحاسبة والتدقيق والحوكمة والأخلاق والمعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية.

في نفس السياق، قام مجلس الخدمات المالية الإسلامية بتطوير ما يعادل مؤشرات السلامة المالية للمؤسسات المالية الإسلامية، تشمل المؤشرات المالية الإسلامية التحوطية والهيكلية. تم إصدار دليل المؤشرات المالية الإسلامية التحوطية والهيكلية في عام 2008 وتم تنقيحه في مارس 2011. علاوة على ذلك، تم في نوفمبر 2014 إصدار ملحق للدليل لتحديث قائمة المؤشرات التي سيتم تجميعها بواسطة المؤسسات المالية الإسلامية في إطار مشروع مجلس الخدمات المالية الإسلامية بشأن تنفيذ المؤشرات المالية الإسلامية التحوطية والهيكلية. تعكس التغييرات في قائمة المؤشرات المالية الإسلامية التحوطية والهيكلية الدروس المستفادة خلال الأزمة المالية العالمية، ومراجعات للإطار التنظيمي العالمي في بازل III وتعديلات معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية المقابلة لقائمة مؤسسات التمويل الدولية التابعة لصندوق النقد الدولي، وخبرات مجلس الخدمات المالية الإسلامية وصندوق النقد الدولي في العمل مع الدول لتجميع ونشر مؤشرات السلامة.

تنقسم المؤشرات الإحترافية إلى مؤشرات أساسية ومؤشرات إضافية. المؤشرات الأساسية، التي تتوافق بشكل وثيق مع مؤشرات السلامة المالية الأساسية المحددة في دليل صندوق النقد الدولي، هي مؤشرات مصرفية شائعة الاستخدام، ويتم تحليلها في تقرير استقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية السنوي الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية. تتضمن مجموعة المؤشرات الأساسية مؤشرات تتعلق ببنود بازل III أو التي أظهرت أهمية أثناء الأزمة المالية في عام 2008، ومؤشرات هيكلية ترتبط بحجم وهيكل قطاع البنوك الإسلامية. في هذا الصدد، أوصى مجلس الخدمات المالية الإسلامية بأن تقوم جميع البلدان التي لديها خدمات مصرفية إسلامية بتجميع مجموعات منفصلة من المؤشرات التحوطية والهيكلية لمعرفة المؤسسات المالية الإسلامية المستقلة والنوافذ الإسلامية في المؤسسات المالية التقليدية بسبب الاختلافات في هيكل رأس المال وترتيبات السيولة الخاصة بهم. تظل جميع المؤشرات كما هي بالنسبة المؤسسات المالية الإسلامية والنوافذ الإسلامية باستثناء بعض الاختلاف في المؤشرات الهيكلية.

د. مؤشرات السلامة المالية للمؤسسات المالية الأخرى

يتناول هذا الجزء كيفية توصيف مؤشرات السلامة المالية لقطاع المؤسسات المالية الأخرى، وذلك بشرح طرق الإحتساب، التعامل مع مصادر البيانات، فضلاً عن تجميع البيانات الخام. يشمل قطاع المؤسسات المالية الأخرى ثلاث قطاعات فرعية وهي: صناديق أسواق المال، وشركات التأمين، وصناديق التقاعد. كما يتم دمج جميع الوحدات المؤسسية الأخرى التي تقوم بالوساطة المالية أو الوظائف المساعدة التي لا تشمل قبول الودائع في قطاع المؤسسات المالية الأخرى.

هذا، وتضم قائمة مؤشرات السلامة المالية لقطاع المؤسسات المالية الأخرى مؤشرين رئيسيين، يقيسان الحجم النسبي للمؤسسات المالية الأخرى داخل القطاع المالي وداخل الاقتصاد المحلي، على النحو التالي:

- نسبة أصول المؤسسات المالية الأخرى إلى إجمالي أصول النظام المالي.
- نسبة أصول المؤسسات المالية الأخرى إلى الناتج المحلي الإجمالي.

يتم الحصول على البيانات اللازمة لحساب هذين المؤشرين عن طريق تجميع الميزانيات العمومية الفردية لكل وحدة في قطاع المؤسسات المالية الأخرى، أو من خلال التقديرات المقدمة من السلطات الإشرافية المسؤولة. في حالة عدم توافر أي من المصدرين، يكون البديل بناء تقديرات لأصول المؤسسات المالية الأخرى من واقع بيانات الجهات المقابلة.

- مؤشر نسبة أصول المؤسسات المالية الأخرى إلى إجمالي أصول النظام المالي

يوفر مؤشر نسبة أصول المؤسسات المالية الأخرى إلى إجمالي أصول النظام المالي مقياساً للتعرف على الحجم النسبي لقطاع المؤسسات المالية الأخرى داخل النظام المالي المحلي. يتم حساب هذا المؤشر بقسمة إجمالي أصول المؤسسات المالية الأخرى على إجمالي أصول النظام المالي باستثناء المصرف المركزي. يمكن حساب قيمة المؤشر بالنسبة للقطاع ككل، وكذلك بالنسبة للقطاعات الفرعية الثلاثة، حيث تعتمد مصادر البيانات للقطاعات الفرعية الثلاثة على الميزانيات العمومية المجمعة لتلك القطاعات الفرعية.

- مؤشر نسبة أصول المؤسسات المالية الأخرى إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي

توفر نسبة أصول المؤسسات المالية الأخرى إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً لقياس حجم قطاع المؤسسات المالية الأخرى بالنسبة إلى حجم الاقتصاد ككل. يتم احتساب هذا المؤشر من خلال قسمة إجمالي أصول قطاع المؤسسات المالية الأخرى إلى الناتج المحلي الإجمالي الإجمالي. يعبر الناتج المحلي الإجمالي عن إجمالي قيمة الإنتاج في الاقتصاد المحلي، ويساوي مجموع القيمة المضافة الإجمالية لجميع الوحدات المؤسسية المقيمة العاملة في الإنتاج. يمكن كذلك حساب نفس المؤشر للقطاعات الفرعية الثلاثة المكونة للمؤسسات المالية الأخرى كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

1. صناديق أسواق المال

تختلف الأهمية النسبية لصناديق أسواق المال من اقتصاد إلى آخر، لكنها تمتلك تأثيراً كبيراً على الإستقرار المالي. يعتبر المستثمرون في صناديق سوق المال مساهمين ويحق لهم الحصول على قيمة كل سهم مع دخله المتراكم، لكن دون تحديد مقدار العائد بشكل مسبق. تتنافس هذه الصناديق مع البنوك على اجتذاب المدخرات مع وجود اختلاف رئيس وهو أن استثمارات هذه الصناديق غير مشمولة بخطط ضمان الودائع.

تستثمر صناديق أسواق المال في أدوات الدخل قصيرة الأجل، مثل أدون الخزنة والأوراق التجارية واتفاقيات إعادة الشراء. على الرغم من الجودة العالية لهذه الأدوات، إلا أن مواعيد استحقاقها وقطاعات إصدارها يمكن أن يكون لها تأثير كبير على جودة أصول الصناديق. لذلك، يتم بناء مؤشرين لقياس مخاطر الائتمان والسيولة

للمحافظ الاستثمارية لصناديق أسواق المال وهما التوزيع القطاعي للاستثمارات وتوزيع استحقاقات الاستثمارات.

- مؤشر التوزيع القطاعي لاستثمارات صناديق أسواق المال

يقدم التوزيع القطاعي لاستثمارات صناديق أسواق المال مؤشراً على درجة تعرض أصول القطاع للمخاطر. على الرغم من قيام هذه الصناديق بالاستثمار من حيث المبدأ في الأصول عالية الجودة، إلا أن هذه الاستثمارات يمكن أن تتعرض لمخاطر تتصل بالطرف المصدر. على هذا الأساس، يقدم هذا المؤشر معلومات حول جودة الأصول التي تحتفظ بها الصناديق بناءً على التوزيع القطاعي للجهات المصدرة لتلك الأصول.

بصورة عامة، يقدم هذا المؤشر مقياساً لمخاطر الانتماء بالقطاع ككل، ولكنه لا يوفر مقياساً للمخاطر داخل كل قطاع اقتصادي على حدى. يتم إحتساب قيم هذا المؤشر بناءً على بيانات الميزانيات العمومية القطاعية لهذه الصناديق، والتي يجب أن تصنف قيم استثماراتها المالية وفقاً للقطاعات الاقتصادية المختلفة. بسبب هذا التوزيع القطاعي، قد لا تتوافر البيانات بالضرورة لكل القطاعات الاقتصادية. في هذه الحالة، قد يلجأ معدو المؤشرات إلى الحصول على البيانات من الجهات المصدرة المقابلة.

- مؤشر توزيع استحقاقات استثمارات صناديق أسواق المال

يوفر تصنيف استثمارات صناديق أسواق المال بحسب آجال الاستحقاق مقياساً لدرجة سيولة هذه الاستثمارات، ورغم تمتع أغلب استثمارات صناديق أسواق المال بآجال استحقاق أطول عادة من التزاماتها، والتي يمكن سحبها عند الطلب. تتمثل فائدة هذا المؤشر في إظهار كيفية تطور أصول صناديق أسواق المال عبر الوقت، وبما يعمل

كإنداز مبكر لمشاكل السيولة المحتملة بالصناديق في الحالات التي ينحاز فيها هيكل الاستحقاق إلى الأجل القصير.

بناءً على هذا، يتم تصنيف أصول صناديق أسواق المال وفقاً لآجال الاستحقاق إلى ثلاثة شرائح: من 1 إلى 30 يوماً، ومن 31 إلى 90 يوماً، وأكثر من 90 يوماً. يتم احتساب هذا المؤشر بعد ذلك كنسبة بين حجم الأصول المستثمرة في كل شريحة استحقاق وإجمالي استثمارات صناديق أسواق المال.

2. شركات التأمين

تقدم شركات التأمين مزايا مالية لحاملي وثائق التأمين من خلال عقود تقاسم المخاطر ونقل المخاطر. تشمل الأنواع الرئيسية للتأمين على التأمين على الحياة أو التأمين طويل الأجل والتأمين على غير الحياة بما في ذلك إعادة التأمين. عادة ما يتم تجميع بيانات كلا النوعين بشكل منفصل، بسبب اختلاف طبيعة كل من النشاطين من حيث المنتجات التي يقدمها وما ينتج عنها من أصول ومطلوبات، إضافة إلى اختلاف طبيعة المخاطر.

يواجه نشاط التأمين نوعين إثنين من المخاطر: مخاطر فنية ومخاطر استثمار. تتبع المخاطر الفنية من طبيعة نشاط التأمين ذاته، حيث تضع شركات التأمين احتياطات (مخصصات) مقابل التكلفة الإجمالية المتوقعة للمطالبات، فإذا قلت المخصصات عن المطالبات، فقد تواجه الشركات مشاكل في الملاءة والسيولة. أما مخاطر الاستثمار فتتسبب بالتغيرات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار الأصول مثل الأسهم والأوراق المالية والعقارات التي تستثمر بها شركات التأمين. على هذا الأساس، يتم تجميع أربعة مؤشرات لشركات التأمين، تغطي جانبين مهمين من جوانب السلامة

المالية بشكل منفصل للتأمين على الحياة والتأمين على غير الحياة. وسنتطرق فيما يلي إلى مزيد من التفصيل حول هذه المؤشرات:

- مؤشر حقوق المساهمين في الأصول المستثمرة (التأمين على الحياة والتأمين على غير الحياة)

يعد مؤشر حقوق المساهمين في الأصول المستثمرة مقياساً لكفاية رأس المال والرافعة المالية لشركات التأمين. وعلى الرغم من عدم وجود معيار دولي متفق عليه لكفاية رأس مال شركات التأمين، إلا أن نسبة 100% أو أكثر عادة ما تكون كافية في ظل ظروف التشغيل العادية. يركز هذا المؤشر على مقدار رأس المال المتاح لمواجهة الخسائر المحتملة من استثمارات شركات التأمين، ويستخدم رأس مال واحتياطيات شركات التأمين كبسط ومجموع حيازات هذه الشركات من الأصول المالية والأصول غير المالية المحفوظ بها لأغراض الاستثمار كمقام.

- مؤشر النسبة المجمعة (التأمين على غير الحياة)

يعد مؤشر النسبة المجمعة مقياساً لربحية اكتتاب التأمين لسنة معينة ويتم إحتسابه بقسمة مجموع صافي الخسائر المتكبدة ونفقات الاكتتاب على صافي الأقساط المكتسبة. يتم حساب هذه النسبة فقط لشركات التأمين على غير الحياة. بالنسبة للوضع الطبيعي، يجب أن تكون هذه النسبة أقل من 100%، حيث يشير الارتفاع المستمر لهذه النسبة (أكثر من 100%) إلى سوء تسعير المخاطر من قبل شركات التأمين، ويمكن أن يدل كذلك على استثمار شركات التأمين في أصول ذات مخاطر عالية بغرض تحقيق أرباح أعلى.

- مؤشر العائد على الأصول (التأمين على الحياة)

يقيس مؤشر العائد على الأصول (ROA) كفاءة شركات التأمين على الحياة في استخدام رصيدها من الأصول. يتم احتساب هذا المؤشر من خلال قياس نسبة صافي الدخل قبل الضرائب إلى إجمالي الأصول. يتم اشتقاق البسط، صافي الدخل قبل الضرائب، من بيان الدخل والمصروفات القطاعية الموحدة، في حين يتم اشتقاق المقام، إجمالي الأصول، من الميزانية العمومية القطاعية الموحدة. بسبب طريقة احتساب مؤشر العائد على الأصول كنسبة بين تدفق (صافي الدخل) ورصيد (إجمالي الأصول)، يجب احتساب المؤشر بطريقة تسهل المقارنات بين الدول. يجب أن يتم احتساب البسط (صافي الدخل) بصفة سنوية، ويجب حساب المقام كمتوسط رصيد إجمالي الأصول خلال فترة الاستحقاق السنوي أو خلال سنة ميلادية.

- مؤشر العائد على حقوق الملكية (التأمين على الحياة والتأمين على غير الحياة)

يستخدم مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE) لقياس كفاءة شركات التأمين في استخدام رؤوس أموالها وقدرتها على توليد رأس المال داخلياً من خلال الأرباح المحتجزة وجذب استثمارات جديدة في الأسهم. يجب تفسير المؤشر بالتزامن مع نسبة كفاية رأس المال (مؤشر حقوق الملكية إلى الأصول المستثمرة) لفهم ربحية ورسملة شركات التأمين. يتكون بسط هذه النسبة من صافي الدخل، فيما يقيس المقام إجمالي رأس المال.

إن استخدام مقياسين مختلفين للدخل في مؤشرين مختلفين (العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية) يمكن المحللين من فهم تأثير ضرائب الدخل على الربحية النهائية لشركات التأمين بشكل أفضل. قد تشير الربحية المنخفضة بعد خصم الضرائب إلى

مشاكل أساسية بألية عمل شركات التأمين ويمكن اعتبارها مؤشرا على وجود مشاكل بالملاءة المالية.

3. صناديق التقاعد

تحتفظ صناديق التقاعد بكمية كبيرة من الأصول المالية ولديها القدرة على التأثير على الأسواق المالية من خلال سلوكها الاستثماري. وأي إعادة تخصيص كبيرة لأصولها يمكن أن تترتب عليها آثار كبيرة على استقرار النظام المالي ككل. لذلك يتم تجميع مؤشرين لقياس المخاطر المحتملة لصناديق التقاعد وهي نسبة السيولة والعائد على الأصول.

- مؤشر نسبة السيولة

يقيس مؤشر السيولة النسبة بين الأصول السائلة لصناديق التقاعد، وهي تلك الأصول التي يمكن تسيلها بسهولة لتلبية الطلب على النقد، وبين التقديرات الاكتوارية لمدفوعات المعاشات التقاعدية خلال السنة القادمة. لكي يعتبر الأصل المالي سائلاً، يجب أن يكون قابلاً للتحويل إلى نقد في غضون مهلة قصيرة دون التأثير بشكل كبير على سعره، فيما يعتمد الحكم على ما إذا كان الأصل المالي سائلاً من عدمه على ظروف السوق.

- مؤشر العائد على الأصول

يعد مؤشر العائد على الأصول (ROA) مقياساً لمعدل العائد على الاستثمارات صافياً من تكاليف إدارة صندوق التقاعد. بالنسبة لخطط المزايا المحددة، يشير العائد على الأصول إلى قدرة صناديق التقاعد على الوفاء بالتزامات المعاشات التقاعدية

المستقبلية. وبالنسبة لخطط الإشتراكات المحددة، يؤثر معدل العائد على الأصول المتحصل عليه على مستوى الإستحقاقات المستقبلية التي ستدفعها صناديق التقاعد. ومع ذلك، يوفر مؤشر العائد على الأصول القليل من المعلومات حول كفاءة الاستثمار، حيث أن تكاليف إدارة صناديق التقاعد تعتبر صغيرة بشكل عام مقارنة بعوائد الاستثمار.

عند احتساب مؤشر العائد على الأصول، يشير البسط إلى صافي الدخل قبل الضرائب، فيما يوضح المقام إجمالي أصول صندوق التقاعد من واقع الميزانية العمومية للصندوق. يتم احتساب صافي الدخل على أنه صافي دخل الإستثمار مضافاً إليه الإيرادات الأخرى ومطروحاً منه إجمالي المصاريف الإدارية إضافة إلى صافي أرباح أو خسائر الفترة. يشمل إجمالي أصول صناديق التقاعد كل من الأصول المالية وغير المالية ويتم الحصول عليها من الميزانية العمومية القطاعية لصناديق التقاعد.

هـ. مؤشرات السلامة المالية للشركات غير المالية

على عكس حالة مؤسسات تلقي الودائع والشركات المالية الأخرى، فإن الوصول إلى السجلات المحاسبية للشركات غير المالية ليس بالأمر السهل. لذلك، يكون من الصعب إنشاء ميزانيات عمومية قطاعية وبيانات دخل تجمع البيانات المالية لجميع الوحدات المؤسسية للقطاع غير المالي. ويمكن استخلاص البيانات اللازمة لحساب مؤشرات السلامة المالية لهذه الوحدات من البيانات القائمة على الحسابات القومية أو من مسح محددة تغطي عينة ممثلة عن القطاع. عادة ما يتم تجميع سبعة مؤشرات مالية للقطاعات غير المالية تركز على الملاءة المالية، والقدرة على الوفاء بالالتزامات، والرافعة المالية، والربحية، والقدرة على خدمة الديون.

- مؤشر إجمالي الدين إلى حقوق الملكية

يقيس مؤشر إجمالي الدين إلى حقوق الملكية مدى قدرة الشركات على تمويل أنشطتها من خلال الحصول على التزامات أخرى غير أموالها الخاصة. يتم احتساب هذا المؤشر باستخدام إجمالي الدين كبسط ورأس المال والاحتياطيات ك مقام، ويجب تجميع البيانات على مستوى المقيمين، مع تسجيل استثمارات الأسهم في الشركات الزميلة والشركات التابعة بناء على حصة المستثمر النسبية في رأس المال والاحتياطيات.

- مؤشر الدين الخارجي إلى حقوق الملكية

تعتبر نسبة الدين الخارجي إلى حقوق الملكية من المؤشرات المهمة الأخرى للشركات غير المالية، والتي تقيس تعرض الشركة للدائنين غير المقيمين، ويمكن أن تشير إلى المخاطر المحتملة المرتبطة بالتعرض المرتفع لديون غير المقيمين، خاصة بالعملة الأجنبية. يقيس مؤشر الديون الخارجية إلى حقوق الملكية تعرض الشركات غير المالية للدائنين غير المقيمين، مما قد يشكل مخاطر محتملة بسبب التقلبات الخارجية. يتم احتساب هذا المؤشر بقسمة إجمالي الدين لغير المقيمين على رأس المال والاحتياطيات، ويمكن الحصول على البيانات من إحصاءات الديون الخارجية أو وضع الاستثمار الدولي. يمكن الحصول على البيانات المتعلقة بالدين الخارجي من إحصاءات الدين الخارجي، ووضع الاستثمار الدولي، والحسابات القطاعية، وإحصاءات الميزانية العمومية.

- مؤشر الديون بالعملة الأجنبية إلى حقوق الملكية

يقيس هذا المؤشر إجمالي ديون الشركات غير المالية المقومة بالعملة الأجنبية سواء على المقيمين أو غير المقيمين مقارنة برأس مال واحتياطيات الشركات. يعطي هذا المؤشر لمحة عن تعرض الشركات غير المالية لمخاطر العملات الأجنبية المحتملة، حيث أن المستويات المرتفعة من الديون بالعملة الأجنبية يمكن أن تترك الشركات عرضة للتقلبات في أسعار الصرف. يتضمن احتساب هذا المؤشر استخدام إجمالي الديون بالعملة الأجنبية كبسط ورأس المال والاحتياطيات كمقام.

- مؤشر إجمالي الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي

يقيس مؤشر إجمالي الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي المستوى العام لمديونية الشركات غير المالية، بالعملة المحلية والأجنبية، لكل من المقيمين وغير المقيمين، مقارنة بحجم الاقتصاد. ويشير ارتفاع مستوى المديونية الإجمالية للشركات بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى زيادة تعرض الشركات للصدمات، مما قد يضعف قدرتها على السداد. ويحسب هذا المؤشر باستخدام إجمالي الدين في البسط والناتج المحلي الإجمالي في المقام، مع الحصول على بيانات الدين من مصادر إحصاءات الديون المحلية والخارجية، في حين يتم الحصول على بيانات الناتج المحلي الإجمالي من بيانات الحسابات القومية. على كل الأحوال، يستخدم هذا المؤشر، ضمن عدة مقاييس أخرى لفحص مستويات استدامة رصيد الدين، لتحديد مدى قدرة الشركات غير المالية على الاستمرار في تحمل الديون في المستقبل.

- مؤشر العائد على حقوق الملكية

يقيس مؤشر العائد على حقوق الملكية كفاءة الشركات غير المالية في استخدام رأس المال وقدرتها على توليد رأس المال من خلال الأرباح المحتجزة أو جذب استثمارات جديدة في الأسهم. يتم احتساب المؤشر باستخدام صافي الدخل بعد الضرائب كبسط ومتوسط قيمة رأس المال والاحتياطيات خلال نفس الفترة في المقام. كما يعد المؤشر محدداً مهماً لقوة الشركات، مما يؤثر على نمو رأس المال، والقدرة على تحمل الصدمات المعاكسة، والقدرة على السداد. ومع ذلك، ينبغي أن تؤخذ الاختلافات في الربحية بين القطاعات الفرعية لقطاع الشركات غير المالية في الاعتبار، كما ينبغي النظر في التقلبات الدورية وهيكل السوق عند تفسير المؤشر.

- مؤشر الأرباح إلى الفوائد والمصروفات الرئيسية

يتم استخدام مؤشر الأرباح إلى الفوائد والمصروفات الرئيسية لتحديد قدرة الشركات غير المالية على الوفاء بمدفوعات خدمة الديون الخاصة بها. وتشير النسبة المنخفضة للأرباح إلى الفوائد والمصروفات الرئيسية إلى ارتفاع مخاطر التخلف عن سداد التزامات الديون، مما قد يؤثر سلباً على جودة أصول الدائنين وربحيتهم. لحساب هذا المؤشر، يتم استخدام الأرباح قبل الفوائد والضرائب في البسط، ويتم استخدام مدفوعات خدمة الديون والتي تشمل مدفوعات الفائدة ورأس المال خلال نفس الفترة في المقام. يستخدم هذا المؤشر في تقييم قدرة الشركات غير المالية على تغطية مدفوعات خدمة الديون الخاصة ومن ثم التعرض المحتمل لمخاطر الائتمان.

- مؤشر الأرباح إلى مدفوعات الفائدة

يقيس مؤشر الأرباح إلى مدفوعات الفائدة قدرة الشركات على تغطية مدفوعات الفائدة الخاصة بهم، ومن ثم درجة تعرضها إلى مخاطر التخلف عن سداد التزامات الديون. يمكن أن يكون عدم القدرة على دفع الفائدة بمثابة علامة إنذار مبكر للتخلف المحتمل عن السداد، مما قد يؤثر سلباً على جودة الأصول وربحية الشركات المالية المقرضة. وفي الحالات التي لا تتوفر فيها بيانات عن المدفوعات الرئيسية، يعمل مؤشر السلامة المالية هذا كبديل للإبلاغ عن نسبة خدمة الدين. يتم احتساب المؤشر باستخدام الأرباح قبل الفوائد والضرائب في البسط وإجمالي مدفوعات الفائدة في المقام.

و. مؤشرات السلامة المالية لقطاع الأسر

يعد تحليل الميزانية العمومية لقطاع الأسر أمراً مهماً لتعزيز الاستقرار المالي، حيث يمكن أن يؤدي ارتفاع ديون الأسر بشكل مفرط إلى تعرض النظام المالي لمخاطر نظامية. تركز مؤشرات السلامة المالية لقطاع الأسر على التالي:

- مؤشر ديون قطاع الأسر إلى الناتج المحلي الإجمالي

يقيس مؤشر ديون قطاع الأسر إلى الناتج المحلي الإجمالي مستوى مديونية القطاع العائلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. ويزيد ارتفاع مستوى الاقتراض من ضعف القطاع أمام صدمات الأسواق المالية وقد يضاعف من قدرتها على السداد. يتمثل بسط هذا المؤشر في ديون الأسر، وهو رصيد نهاية الفترة، فيما يوضح المقام قيمة الناتج المحلي الإجمالي. وينبغي تجميع كل من البسط والمقام باستخدام بيانات الحسابات القومية، وإذا لم تكن البيانات المتعلقة بديون الأسر المعيشية متاحة من مصادر

الحسابات القومية، يمكن استخدام البيانات المستمدة من مصادر القطاع المالي، بحيث لا تغطي سوى ديون الأسر المعيشية للشركات المالية المقيمة.

- مؤشر خدمة ديون الأسر والمدفوعات الرئيسية إلى إجمالي الدخل

يقيس مؤشر خدمة ديون الأسر والمدفوعات الرئيسية إلى إجمالي الدخل قدرة الأسر على تغطية مدفوعات ديونها، ويعتبر بمثابة مقياس رئيسي لنمو الإنفاق الاستهلاكي. يتم إحتساب هذا المؤشر باستخدام خدمة ديون الأسرة والمدفوعات الرئيسية كبسط وإجمالي الدخل المتاح خلال نفس الفترة كمقام. وينبغي أن تتوفر البيانات المتعلقة بالدخل المتاح للأسر المعيشية من مصادر الحسابات القومية، في حين يتم الحصول على بيانات مدفوعات خدمة الديون أو تقديرها بشكل منفصل باستخدام بيانات القطاع المالي المقيم.

- مؤشر ديون الأسر إلى الدخل

يستخدم مؤشر ديون الأسر إلى الدخل لتقييم استدامة ديون الأسر المعيشية، حيث يشير ارتفاع قيمة هذا المؤشر إلى ضعف قدرة الشركات على خدمة ديونها. لإحتساب قيمة هذا المؤشر، يتم استخدام ديون الأسرة في البسط ويتم استخدام إجمالي الدخل المتاح للأسر في المقام. وينبغي الحصول على البيانات المتعلقة بكلتا السلسلتين من مصادر الحسابات القومية، وإذا لم تكن البيانات المتعلقة بديون الأسر المعيشية متاحة من الحسابات القومية، يمكن استخدام البيانات المستمدة من مصادر القطاع المالي.

ز. أسواق العقارات

يؤدي تعرض المؤسسات غير المالية للتقلبات الكبيرة في أسعار العقارات للتأثير على قيمة الضمانات وجودة محافظ القروض. يمكن أن تشير الزيادات السريعة في أسعار العقارات إلى فقاعة سعرية أو أزمة مالية وشيكة. هناك قنوات كثيرة يمكن من خلالها انتقال أثر تقلبات أسعار العقارات إلى قطاع المؤسسات غير المالية مثل الملكية، والقروض المضمونة بالعقارات، وانتقال الأثر من الأسر والشركات المتأثرة بالتغيرات في تكاليف خدمة الاقتراض المرتبط بالعقارات أو تحركات الأسعار في أسواق العقارات.

في هذا السياق، يوجد أربعة مؤشرات أساسية تستخدم في قياس السلامة المالية لأسواق العقارات وهي أسعار العقارات السكنية، أسعار العقارات التجارية، قروض العقارات السكنية إلى إجمالي القروض، وقروض العقارات التجارية إلى إجمالي القروض.

- مؤشر أسعار العقارات السكنية

يستخدم مؤشر أسعار العقارات السكنية لتقييم تعرض مؤسسات النظام المالي للمخاطر في حالة زيادة أسعار العقارات السكنية بشكل متسارع، وبما يمكن أن يتبعه انخفاض حاد حال تندهور شروط الائتمان. يتم إعداد هذا المؤشر بالاعتماد على البيانات من طرف ثالث (مثل دائرة الأراضي والمساحة). يجب أن يكون للمؤشر تغطية واسعة من حيث الجغرافيا ونوع العقار والنطاق السعري. كما يجب نشر البيانات الوصفية حول هذا المؤشر، مع شرح مصادر البيانات وطرق التجميع المستخدمة بوضوح. تجدر الإشارة إلى أن الدول تتبع عدة منهجيات لإحتساب المؤشر، أبرزها: الطريق

البسيطة التي تتم من خلال قياس السعر المتوسط البسيط أو المتوسط المرجح أو الوسيط المتعلق بالمعاملات العقارية المنجزة خلال فترة معينة، والطرق الأكثر تعقيداً التي تعتمد نماذج قياسية مثل: الطريقة الهيدونية، وطريقة البيع المتكرر.

- مؤشر أسعار العقارات التجارية

يستخدم مؤشر أسعار العقارات التجارية لقياس تعرض مؤسسات النظام المالي للزيادات السريعة في أسعار العقارات التجارية، والتي يمكن أن تنخفض بصورة حادة حال تدهور ظروف الائتمان أو أثناء فترات الانكماش. يعتمد حساب هذا المؤشر على البيانات التي تنتجها وكالات عامة أو خاصة أخرى، وقد تؤثر أوجه القصور فيما يتعلق بالتغطية الجغرافية وخصائص العقارات التي تم مسحها سلباً على جودة المؤشر المستخدم. بالإضافة إلى ذلك، ينطوي إحتساب المؤشر على نفس الصعوبات الخاصة بحساب مؤشر أسعار العقارات السكنية، علاوة على وجود أربعة أنواع مختلفة من العقارات التجارية (مكاتب، وتجزئة، وصناعي، وسكني لأغراض تجارية).

- مؤشر قروض العقارات السكنية إلى إجمالي القروض

يتم استخدام مؤشر قروض العقارات السكنية إلى إجمالي القروض لقياس تعرض مؤسسات النظام المالي لمخاطر سوق العقارات السكنية، والتي يمكن أن تكون مصدراً محتملاً لعدم الإستقرار المالي. يتم إحتساب المؤشر عن طريق قسمة القروض العقارية السكنية أو ديون الأسر المضمونة بالعقارات على إجمالي القروض. ويتطلب ذلك بيانات عن جميع القروض المضمونة بالعقارات السكنية، بغض النظر عن الغرض منها، والتي قد لا تكون متاحة من الميزانيات العمومية الموحدة وقد يلزم طلب بيانات

عن القروض العقارية السكنية التي تقدمها الشركات التابعة في الخارج للحصول على بيانات موحدة عبر الحدود.

هناك تحديات فنية تخص إحتساب هذا المؤشر بسبب الإختلافات في الممارسات والتصنيفات الوطنية عند حساب القروض العقارية السكنية. ومع ذلك، يقدم هذا المؤشر تقيماً حول مخاطر القطاع المالي عندما يواجه المدينون صعوبات في الوفاء بمدفوعاتهم وتخفض قيمة ضمانات العقارات السكنية.

- مؤشر قروض العقارات التجارية إلى إجمالي القروض

يستخدم مؤشر قروض العقارات التجارية إلى إجمالي القروض لتقييم تعرض مؤسسات القطاع المالي لمخاطر سوق العقارات التجارية. ويتطلب إحتساب المؤشر وجود بيانات حول القروض المضمونة بالعقارات التجارية، والقروض المقدمة إلى شركات البناء، والقروض المقدمة إلى الشركات العاملة في مجال التطوير العقاري، والتي لا تتوفر في الميزانية العمومية الموحدة للقطاع، ولكن من الممكن الحصول عليها من خلال طرق أخرى مثل طلبها بموجب تعاميم يتم إصدارها من قبل المصارف المركزية لهذا الغرض.

رابعاً: تجميع مؤشرات السلامة المالية

أ. القضايا الإستراتيجية والإدارية المرتبطة بمسؤولية تجميع البيانات ونشرها

تقع مسؤولية إحتساب وتجميع مؤشرات السلامة المالية بالأساس على عاتق المصارف المركزية (أو السلطة الرقابية المعنية)، وذلك بالتعاون مع السلطات الرسمية والرقابية

ذات العلاقة، حيث من الممكن توقيع مذكرات تفاهم لضمان التنسيق والتعاون بين المؤسسات الرسمية المعنية لتوفير البيانات اللازمة. في هذا السياق، لا بد من توفير البنية التحتية المناسبة لتجميع البيانات وإعداد مؤشرات السلامة المالية بما في ذلك توفير النصوص القانونية اللازمة التي تُمكن من إعداد تلك المؤشرات، كما من الأهمية بمكان تخصيص الموارد البشرية المؤهلة وتطوير قدراتهم المتعلقة بمفهوم مؤشرات السلامة المالية وطرق تجميعها وإعدادها. كما يجب أن يتم تخصيص الموارد المالية الكافية لتوفير الأنظمة التي تساعد على تطوير طرق مؤشرات السلامة المالية، وأن يأخذ في الاعتبار إدخال أي تحسينات مطلوبة في البيانات، بما في ذلك تحديث نماذج واستبيانات التقارير الحالية، وتطوير مسوحات جديدة.

فيما يخص جودة البيانات، يتم دعم جودة مؤشرات السلامة المالية من خلال استراتيجيات وعمليات واضحة تشمل جمع المعلومات الإحصائية ومعالجتها ونشرها، بما في ذلك الإلتزام بمبدأ الموضوعية، وإجراء فحوصات منهجية دورية للتحقق من صحة إعداد تلك المؤشرات.

فيما يخص التحديات الإدارية في تجميع مؤشرات السلامة المالية، يكمن التحدي الإداري الأول في ضمان أن المفاهيم المستخدمة والبيانات المجمعّة متسقة مع منهجية دليل تجميع مؤشرات السلامة المالية لعام 2019 الصادر عن صندوق النقد الدولي، يجب أن تكون تغطية "مجتمع" التقارير (Reporting Population) في تجميع مؤشرات السلامة المالية شاملة قدر الإمكان، كما يجب إجراء التحليلات اللازمة للثبوت فيما إذا كانت البيانات التي يصعب توفيرها ستؤثر بشكل جوهري على النتائج المجمعّة.

في هذا الإطار، تحتاج المصارف المركزية إلى الحفاظ على التواصل الوثيق مع مزودي البيانات للتأكد من أن كلا الطرفين يفهم احتياجات ومشاكل الآخر، وأن يتم تحديد توقيت ومحتوى البيانات المطلوبة، وإجراء التنسيق المطلوب في البيانات المقدمة فيما يخص البيانات المطلوبة وأية تغييرات ترتبط بها.

يعد توفير البيانات المالية الموحدة للمؤسسة المالية أمراً ضرورياً عند إعداد مؤشرات السلامة المالية، وذلك لتحليل مؤشرات السلامة المالية وآثارها على متانة النظام المالي. كذلك يجب مراعاة سرية البيانات الإفرادية للمؤسسة المالية عند تجميع ونشر مؤشرات السلامة المالية، وينبغي على المصرف المركزي أن يُراقب البيانات الإفرادية المقدمة، وله الحق كسلطة رقابية في مطالبة المؤسسة المالية (الخاضعة لرقابته) بتقديم تفسيرات بشأن البيانات.

في هذا السياق، تبرز أهمية التعاون والتنسيق بين الإدارات داخل المصرف المركزي أو الجهات الرسمية المعنية بجمع بيانات مؤشرات السلامة المالية ونشرها، وكذلك من المهم التعاون مع الأجهزة الإحصائية الوطنية لمؤشرات السلامة المالية للقطاع غير المالي.

يعد تطوير "ثقافة إعداد التقارير" أمراً مهماً لتشجيع توفير المعلومات الضرورية لإعداد تقارير مؤشرات السلامة المالية، والتي يمكن تحقيقها من خلال وسائل مختلفة مثل تطوير نماذج التقارير التي تتلاءم بسهولة مع أنظمة إعداد التقارير الحالية، ونشر مؤشرات السلامة المالية بشفافية. تشمل التدابير التي يمكن للسلطات الرقابية اتخاذها لتعزيز جمع البيانات وإعداد التقارير اختبار نموذج التقرير، وعقد الندوات وورش

العمل لشرح متطلبات إعداد التقارير، والاحتفاظ بسجل إلكتروني لجهات الاتصال في مؤسسات الإبلاغ عن البيانات لضمان كفاءة إدارة العملية الإحصائية.

من جانب آخر، يجب مراجعة مؤشرات السلامة المالية بشكل دوري للتأكد من أنها تلبى احتياجات صانعي السياسات والمستخدمين، وقد تؤدي الملاحظات التي يتم جمعها من خلال هذه العملية إلى مراجعات وتحسين جودة تقارير مؤشرات السلامة المالية. كما أنه من المهم عقد اجتماعات دورية مع صانعي السياسات ومستخدمي البيانات لاستعراض شمولية مؤشرات السلامة المالية. قد يتطلب الأمر أيضاً التشاور مع المنظمات الإقليمية والدولية، بما في ذلك واضعي المعايير.

فيما يتعلق بتوفير البيانات لمؤسسات تلقي الودائع، تتمثل الخطوة الأولى لتجميع مؤشرات السلامة المالية الجديدة بكفاءة في تحديد مصدر البيانات المتاحة، والتي يمكن الحصول عليها من سلطات رقابية مختلفة، ولكنها قد تتطلب التنسيق بين مؤسسات رسمية أخرى، ومن الضروري توثيق المصادر والطرق لضمان الاستمرارية ودعم تطوير البيانات.

بشكل عام، تعد تغطية مؤسسات تلقي الودائع جيدة في العديد من الدول التي تجمع مؤشرات السلامة المالية، ولكن هناك انخفاض كبير في تغطية الشركات المالية الأخرى، والشركات غير المالية، والأسر، والأسواق العقارية، مما يتطلب من السلطة الرقابية جمع بيانات المصدر بشكل غير مباشر من السلطات الرسمية ذات العلاقة، التي قد يكون لديها الكثير من البيانات المطلوبة، وقد تكون المسوحات الجديدة ضرورية في حالة عدم وجود بيانات المصدر.

لإنشاء أنظمة فعالة لتجميع مؤشرات السلامة المالية، من المهم إنشاء اتفاقيات مشاركة البيانات مع المؤسسات الرسمية ذات العلاقة، وضمان التدفق السلس وفي الوقت المناسب للبيانات، وحماية اتفاقيات سرية البيانات، وإنشاء طرق لضمان الدقة وموثوقية البيانات المقدمة لتجميع مؤشرات السلامة المالية.

ب. نشر مؤشرات السلامة المالية والبيانات ذات العلاقة

تُعتبر القرارات المتخذة بشأن نشر البيانات، مثل المواعيد النهائية للنشر، ودورية النشر، ونطاق البيانات التي سيتم نشرها، واختيار توقيت الإصدار، وشكل الإصدار، ذو أثر مهم على قرارات تخصيص الموارد. نظراً لأهمية مؤشرات السلامة المالية في تتبع نقاط الضعف، يجب على السلطات الرقابية العمل على نشر مؤشرات السلامة المالية الأساسية والإضافية بشكل دوري قدر الإمكان. يوصي الدليل الدول بنشر مؤشرات السلامة المالية على موقع إلكتروني مركزي رسمي واحد، مصحوباً بتعليقات وبيانات وصفية مفصلة، وكذلك نشر تقارير عن مؤشرات السلامة المالية الأساسية والإضافية على البوابة الخاصة بصندوق النقد الدولي، لضمان الوصول والشفافية والمقارنة بين الدول وفهم البيانات.

من المناسب نشر مؤشرات السلامة المالية على أساس ربع سنوي على أن لا يتجاوز تأخير النشر عن الربع التالي، ومن المحبذ أيضاً إن أمكن نشرها شهرياً، أخذاً في الاعتبار أن توافر المعلومات يمكن أن يختلف بين مؤشرات السلامة المالية حسب الظروف الخاصة بكل دولة.

في هذا السياق، تعد مراقبة وتوثيق التغيرات في سلسلة البيانات أمراً مهماً نظراً لتأثيرها المحتمل على التحليل، وأحد الأسباب الأكثر شيوعاً لمثل هذه التغيرات هو التغيير في مجتمع التقارير، بما في ذلك التراخيص الجديدة وعمليات الإغلاق، إضافةً إلى عمليات الدمج. حيث من الأهمية قيام المجمعين بتوثيق عمليات الدمج والتغيرات في قواعد المحاسبة التي تؤثر على استمرارية سلسلة البيانات، كما أن بعض مؤسسات تلقي الإيداع قد يتبعون معايير بازل المختلفة داخل نفس الدولة.

من جانب آخر، يؤثر هيكل النظام المالي على البيانات المتاحة لإحتساب مؤشرات السلامة المالية وأي تقييم لها، يمكن نشر المؤشرات الهيكلية الرئيسية، مثل عدد مؤسسات تلقي الودائع حسب النوع والملكية وفروعهم والشركات التابعة لتقديم نظرة عامة على حجم وهيكل الملكية لقطاع مؤسسات تلقي الودائع، وبالتالي دعم تفسير مؤشرات السلامة المالية. كذلك يمكن أن توفر قيمة الأصول المملوكة لمؤسسات تلقي الودائع، وعدد تلك المؤسسات، وعدد الفروع معلومات عن حجم القطاع وتقييم مخاطره.

في هذا الإطار، قد يكون لقطاع مؤسسات تلقي الودائع في العديد من الإقتصادات مؤسسات متخصصة، والتي قد يكون لها أنواع مميزة من الأعمال المصرفية، وبالتالي يجب على السلطات الرقابية المعنية بتجميع مؤشرات السلامة المالية تمييز المعلومات الهيكلية عن البنوك التجارية والبنوك المتخصصة مثل بنوك الادخار والبنوك التعاونية ومؤسسات التمويل الأصغر لفهم هيكل النظام المالي. حيث توفر مؤشرات السلامة المالية معلومات عن مستوى القطاع وتقييم المخاطر على الإستقرار المالي. من الممكن أيضاً أن تقوم الدول بنشر معلومات عن خطط ضمان الودائع، لأن مستوى

تغطية أموال المودعين يمكن أن يؤثر على السلوك الاقتصادي، وبالتالي يكون له تداعيات على الإستقرار المالي.

بالنسبة للشركات المالية الأخرى، من المهم إعداد تقارير عنها بحيث تغطي القطاعات الفرعية الرئيسية مثل شركات التأمين على الحياة والتأمين على غير الحياة، وصناديق التقاعد، وصناديق سوق المال، إضافةً إلى البيانات المجمعة عن جميع الشركات المالية الأخرى.

فيما يخص البيانات الوصفية، فنكمن أهميتها بأنها تصف محتوى وتغطية مؤشرات السلامة المالية والمبادئ التوجيهية الوطنية التي تنعكس في البيانات. ومن المهم تقييم ما إذا كانت البيانات الوصفية المنشورة توفر جميع المعلومات ذات العلاقة للفهم الصحيح لمؤشرات السلامة المالية. يُنصح بتوفير البيانات الوصفية التي تتضمن التعريفات والإطار التنظيمي (بازل I أو بازل II أو بازل III) والقواعد المحاسبية وأسعار الصرف ومصدر البيانات والتغطية المؤسسية، إلى جانب بيانات مؤشرات السلامة المالية لضمان فهم مستخدمي البيانات معنى وحدود مؤشرات السلامة المالية المنشورة. لضمان الشفافية في نشر البيانات، يجب تمييز البيانات الأولية عن البيانات النهائية بوضوح ونشر أي تعديلات تطراً لاحقاً عليها. كما يجب تحديد التغييرات في السلسلة الزمنية أو طرق الإحتساب، لا سيما عند حدوث تغييرات في مجتمع التقارير، حيث من المهم أيضاً تقديم تفسيرات لأن دخول أو خروج عدد قليل من المؤسسات من عينة التقارير يمكن أن يؤثر بشكل كبير على مؤشرات السلامة المالية.

خامساً: العلاقة بين مؤشرات السلامة المالية والتحليل الإحترازي الكلي
لعل من أبرز الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية في عام 2008، هي أهمية وجود إطار إحترازي لدى المصارف المركزية، بحيث يتم تقييم المخاطر النظامية أولاً بأول بما يحد من تراكم الاختلالات المالية التي لم يتم تحديدها وقياسها بشكل كافٍ في الفترة التي سبقت الأزمة، حيث تبنت المصارف المركزية السياسة الإحترازية الكلية التي جاءت لتكون مكملة للأطر الإحترازية الجزئية التقليدية (الرقابة المصرفية)، حيث تهدف السياسة الإحترازية الكلية إلى تعزيز الاستقرار المالي كهدف رئيس أضيف إلى أهداف المصارف المركزية. بالرغم من عدم وجود تعريف موحد لكل من الإستقرار المالي والسياسة الإحترازية الكلية، إلا أن هنالك تقارب حول أربعة عناصر رئيسة لإطار التحوط الكلي: (1) الحد من المخاطر النظامية، (2) نطاق التحليل الإحترازي الذي يشمل القطاع المالي ككل وتفاعله مع الإقتصاد الحقيقي، (3) مجموعة من الأدوات الإحترازية الكلية والمبادئ التوجيهية لاستخدامها أحياناً في الإعتبار التفاعلات مع السياسة النقدية، و(4) الحاجة إلى سلطة إحترازية كلية مع تفويض واضح وسلطات مناسبة. في هذا السياق، لا بد من الإشارة إلى أن السياسة الإحترازية الكلية لا تعمل بمعزل عن غيرها من عناصر إطار الإستقرار المالي وسياسات الإقتصاد الكلي، كذلك إن إطار السياسة الإحترازية الكلية لا يُعد بديلاً عن الرقابة المصرفية والسياستين النقدية والمالية، بل مكملة لها.

يُمكن أن تلعب مؤشرات السلامة المالية دوراً حيوياً في إطار تحليل المخاطر التي يتعرض لها النظام المالي ككل، وتفاعله مع الإقتصاد الحقيقي، يبدأ ذلك بمراقبة الأسواق وظروف الإقتصاد الكلي لتحديد الصدمات المحتملة. إضافة إلى بيانات الأسواق المالية، فإن المؤشرات الكلية مثل الفرق بين نسبة الإئتمان إلى الناتج المحلي

الإجمالي واتجاهها على المدى الطويل (فجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي)، وبعض مؤشرات السلامة المالية (مثل: نمو الائتمان للقطاع الخاص وأسعار العقارات) يمكن أن توفر نظرة ثاقبة لاحتمال ظهور اختلالات في أسعار الأصول.

في هذا الإطار، تعد مؤشرات السلامة المالية مفيدة أيضاً في مراقبة المخاطر الناشئة عن قطاعي الأفراد والشركات، حيث من الممكن أن تحدد نقاط الضعف قبل أن تنعكس في أداء القطاع المالي. كذلك توفر مؤشرات السلامة المالية الأساسية للمؤسسات المتلقية للودائع تصوراً حول مرونة القطاع المالي في مواجهة نقاط الضعف المحتملة، على سبيل المثال، توفر المؤشرات المالية المتعلقة بالأرباح مؤشراً على قدرة تلك المؤسسات على توليد الأرباح من الموجودات، كما أن مؤشرات رأس المال تقيس مرونة القطاع المالي وقدرته على امتصاص الخسائر غير المتوقعة، وكذلك مؤشرات السيولة تقيس قدرة القطاع المالي على الوفاء بالتزاماته وكذلك التعامل مع اضطراب السوق على مدى آفاق زمنية مختلفة. وعليه، من الممكن أن توفر مؤشرات السلامة المالية وسيلة مهمة لتحليل المخاطر النظامية في القطاع المالي والمقارنة بين الدول.

يُمكن استخدام مؤشرات السلامة المالية ضمن إطار السياسات الاحترازية الجزئية والكلية، حيث تقوم الإدارات المعنية بالرقابة المصرفية بتقييم المخاطر الجزئية على المستوى الإفرادى للنظام المالي، في حين يتم تقييم مخاطر النظام المالي ككل من خلال الإدارات المعنية بالاستقرار المالي، يجب أن تراعي السياسات الإحترازية الكلية تقييم تراكم المخاطر النظامية بمرور الوقت (البعد الزمني)، وكذلك المخاطر الناشئة عن الترابط بين المؤسسات الفردية ذات الأهمية النظامية. ففي أعقاب الأزمة المالية العالمية في عام 2008، تم التركيز على تحديد والإشراف على المؤسسات المالية ذات

الأهمية النظامية التي يمكن أن يؤثر حجمها وسلوكها وحالتها على الإستقرار المالي، وبالتالي إخضاع تلك المؤسسات لمتطلبات نوعية وكمية تشمل رقابة مكثفة من قبل السلطة الرقابية، وتعتبر مؤشرات السلامة المالية أدوات مناسبة لتقييم أداء وكفاءة تلك المؤسسات، كما تُعطي مؤشراً على المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها. حيث يتضمن التحليل الإحترازي الكلي مجموعة من الأساليب والمؤشرات لقياس وتقييم المخاطر النظامية، تشمل المؤشرات عناصر القوائم المالية والنسب المشتقة من بيان الدخل، والمؤشرات القائمة على السوق مثل أسعار الأصول أو مقاييس سيولة السوق، ومؤشرات كلية مثل نسب الإئتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي، وغيرها من المعلومات الكمية والنوعية المتاحة للسلطات الرقابية.

أدت الحاجة إلى رصد المخاطر النظامية في سياق الدورة المالية (البعد الزمني) إلى زيادة استخدام متغيرات الاقتصاد الكلي، وبيانات السوق مثل أسعار الأصول، ومقاييس الروابط بين القطاعين الحقيقي والمالي، ورصد التفاعلات بين السياسة الاحترازية الكلية مع السياسة النقدية، ويمكن اشتقاق هذه المؤشرات الاحترازية الكلية بإستخدام مؤشرات السلامة الكلية والإضافية، حيث من الممكن إستخدامها للتخفيف من تراكم الاختلالات في القطاع المالي. وهذا يؤكد على أهمية تجميع مؤشرات السلامة المالية الإضافية من أجل تحديد تراكم المخاطر التي تربط بين القطاعين الحقيقي والمالي. بمجرد اكتشاف وجود تراكم في المخاطر النظامية، يتم التوافق داخل السلطة الرقابية حول الأدوات الاحترازية الكلية المتاحة، ومتى ينبغي تطبيقها. وعند التطبيق، يتم كذلك تحليل توقيت تشديد الأدوات أو تخفيفها استجابة للظروف المتغيرة. لذا، تُعتبر مؤشرات السلامة المالية عاملاً مساعداً لإستخدام الأدوات الإحترازية الكلية سواء بالتخفيف أو بالتشديد.

مؤشرات السلامة المالية في الدول العربية

جدول (3): أمثلة على العلاقة بين المؤشرات الإحترازية الكلية وأدوات السياسة الإحترازية الكلية ومؤشرات السلامة المالية.

مؤشرات السلامة الكلية ذات العلاقة	أدوات السياسة الإحترازية الكلية	المؤشرات الإحترازية الكلية الإضافية	المؤشرات الإحترازية الكلية الأساسية
<ul style="list-style-type: none"> - أسعار العقارات السكنية. - نسبة ودائع العملاء إلى إجمالي القروض (من غير سوق الإنترنت). - نسبة أرباح الشركات غير المالية إلى الفوائد والمصاريف الرئيسية. - خدمة ديون قطاع الأسر ونسبة القروض إلى الدخل. - أسعار العقارات التجارية. - نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص. 	<ul style="list-style-type: none"> - هامش رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية. - المخصصات الديناميكية. 	<ul style="list-style-type: none"> - نمو نسبة الإئتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي. - نمو الإئتمان. - انحرافات أسعار الأصول عن الاتجاهات طويلة الأجل. - نسبة خدمة الدين إلى إجمالي الدخل. - نمو قروض الأفراد. - تراجع الصادرات وما ينتج عنه من عجز في الحساب الجاري. 	<ul style="list-style-type: none"> فجوة الإئتمان
<ul style="list-style-type: none"> - تركيز القرض حسب النشاط الاقتصادي. - خدمة ديون قطاع الأسر ونسبة القروض إلى الدخل. 	<ul style="list-style-type: none"> - وضع حدود على نسبة الدين إلى الدخل. - وضع حدود على نسبة القرض إلى المرهون. 	<ul style="list-style-type: none"> - زيادة أسعار المساكن حسب المناطق وأنواع العقارات. - تدهور معايير الإقراض. - ارتفاع نسب القرض إلى قيمة العقار المرهون (LTV). - ارتفاع نسبة القرض إلى الدخل (DTI). - ارتفاع نسبة خدمة الدين إلى إجمالي الدخل. 	<ul style="list-style-type: none"> قطاع الأسر: - نمو قروض الأسر. - ارتفاع أسعار المساكن (النمو الاسمي والحقيقي). - ارتفاع حصة قروض الأسر من إجمالي الإئتمان.
<ul style="list-style-type: none"> - تركيز القرض حسب النشاط الاقتصادي. - إجمالي ديون الشركات غير المالية إلى حقوق الملكية. - نسبة أرباح الشركات غير المالية إلى الفوائد والمصاريف الرئيسية. - أسعار العقارات التجارية. 	<ul style="list-style-type: none"> - وضع حدود على نسبة الدين إلى الدخل. - وضع حدود على نسبة القرض إلى المرهون. 	<ul style="list-style-type: none"> - زيادة الرافعة المالية للشركات (نسبة الدين إلى حقوق الملكية). - فجوة ائتمان الشركات. - زيادة نسبة خدمة الدين. - تدهور معايير الإقراض. 	<ul style="list-style-type: none"> قطاع الشركات: - نمو قروض الشركات. - ارتفاع حصة قروض الشركات من إجمالي الإئتمان.

مؤشرات السلامة المالية في الدول العربية

		- متوسط خدمة الدين إلى إجمالي الدخل للقروض العقارية التجارية. - متوسط نسب القرض إلى القيمة للقروض العقارية التجارية.	- ارتفاع أسعار العقارات التجارية. - ارتفاع الائتمان العقاري التجاري.
- نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول. - نسبة الأصول السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل. - صافي نسبة التمويل المستقر. - صافي المركز المفتوح من النقد الأجنبي إلى رأس المال. - نسبة ودائع العملاء إلى إجمالي القروض (غير المصرفية). - القروض بالعملة الأجنبية إلى إجمالي القروض.	- هوامش السيولة. - متطلبات سيولة. - القيود المفروضة على مراكز العملات الأجنبية المفتوحة. - القيود المفروضة على التمويل بالعملة الأجنبية.	- تراجع حصة الأصول السائلة. - عدم موائمة الإستحقاقات. - زيادة إصدار الأوراق المالية. - ارتفاع التمويل غير المضمون.	السيولة: - زيادة نسبة القروض إلى الودائع

Source: International Monetary Fund, (2019). "Financial Soundness Indicators Compilation Guide."

تتضمن مؤشرات السلامة المالية الأساسية لمؤسسات تلقي الودائع إجمالي نسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر، ورأس المال الأساسي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر، ورأس المال الأعلى جودة (حملة الأسهم العادية CET1)، وكلها تركز على المعايير التي تم وضعها بموجب متطلبات بازل. توفر مؤشرات السلامة المالية نظرة على مستويات كفاية رأس المال للقطاع المصرفي في أي دولة، ونسب كفاية رأس المال لدى البلدان الأخرى اعتماداً على معيار موحد (معيار بازل). كذلك توفر القروض المتعثرة بعد خصم المخصصات وسيلة إضافية لتقييم مرونة القطاع المصرفي، من خلال تحديد قدرة النظام المصرفي على استيعاب الخسائر غير

المتوقعة (يجب أن تغطي المخصصات الخسائر المتوقعة) في القروض التي تعاني من مشاكل محددة.

فيما يخص المؤشرات الخاصة بالسيولة، كان هناك في الأصل مقياسين للسيولة في مؤشرات السلامة المالية الأساسية لمؤسسات تلقي الودائع، وهي: الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، والأصول السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل. وعلى عكس مقاييس رأس المال، فإن هذه المؤشرات ليست مثبتة في معيار دولي مقبول، ولكنها توفر مؤشرات على القدرة المحتملة للنظام المصرفي على التعامل مع اضطراب السوق. في هذا الإطار، تعكس نسبة تغطية السيولة وصافي نسبة التمويل المستقر (حسب متطلبات بازل III) الذين تم إستحداثهما في مؤشرات السلامة المالية، وسيلة لتقييم أوضاع السيولة لدى القطاع المصرفي ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته، وتسمح كذلك بمقارنة أداء القطاع المصرفي مع الدول الأخرى.

يمكن أن يتم إستخدام مؤشرات السلامة المالية أيضاً لتحليل تراكم نقاط الضعف النظامية، مما يسمح بمقارنة الأنظمة المالية في الأوقات غير الضاغطة، ومراقبة التغييرات بمرور الوقت، والمقارنة بين الدول. تتناول مؤشرات السلامة المالية الأساسية الثلاثة المتعلقة بجودة الأصول تراكم مخاطر الائتمان (القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض الإجمالية)، ومخاطر التركيز (تركز القروض حسب النشاط الاقتصادي) داخل القطاع المصرفي، وكفاية المخصصات (مخصصات القروض المتعثرة)، وهي تعد وسيلة فعالة لتقييم جودة الإئتمان، ومدى وجود مخاطر نظامية ناجمة عن التراجع في جودة الإئتمان.

من الممكن أيضاً أن تقدم مؤشرات السلامة المالية الإضافية بعض الجوانب الخاصة بنقاط الضعف المرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بالقطاع المصرفي، ومثال ذلك مقاييس الرافعة المالية (الدين إلى حقوق الملكية) ونسبة خدمة الدين (نسبة الأرباح إلى الفوائد والمصروفات الرئيسية) لقطاع الشركات غير المالية، ونسبة خدمة الدين لقطاع الأسر، وذلك جنباً إلى جنب مع مؤشرات أسعار العقارات السكنية والتجارية، أي أن مؤشرات السلامة المالية الإضافية لديها القدرة على اكتشاف نقاط الضعف قبل فترة طويلة من ظهورها في الأرباح وجودة الأصول ومؤشرات رأس المال.

في هذا السياق، لعل أبرز استخدام أو تطبيق لمؤشرات السلامة المالية لدى المصارف المركزية على صعيد قضايا الاستقرار المالي وتقييم المخاطر النظامية، هو استخدامها في تقارير الاستقرار المالي الصادرة عن المصارف المركزية، حيث يتم تحليل مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي وتقييم أدائه ومخاطره، كما يتم التطرق للقطاعات غير المصرفية في كثير من الأحيان وتحليل مخاطر قطاعي الأفراد والشركات والعقارات. كذلك دأبت العديد من المصارف المركزية بتطوير مؤشرات استقرار مالي لقياس مستويات الاستقرار المالي في دولها، تعتمد هذه المؤشرات بشكل أساسي على استخدام مؤشرات السلامة المالية الخاصة برأس المال وجودة الأصول والسيولة والربحية والكفاءة التشغيلية، ومؤشرات أخرى بدرجات متفاوتة.

يتطلب التحليل الإحترافي الكلي عدداً من الأساليب التكميلية، بحيث يتم فيها استخدام مؤشرات السلامة المالية كمدخلات و/أو مخرجات. تُعد إختبارات الأوضاع الضاغطة الأكثر شيوعاً، حيث يتم التعبير عن المخرجات عادةً من خلال نسب كفاية رأس المال. يُمكن إجراء إختبارات الأوضاع الضاغطة على مستوى المؤسسة الفردية كجزء من

عمليات إدارة المخاطر الداخلية للبنك أو كجزء من الرقابة المصرفية من قبل المصارف المركزية. يمكن أيضاً إجراء إختبارات الأوضاع الضاغطة على المستوى الكلي، بالنظر إلى القطاع ككل باستخدام إما بيانات مجمعة (من أعلى إلى أسفل -top down) أو عن طريق تجميع نتائج اختبار الأوضاع الضاغطة للمؤسسات الفردية (من أسفل إلى أعلى -bottom-up).

في ضوء ما تقدم، يُمكن الإستنتاج بسهولة الدور الهام لمؤشرات السلامة المالية (جنباً إلى جنب مع المعلومات والبيانات الأخرى) في دعم التحليل الإحترازي لدى المصارف المركزية وتمكينها من تشخيص مواطن الضعف في النظام المالي، وتقييم وتحليل المخاطر النظامية الناشئة عن القطاعات المصرفية وغير المصرفية (مثل: قطاعات الأسر والشركات والعقارات)، حيث من الممكن أن تساهم مؤشرات السلامة الكلية في دعم القرارات الخاصة بالسياسة الإحترازية الكلية بما يعزز من الإستقرار المالي.

سادساً: نظرة تحليلية على أهم المؤشرات المالية لدى القطاع المصرفي في الدول العربية

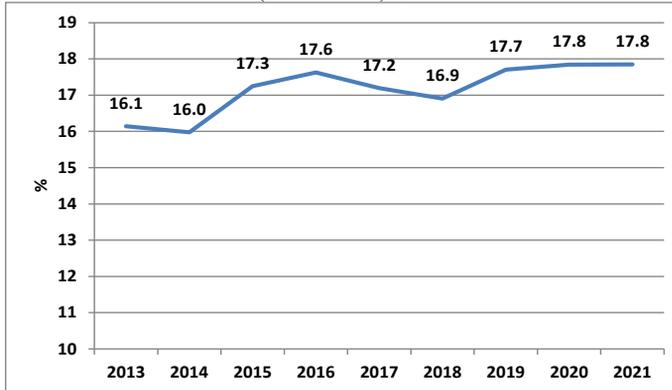
كشف تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية لعام 2022 الصادر عن صندوق النقد العربي، أن القطاع المصرفي في الدول العربية متين ويتمتع بمستويات ملاءة وسيولة أعلى من تلك المقررة بموجب متطلبات بازل III، كما بينت مؤشرات السلامة المالية أن القطاع المصرفي في الدول العربية حقق مستويات ربحية جيدة، إضافةً إلى تحسن في جودة الأصول وتوفر مخصصات كافية لمواجهة مخاطر الإئتمان، وذلك بالرغم من الظروف والتحديات التي واجهت القطاع المصرفي في الدول العربية، ومثال ذلك:

تبعات أزمة جائحة فيروس كورونا المستجد، والمخاطر الجيوسياسية، وإتباع سياسة نقدية متشددة لإحتواء معدلات التضخم، وغيرها، أخذاً في الإعتبار وجود تحديات أخرى حسب خصوصية كل دولة عربية. يُعد القطاع المصرفي كبير الحجم في الدول العربية، إذ بلغت نسبة موجوداته (بالمتوسط) 95 في المائة من إجمالي موجودات القطاع المالي، وتبلغ نسبة موجوداته (بالمتوسط) حوالي 137 في المائة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي يعكس أهمية تقييم هذا القطاع بشكل مستمر من المصارف المركزية، للإستمرار بدوره في توفير السيولة اللازمة في الاقتصاد، وتعد مؤشرات السلامة المالية – كما سبق أن ذكرنا- أحد أهم الأدوات التي تُمكن المصرف المركزي من تقييم أدائه، وتُمكن السلطة الرقابية من فهم المخاطر أو مواطن الضعف لدى القطاع المصرفي على الصعيدين الجزئي والكلي.

في هذا السياق، تُعد نسبة كفاية رأس المال أحد أهم الأدوات التي تقيس قدرة النظام المصرفي على إمتصاص الخسائر والصدمات المالية والإقتصادية التي يُمكن التعرض لها، حيث قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بإدخال تعديلات على متطلبات بازل II، وتحسين متطلبات كفاية رأس المال كماً ونوعاً بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة التي بدأت في أواخر عام 2007، وزيادة الإعتماد على رأس المال الأعلى جودة (Common Equity Tier 1-CET1)، وقد بينت جائحة فيروس كورونا المستجد دور متطلبات بازل III والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (IFRS9) في تحسين صلابة القطاع المصرفي وتعزيز قدرته في مواجهة تلك الأزمة بالرغم من شدتها، حيث كان هناك دور واضح لهوامش رأس المال والسيولة (إضافةً إلى توفر المخصصات الكافية) في الحفاظ على القطاع المصرفي وحمايته. في هذا الإطار، بلغ متوسط كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي في الدول العربية في

نهاية عام 2021 حوالي 17.8 في المائة، وهي نسبة أعلى من تلك المقررة بموجب متطلبات بازل III البالغة 10.5 في المائة، الأمر الذي يدل على قدرة النظام المصرفي في الدول العربية على تحمل الصدمات المحتملة. وقد حافظ القطاع المصرفي على مستويات مرتفعة من كفاية رأس المال خلال الفترة (2013-2021)، إذ تراوحت بين (16.0-17.8 في المائة) وذلك بالرغم من المخاطر والتحديات التي أُلقت بظلالها على إقتصادات الدول العربية، مما يُشير إلى سلامة المراكز المالية للبنوك في الدول العربية، وكفاءة إدارة المخاطر لديها، إضافةً على الدور الهام الذي تلعبه المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في الرقابة على هذا القطاع وفق أفضل الممارسات والمعايير الدولية، وطبقاً لقواعد العمل المصرفي السليم.

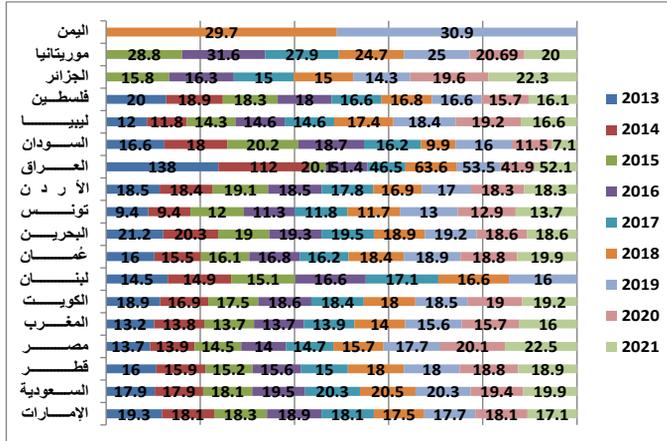
شكل (1): تطور متوسط نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي في الدول العربية خلال الفترة (2013 - 2021)



• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

مؤشرات السلامة المالية في الدول العربية

شكل (2): نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي في الدول العربية بشكل إفرادي للفترة (2021-2013)



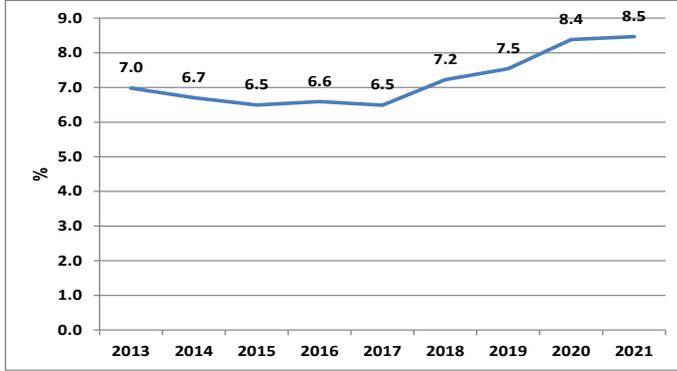
المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

فيما يخص جودة الأصول، فقد تأثرت نسبة التسهيلات غير العاملة على إجمالي التسهيلات سلباً خلال الفترة (2021-2013)، وذلك بفعل عدة صدمات إقتصادية محلية وإقليمية ودولية، لكن ومع ذلك فقد حافظت النسبة على مستويات مقبولة، مع وجود مخصصات كافية لدى القطاع المصرفي خصوصاً مع تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (IFRS9) الذي يأخذ في الاعتبار البعد التنبؤي للخسائر المحتملة (كما يشمل البعد الإقتصادي) الذي يعزز من قدرة البنوك على التحوط للصدمات والمخاطر، فالمخصصات الإضافية التي قد تنتج عن تطبيق المعيار (خاصة في بداية التطبيق) تزيد من قدرة البنوك على مواجهة المخاطر وتمثل حماية إضافية لرأس المال. هذا وقد بلغت نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات لدى القطاع المصرفي في الدول العربية بالمتوسط حوالي 8.5 في المائة في نهاية عام

2021 مقابل متوسط بلغ 8.4 في المائة في نهاية عام 2020 (مع وجود تفاوت بالنسبة لدى الدول العربية)، علماً أن النسبة كانت تتراوح ما (6.5-7.5) في المائة في الفترة (2013-2019)، ويُعزى السبب بشكل رئيس في ارتفاع النسبة إلى جائحة أزمة فيروس كورونا المستجد التي أدت على حدوث تراجع في التدفقات النقدية لقطاعي الأفراد والشركات بسبب تراجع النشاط الإقتصادي وفقدان الوظائف، مما انعكس على قدرة قطاعي الأفراد والشركات على سداد التزاماتهم المصرفية. إلا أن إجراءات المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية والحكومات العربية المتمثلة في ضخ السيولة وتأجيل الأقساط المترتبة على قطاعي الأفراد والشركات، ساهمت في تخفيف حدة الصدمة على البنوك، وإستقرار متوسط نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات ضمن مستويات مقبولة. أما نسبة تغطية المخصصات إلى إجمالي التسهيلات غير العاملة، فقد حافظت النسبة على مستويات جيدة بلغت بالمتوسط 91.1 في المائة في نهاية عام 2021 مقابل 87.3 في المائة في نهاية عام 2020 مما قد يعكس قدرة النظام المصرفي في الدول العربية على مواجهة مخاطر الائتمان.

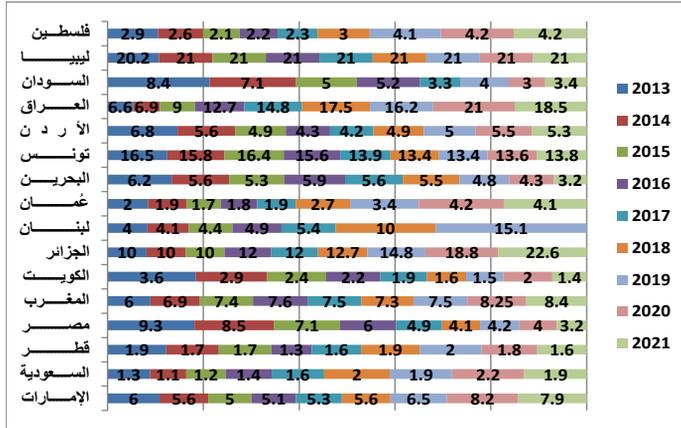
مؤشرات السلامة المالية في الدول العربية

شكل (3): تطور متوسط نسبة التسهيلات الإئتمانية غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات الإئتمانية خلال الفترة (2013-2021)



المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

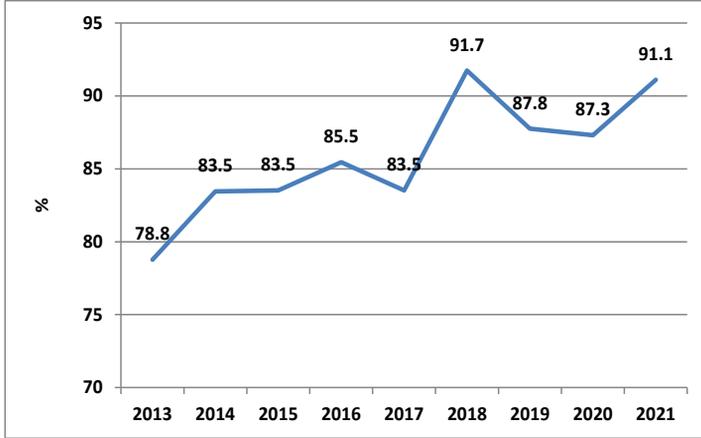
شكل (4): نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات الإئتمانية لدى القطاع المصرفي في الدول العربية بشكل إفرادي للفترة (2013-2021)، %



المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

مؤشرات السلامة المالية في الدول العربية

شكل (5): تطور نسبة تغطية مخصصات القروض إلى إجمالي القروض غير المنتظمة خلال الفترة (2013-2021)



المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

شكل (6): تطور نسبة تغطية مخصصات القروض إلى إجمالي القروض غير المنتظمة بشكل فردي خلال الفترة (2013-2021)، %



المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

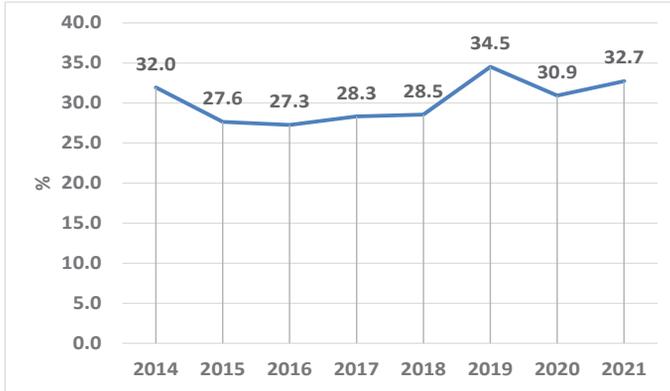
أما على صعيد متطلبات السيولة، فيتم استخدام نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات كأحد أهم الأدوات التي تقيس قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها إعتقاداً

على موجودات عالية الجودة والتي تتميز بقابلية تسهيل مرتفعة، إضافةً لذلك يتم استخدام نسبة تغطية السيولة لقياس قدرة البنوك على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل تحت ظروف ضاغطة خلال 30 يوم مقبلة، وكذلك يتم استخدام معيار صافي التمويل المستقر لتقييم مدى توفر مصادر تمويل مستقرة بصفة مستمرة لدى البنك.

في هذا السياق، بلغ متوسط نسبة الموجودات السائلة على إجمالي الموجودات لدى القطاع المصرفي في الدول العربية حوالي 32.7 في المائة في نهاية عام 2021 مقابل 30.9 في المائة في نهاية عام 2020، علماً أن تعريف الموجودات (الأصول) السائلة يختلف من دولة عربية إلى أخرى. أما على صعيد معياري تغطية السيولة وصافي التمويل المستقر، فلا زالت مطبقة في عدد محدود من الدول العربية وليس جميعها.

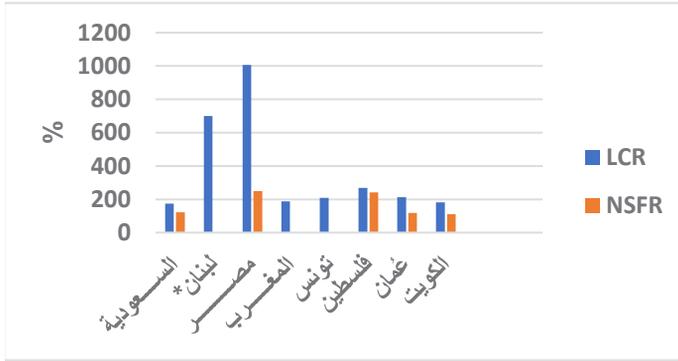
مؤشرات السلامة المالية في الدول العربية

شكل (7): نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول لدى القطاع المصرفي في الدول العربية للفترة (2013-2021)



المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

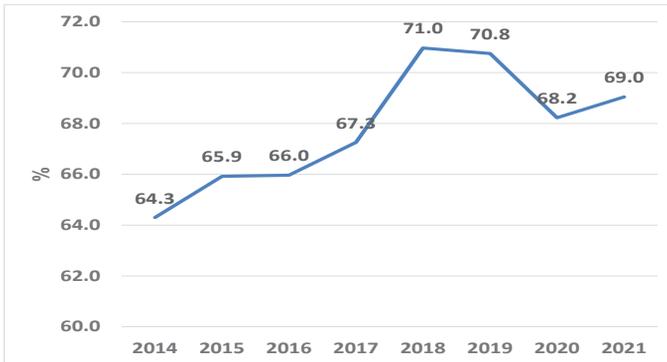
شكل (8): نسبة تغطية السيولة (LCR) ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) لدى القطاع المصرفي في بعض الدول العربية في نهاية عام 2021



المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.
* النسبة لدى لبنان تخص عام 2019.

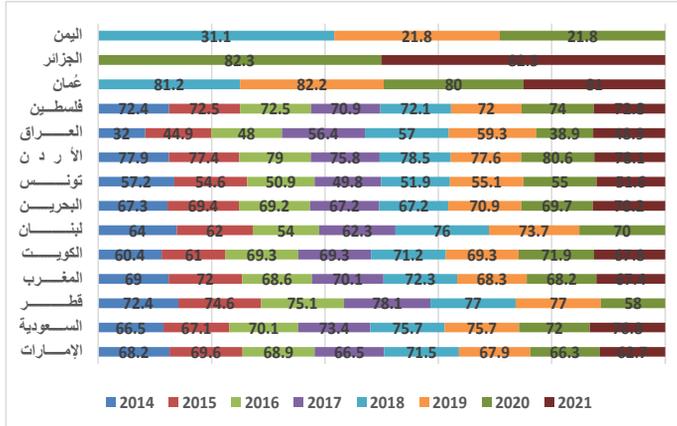
من جانب آخر، تُعد نسبة صافي هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل أحد أهم المؤشرات التي تقيس الكفاءة التشغيلية لدى البنك، ومدى إعتماها على توليد الدخل من أعمالها الرئيسية المتمثلة بالوساطة المالية، وقد بلغ متوسط نسبة صافي هامش الفائدة على إجمالي الدخل حوالي 69.0 في المائة في نهاية عام 2021، مقابل 68.2 في المائة في نهاية عام 2020 مما يعطي مؤشر إيجابي على الكفاءة التشغيلية للبنوك التجارية في الدول العربية، وإعتماها على أعمالها الرئيسية.

شكل (9): صافي هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل لدى القطاع المصرفي العربي خلال الفترة (2014-2021)



• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

شكل (10): صافي هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل لدى القطاع المصرفي في الدول العربية خلال الفترة (2021-2014)

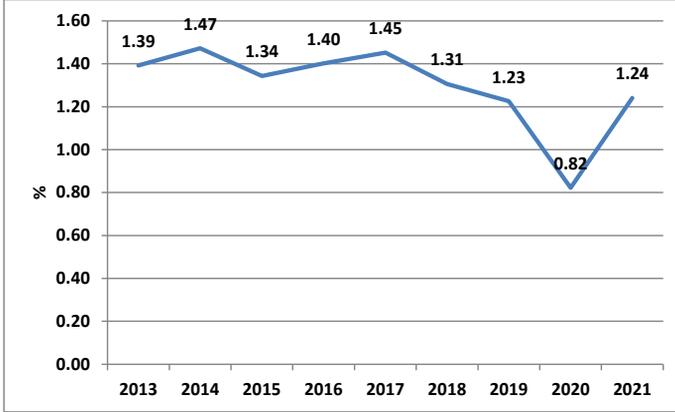


المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

أخيراً، وفيما يخص مؤشرات الربحية لدى القطاع المصرفي في الدول العربية، فبعد صدمة فيروس كورونا المستجد التي أدت إلى تراجع كل من معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق المساهمين اللذان بلغا بالمتوسط 0.82 في المائة و6.55 في المائة على التوالي في نهاية عام 2020، إنتعش كلا المؤشرين في نهاية عام 2021 ليلبغا حوالي 1.24 في المائة و11.76 في المائة على التوالي، مما يشير إلى كفاءة القطاع المصرفي في الدول العربية وقدرة إدارتها على توظيف مصادر أموالها بشكل كفؤ، إضافة إلى فاعليته في إدارة موجوداته.

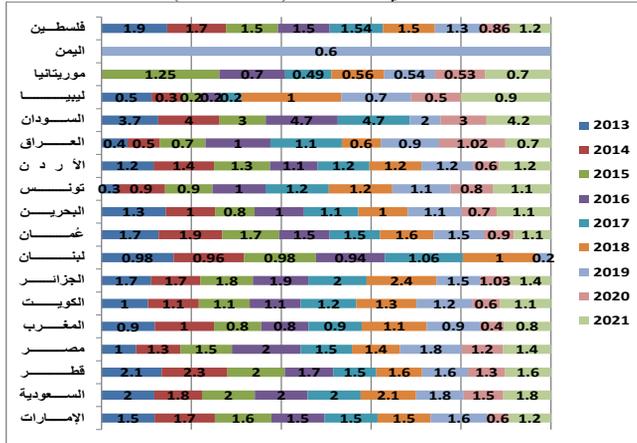
مؤشرات السلامة المالية في الدول العربية

شكل (11): تطور معدل العائد على الموجودات لدى القطاع المصرفي في الدول العربية خلال الفترة (2013-2021)



المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

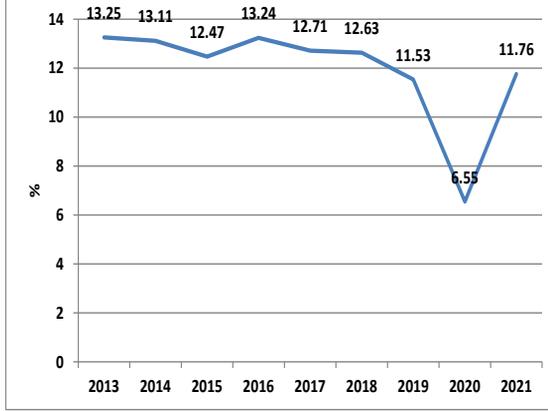
شكل (12): تطور معدل العائد على الموجودات لدى القطاع المصرفي في الدول العربية بشكل إفرادي خلال الفترة (2013-2021)



المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

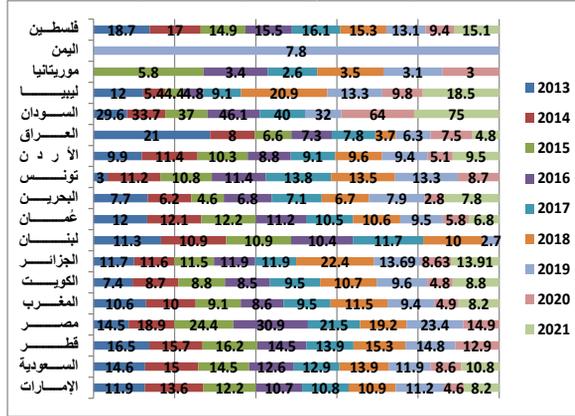
مؤشرات السلامة المالية في الدول العربية

شكل (13): معدل العائد على حقوق الملكية (المساهمين) لدى القطاع المصرفي في الدول العربية للفترة (2013-2021)



المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

شكل (14): معدل العائد على حقوق الملكية (المساهمين) لدى القطاع المصرفي في الدول العربية (بشكل إفرادي) للفترة (2021-2013)



المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

في ضوء ما تقدم، يتضح من خلال إستعراض أهم مؤشرات السلامة المالية لدى القطاع المصرفي في الدول العربية، أن القطاع المصرفي قادر بشكل عام على تحمل

الصدّات، وذلك بفضل تطبيق المعايير الدولية بما في ذلك متطلبات بازل III وتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالي رقم 9 (IFRS9)، إضافةً إلى سياسات وجهود السلطات الرقابية التي تهدف إلى الحفاظ على سلامة القطاع المصرفي وتعزيز الإستقرار المالي، لكن في ظل المخاطر والظروف المحيطة بالمنطقة العربية، فلا بد من مواصلة تحسين الرقابة المصرفية ومواكبة أفضل المعايير المصرفية، ومواصلة تقييم صحة القطاع المصرفي وتقييم مخاطره وأدائه وتطوير البنية التحتية له، وصولاً لمتطلبات الأمان المصرفي.

سابعاً: تجارب الدول العربية فيما يخص مؤشرات السلامة المالية

في إطار ما تم الإتفاق عليه في الاجتماع التاسع لمبادرة الإحصاءات العربية عربسات¹ المنعقد بتاريخ 9 و10 نوفمبر 2022، وبناءً على مقترحات أعضاء اللجنة الفنية في اجتماعاتهم السابقة، قام صندوق النقد العربي بإعداد إستبيان حول مؤشرات السلامة المالية في الدول العربية بهدف التعرف على تجارب الدول العربية في مجال تجميع وإعداد مؤشرات السلامة المالية، وتبادل الخبرات والتجارب بين هذه الدول. حيث تم إرسال الإستبيان إلى المصارف المركزية العربية، وتم تلقي إجابات (11) مصرف مركزي تمثل: الإمارات، والبحرين، وتونس، والجزائر، والسعودية، والسودان، وعمان،

¹ تم إطلاق مبادرة "عربسات" من قبل صندوق النقد العربي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي في الاجتماع الفني عالي المستوى المنعقد في مدينة أبوظبي خلال يومي 14 و15 يناير 2013، تهدف مبادرة "عربسات" إلى دعم وتطوير قدرات الأنظمة الإحصائية وتعزيز التعاون الإحصائي وتقديم المشورة والمعونة الفنية وبناء القدرات البشرية للمؤسسات الإحصائية والمصارف المركزية ووزارات المالية في مجال العمل الإحصائي. قام صندوق النقد العربي منذ إطلاق المبادرة بتقديم العديد من ورش العمل الهادفة إلى تطوير الكوادر البشرية ومشاركة صندوق النقد الدولي في بعثات فنية مشتركة إلى الدول العربية بهدف تقديم الدعم الفني للمؤسسات العربية تتكون اللجنة الفنية لمبادرة "عربسات" من مدراء الهيئات والمراكز الإحصائية في الدول العربية أو من ينوب عنهم، وممثلي وزارات المالية والمصارف المركزية العربية، كما يتولى صندوق النقد العربي أمانة اللجنة الفنية ومهام الجهاز التنفيذي للمبادرة.

والكويت، ولبنان، والمغرب، واليمن. سيتم في هذه البند تسليط الضوء على تجارب الدول العربية المتعلقة بمؤشرات السلامة المالية من واقع إجابات الاستبيان المذكور².

أ. مرحلة تجميع وإعداد البيانات الخاصة بمؤشرات السلامة المالية

تعرض المؤسسات المالية المختلفة للعديد من المخاطر والتحديات التي قد تؤثر على سلامتها المالية، ولذلك تقوم هذه المؤسسات بجمع البيانات وإعداد مؤشرات السلامة المالية بهدف تقييم ومراقبة وضعها المالي وتحديد مدى تعرضها للمخاطر. في هذا السياق، تقوم جميع الدول العربية المشاركة في الاستبيان بتجميع ومعالجة بيانات هذه المؤشرات، وتعتمد هذه الجهات على استخدام الأدلة الدولية المعتمدة عند تجميع ومعالجة بيانات مؤشرات السلامة المالية، وتحديدًا دليل تجميع مؤشرات السلامة المالية الصادر عن صندوق النقد الدولي عام 2019. كما تسترشد العديد من الدول بمقررات اتفاقية بازل وأدلة الرقابة المكتتبية والميدانية على البنوك المتوافقة مع منهجية (CAMELS). وتولي الدول العربية إهتماماً لضمناً إنسجام تطبيق المعايير والقواعد الإسترشادية الدولية مع القوانين واللوائح والتعليمات الصادرة عن المؤسسات الوطنية، مثل إدارات الرقابة على المصارف ووحدات الاستقرار المالي وأجهزة الإحصاء³.

² نود الإشارة مجدداً إلى أن هذا الجزء من الورقة يشمل فقط الدول العربية التي قامت بتزويدنا بإجاباتها على الاستبيان الخاص بمؤشرات السلامة المالية في الدول العربية المُشار إليه مسبقاً.

³ تجدر الإشارة إلى أن البنك المركزي التونسي قد انخرط البنك المركزي منذ عام 2020 في مشروع لإعداد وإصدار مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي التونسي وفق المعايير الدولية، وذلك بمساعدة فنية من صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي

أما عن التحديات التي تواجه الدول العربية عند إعداد وإصدار مؤشرات السلامة المالية، فقد تمحورت إجابات البنوك المركزية حول التالي⁴:

- تحديات فنية تتعلق بتجميع البيانات اللازمة لحساب المؤشرات، مثل التأخر في تسليم البيانات أو عدم توفر آلية حديثة لتجميع وحصر البيانات.
- نقص المعطيات اللازمة لإعداد بعض مؤشرات السلامة المالية، وخاصة بيانات المؤشرات الإضافية في المؤسسات غير المصرفية. وكذلك قطاعي الأفراد والعقارات، حيث قد يتم استخدام البيانات التقديرية أحياناً للوصول إلى تقديرات فيما يتعلق بقطاع العقارات وقطاع الأفراد.
- تحديات فنية تتعلق بمطابقة الطرق الفعلية لتجميع وحساب المؤشرات مع المنهجيات الموصى بها من قبل صندوق النقد الدولي.
- وجود تحديات في الإمتثال التام لمقتضيات متطلبات بازل وغيرها من القواعد الإسترشادية الدولية.
- التأثيرات الممتدة لجائحة كورونا على أوضاع الإقتصاد الكلي.

وحول مستوى إعداد مؤشرات السلامة المالية في الدول العربية، أشارت (4) بنوك مركزية إلى إعدادها للمؤشرات على المستوى الجزئي للقطاع المالي فقط (تونس، والسعودية، وعمان، والمغرب)، فيما يعد بنك مركزي واحد لمؤشرات على مستوى القطاع المالي الكلي فقط (الإمارات)، وبنكين مركزيين على كلا المستويين (الجزائر، واليمن)، في حين يتوقف مستوى إعداد المؤشرات المالية (سواء جزئي أم كلي) على

⁴ فيما يخص البنك المركزي اليمني، فيتمثل التحدي الرئيس في توقف عدد من البنوك عن موافاته ببياناتها المالية منذ يناير 2020، نظراً للضغوط التي تواجهها نتيجة تواجد مراكزها الرئيسية في صنعاء، ما يجعل المؤشرات المالية الكلية تقديرية وليست فعلية.

نوع القطاع المالي، مثل البنوك، التأمين، الصرافة، أو غيرها في (4) بنوك مركزية (البحرين، والسودان، والكويت، ولبنان).

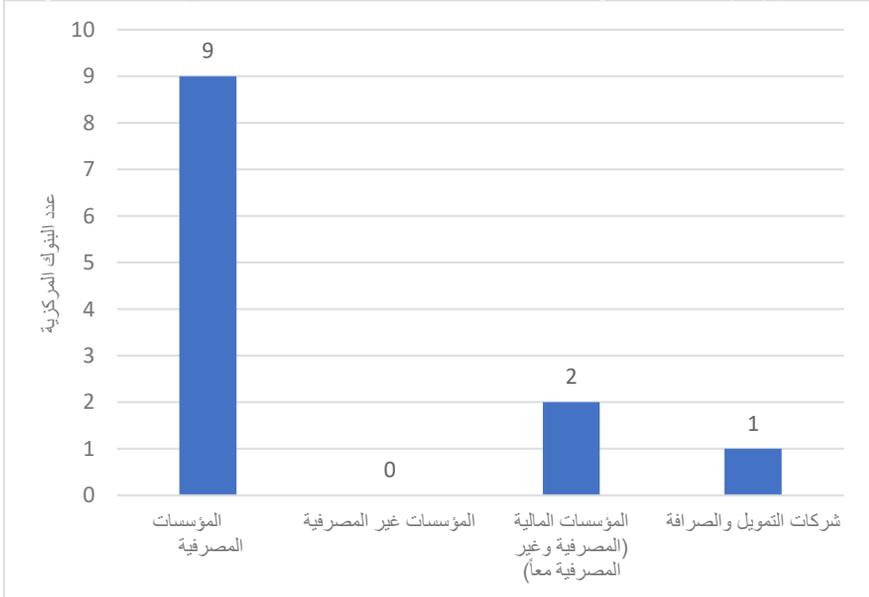
فيما يخص قطاع التأمين⁵، أشار مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي إلى قيام شركات قطاع التأمين بتجميع ومعالجة بيانات مؤشرات السلامة المالية، حيث يتم إعداد هذه المؤشرات على المستوى الكلي للقطاع المالي. فيما يتم الالتزام بمبادئ التأمين الأساسية الصادرة عن الجمعية الدولية لمراقبي التأمين (IAIS) ومتطلبات قانون التأمين والتعليمات المالية لشركات التأمين والقرارات والإشعارات المنبثقة عن المصرف المركزي عند تجميع ومعالجة مؤشرات السلامة المالية. وحول تحديات إعداد وإصدار هذه المؤشرات، أشار مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي إلى وجود تعاون من جانب قطاع التأمين في تزويد المصرف المركزي بشكل ربعي ببيانات مالية وإحصائية تفصيلية (عبر نماذج الكترونية مفصلة ومدققة)، وبتقارير مالية واكتوارية متعددة تتعلق بجميع نواحي المخاطر التي تواجه شركات التأمين (من ضمنها المؤشرات الأساسية والاضافية). وقد طور المصرف المركزي عملية تجميع هذه البيانات عبر منصة رقمية متطورة وذات ضوابط محددة ومرتبطة مباشرة بشركات التأمين وخبراء التدقيق المحاسبة والخبراء الاكتواريين وذلك لتحسين جودة البيانات الواردة والتي يتم تجميعها وإصدارها بشكل دوري.

يُعد تجميع البيانات وإعداد مؤشرات السلامة المالية على مستوى القطاع المالي من العمليات الحيوية التي تساعد في تحسين مراقبة أداء المؤسسات المالية وتقييم

⁵ تم التطرق لقطاع التأمين في دولة الإمارات العربية المتحدة، كون مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي هو الوحيد من عينة الدراسة الذي قام بتضمين الإستبيان مدار البحث بالجهود الخاصة بمؤشرات السلامة المالية لقطاع التأمين لديه.

مخاطرها. بحسب الإجابات التي تم جمعها من دول عربية مختلفة (الشكل رقم 15)، فإن تسعة بنوك مركزية تقوم بتجميع البيانات وإعداد المؤشرات على مستوى المؤسسات المصرفية. كما أفادت الردود بوجود بنكين مركزيين يقومان بذلك على مستوى المؤسسات المصرفية وغير المصرفية معاً، وبنك مركزي واحد يقوم بذلك على مستوى شركات التمويل والصرافة. يعد ذلك بمثابة مؤشر إيجابي على مدى اهتمام الدول العربية بتقييم أداء ومخاطر القطاع المالي، وخصوصاً القطاع المصرفي الذي – كما سبق أن أشرنا – يستحوذ على نسبة موجوداته (بالمتوسط) 95 في المائة من إجمالي موجودات القطاع المالي، وتبلغ نسبة موجوداته (بالمتوسط) حوالي 137 في المائة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، ويعكس هذا الإهتمام تطوراً ملحوظاً في قطاعات الخدمات المالية، ويساعد على تعزيز الثقة بالنظام المالي بشكل عام.

الشكل رقم (15): نطاق تجميع بيانات وإعداد مؤشرات السلامة المالية على مستوى القطاع المالي



المصدر: إستبيان مؤشرات السلامة المالية، صندوق النقد العربي (2022).

فيما يتعلق بالآلية المتبعة في المنطقة العربية لإعداد مؤشرات السلامة المالية للقطاع المالي (المصرفي وغير المصرفي)، تظهر الإجابات التي تم جمعها من دول عربية مختلفة، بأن الآلية المتبعة لإعداد تلك المؤشرات تختلف من دولة لأخرى، حيث أفادت الإجابات أنه يتم إعداد المؤشرات من قبل المصرف المركزي بعد الحصول على البيانات الإحصائية الكافية من المؤسسات المالية في معظم الدول العربية، بينما يتم إعدادها من قبل المؤسسات المالية على حدة ومن ثم إرسالها إلى المصرف المركزي في بعض الدول. كما تختلف الجهات التي يتم التعاون معها وآلية إعداد مؤشرات السلامة المالية بحسب كل دولة عربية مستجيبة على حدة (ملحق رقم 1).

إضافةً إلى البنوك التقليدية، تشمل مؤشرات السلامة المالية، التي يُعدها المصرف المركزي، البنوك الإسلامية في كل الدول العربية، ما عدا المغرب، ويختلف التعامل مع التحديات الخاصة بتعريف مؤشرات السلامة المالية للبنوك الإسلامية بحسب كل دولة عربية مستجيبة على حدة، حيث:

- يتم في الإمارات معاملة البنوك الإسلامية بشكل مماثل للبنوك التقليدية من ناحية تجميع البيانات ورفع التقارير إلى المصرف المركزي، مع الأخذ في الاعتبار الفروقات بشكل يتناسب مع معايير صندوق النقد الدولي ومنهجيته.
- يتم في البحرين إستبعاد المؤشرات المتعلقة بإيرادات الفوائد في الربحية، مثل صافي دخل الفوائد من إجمالي الدخل.
- لا يوجد تعامل خاص بالنسبة للبنوك الإسلامية في الجزائر.

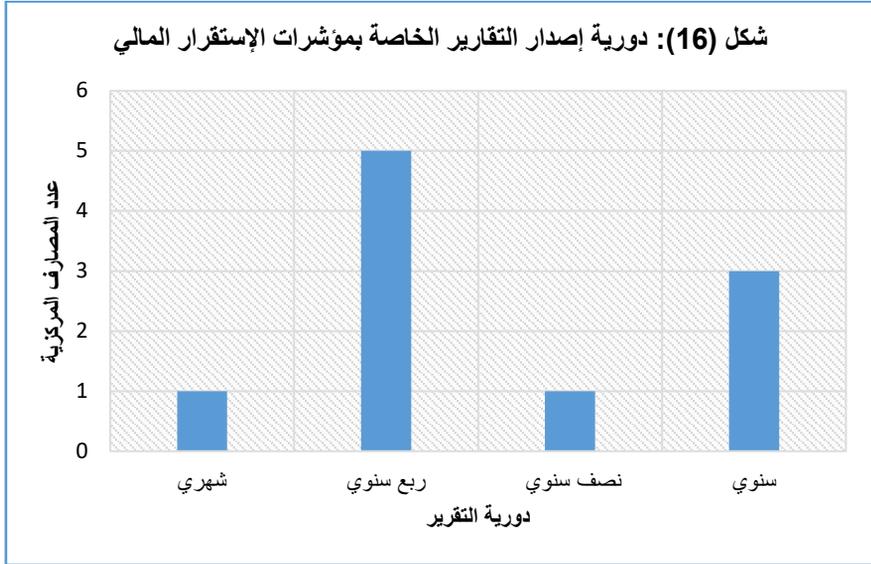
- يتم في السعودية معاملة البنوك الإسلامية بناءً على التوجيهات الدولية في دليل إعداد مؤشرات السلامة المالية.
 - البنوك العاملة في السودان هي بنوك إسلامية بالكامل ولا توجد بنوك تقليدية.
 - يتم نشر مؤشرات السلامة المالية على مستوى كل القطاع المصرفي (البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية) في الكويت.
 - يُراعى في البنوك الإسلامية الاستثناءات التي تخصها عن البنوك التقليدية الواردة في التشريعات والتعليمات الصادرة المنظمة للأعمال المصرفية في اليمن.
 - تتدرج البنوك الإسلامية ضمن المؤسسات المصرفية المشمولة باحتساب مؤشرات السلامة المالية، ولم يتم التطرق بعد لخصائص النشاط والتحديات الخاصة بتعريف مؤشرات البنوك الإسلامية عند احتساب مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي ككل في تونس.
 - تختص إدارة الرقابة لدى المصرف المركزي في عُمان بالأمور الرقابية والفنية المرتبطة بالبنوك الإسلامية.
 - يتم في لبنان العمل على موازنة تعريفات مؤشرات السلامة المالية للبنوك الإسلامية مع تلك المتبعة عالمياً من قبل المؤسسات الدولية المعنية بالموضوع.
- تعمل المصارف المركزية في الدول العربية على إعداد وتطوير العديد من المؤشرات والمقاييس المالية لضمان السلامة المالية في القطاع المصرفي والمالي، كما هو موضح في الملحق رقم (3).

إضافةً إلى مؤشرات السلامة المالية للقطاع المالي، يتم في الإمارات والبحرين والسعودية ولبنان تجميع مؤشرات السلامة المالية الإضافية (Encouraged Set) التي تدعم اتخاذ القرارات الخاصة بالسياسة الاحترازية الكلية (مثل أسواق العقارات، أسواق الأسهم، قطاع الشركات غير المالية، قطاع الأفراد)، كما هو موضح في الملحق رقم (4).

ب. إعداد تقرير مؤشرات السلامة المالية

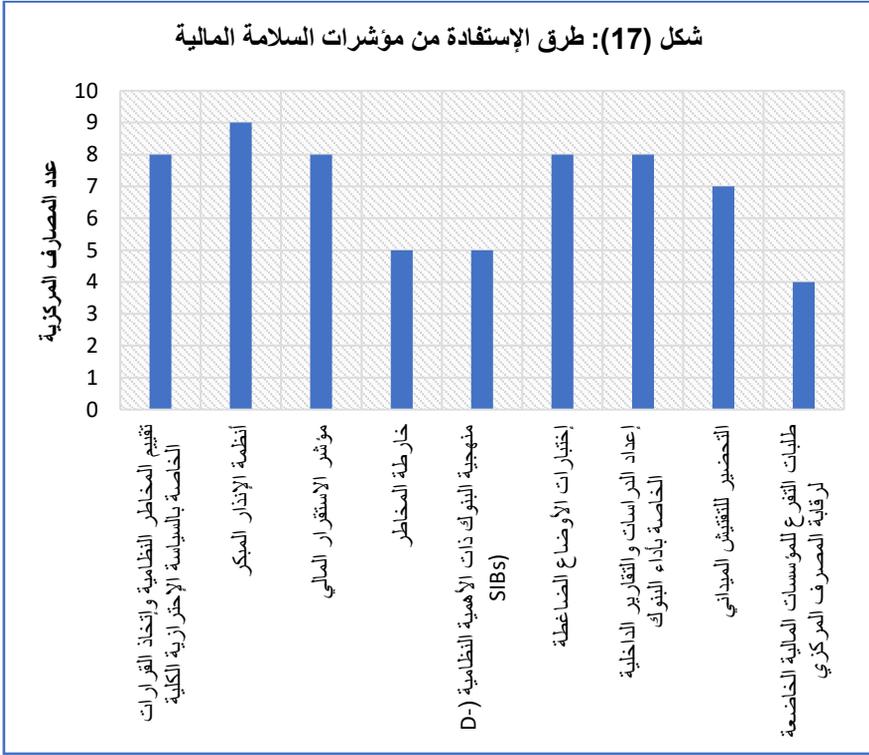
بيّن الاستبيان أن معظم الدول العربية تقوم بإعداد تقرير عن مؤشرات السلامة المالية، أخذاً في الاعتبار إلى أن بنك الجزائر يقوم بإعداد تقرير حول مؤشرات السلامة المالية ضمن التقرير السنوي للبنك المركزي، أما عن الأسباب/التحديات التي تحول دون إعداد تقرير لمؤشرات السلامة المالية لدى بعض الدول العربية، فقد أشار بنك المغرب بأن السبب الرئيس يُعزى إلى أهمية موازنة طريقة الحساب مع المنهجية الموصى بها من طرف صندوق النقد الدولي، في حين أن البنك المركزي اليمني أرجع السبب في عدم التمكن من إعداد تقرير مؤشرات السلامة المالية إلى ضرورة توفر البيانات المالية على مستوى النظام المالي ككل وليس على مستوى القطاع المصرفي فقط.

أما فيما يخص دورية إصدار التقارير الخاصة بمؤشرات الاستقرار المالي، فتفاوتت دورية إصدارها بين الدول العربية حسب ما هو موضح بالشكل رقم (16). من الجدير ذكره إلى أنه في بعض الدول العربية، يتم إصدار تقرير عن مؤشرات السلامة المالية بدوريات متعددة، على سبيل المثال، يقوم البنك المركزي العُماني بإصدار تقرير عن مؤشرات السلامة المالية بشكل ربع سنوي وسنوي، في حين أن مصرف لبنان يقوم بإصدار التقرير نفسه بشكل شهري وربع سنوي.



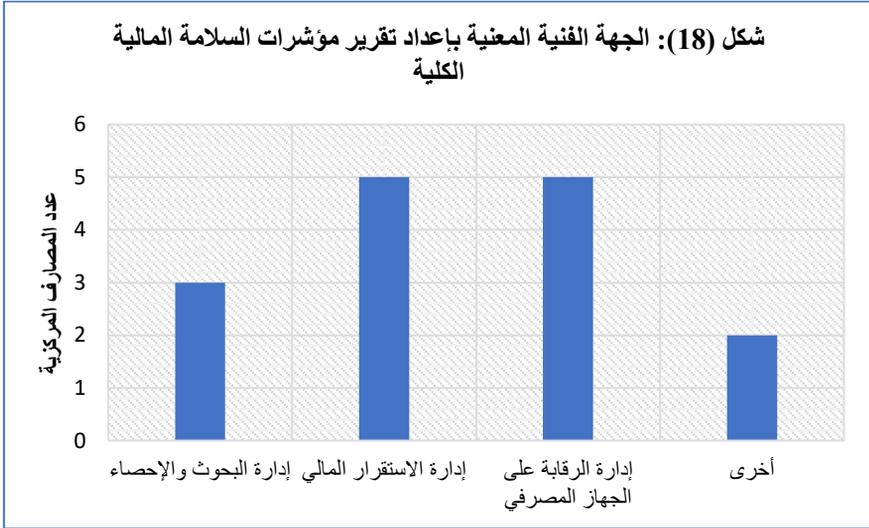
المصدر: إستبيان مؤشرات السلامة المالية، صندوق النقد العربي (2022).

أما عن طرق إستفادة المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية من مؤشرات السلامة المالية، فهي حسب ما هو موضح بالشكل (17) أدناه. حيث يُلاحظ من الشكل أن أنظمة الإنذار المبكر هي أكثر الطرق التي تستفيد من مؤشرات السلامة المالية حسب ما بينته إجابات المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.



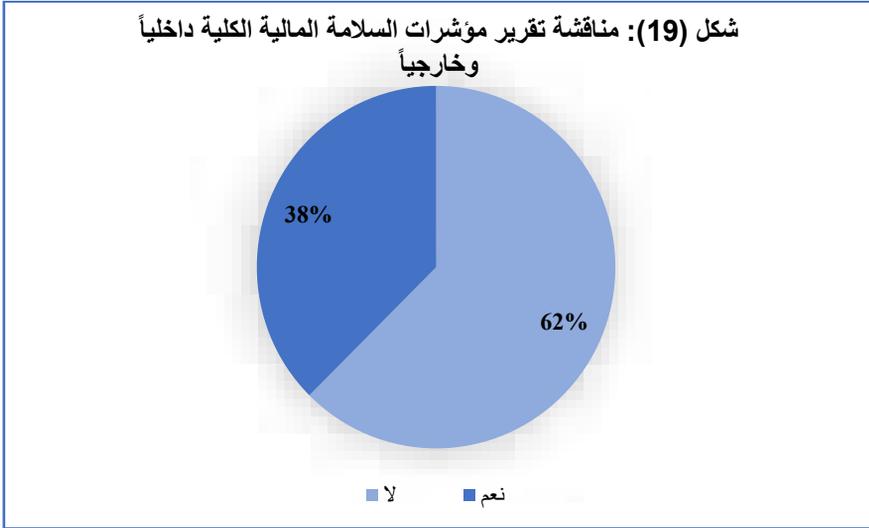
المصدر: إستبيان مؤشرات السلامة المالية، صندوق النقد العربي (2022).

وفيما يخص الإدارة المعنية بإصدار تقرير مؤشرات السلامة المالية الكلية في المصارف المركزية، يشير الشكل (18) إلى أن كل من إدارة الإستقرار المالي وإدارة الرقابة على الجهاز المصرفي هي الجهات الرئيسية المعنية بإعداد تقارير مؤشرات السلامة المالية الكلية. فعلى سبيل المثال، تتعاون كل من إدارة الاستقلال المالي وإدارة الرقابة على الجهاز المصرفي بإعداد تقارير مؤشرات السلامة المالية الكلية في تونس. وفي عُمان والمغرب تقوم إدارات البحوث والإحصاء، الاستقلال المالي، والرقابة على الجهاز المصرفي بالتعاون على إعداد تقارير السلامة المالية الكلية.



المصدر: إستبيان مؤشرات السلامة المالية، صندوق النقد العربي (2022).

من جهة أخرى، يشير الشكل رقم (19) إلى أن 62% من المصارف المركزية المستطلعة آراءهم في الدول العربية إلى أنهم لا يقومون بمناقشة تقارير مؤشرات السلامة المالية الكلية مع أي جهة سواءً داخلية أو خارجية، باستثناء التواصل مع المصارف للتحقق من بعض الأرقام في حال وجود اختلافات في قيمتها بين فترة وأخرى كما يحصل في كل من البحرين والجزائر. وأشار 38% من المصارف المركزية في الدول العربية إلى أنهم يقومون بمناقشة تقارير مؤشرات السلامة المالية الكلية مع إدارات المصرف المركزي ومع الإدارة العليا للمصرف المركزي كما يحصل في الإمارات العربية المتحدة، والسودان. وهناك بعض المصارف المركزية التي تقوم بمناقشة تقارير مؤشرات السلامة المالية الكلية داخلياً وفي بعض الأحيان خارجياً إذا استدعى الأمر كما يحصل في عُمان.

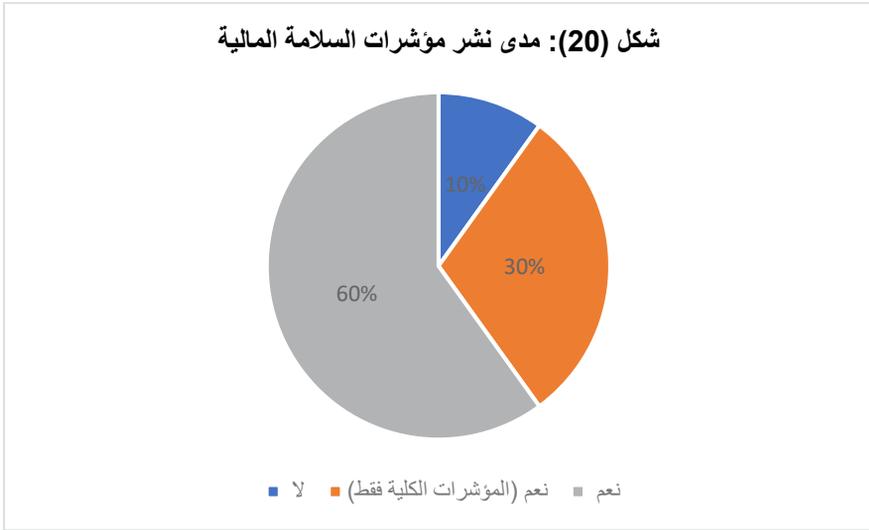


المصدر: إستبيان مؤشرات السلامة المالية، صندوق النقد العربي (2022).

ج. الإفصاح عن مؤشرات السلامة المالية

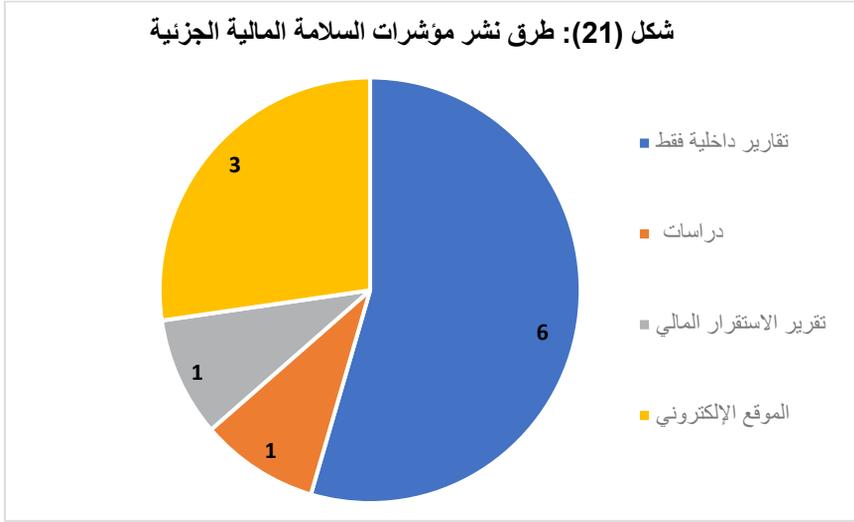
فيما يتعلق بالإفصاح عن مؤشرات السلامة المالية ودورية نشر هذه المؤشرات، وبما أن تسع دول من أصل إحدى عشر تقوم بنشر هذه المؤشرات، فإن معظم الدول تقوم بذلك على أساس ربع سنوي. حيث تقوم كل من الإمارات العربية المتحدة، الكويت، البحرين، السعودية، وعمان بنشر مؤشرات السلامة المالية بصفة دورية ربع سنوية. بينما تقوم المصارف المركزية بنشرها بصفة دورية على أساس شهري في السودان ولبنان، وعلى أساس سنوي في الجزائر والمغرب. وحول إلزام المصرف المركزي للمؤسسات المالية الخاضعة لرقابته على تضمين نتائج مؤشرات السلامة المالية الخاصة بها التقارير السنوية، فمعظم الدول العربية لا تلزم المؤسسات الخاضعة لرقابتها بتضمينها، باستثناء كل من البحرين، السعودية، وعمان. مما يدل على أن معظم الدول التي شملها الاستبيان والتي تقوم بالإفصاح عن مؤشرات السلامة المالية

لا تلزم المصارف المركزية المؤسسات المالية التي تخضع لها بضرورة نشر مؤشراتها المتعلقة بالسلامة المالية ضمن التقارير السنوية.



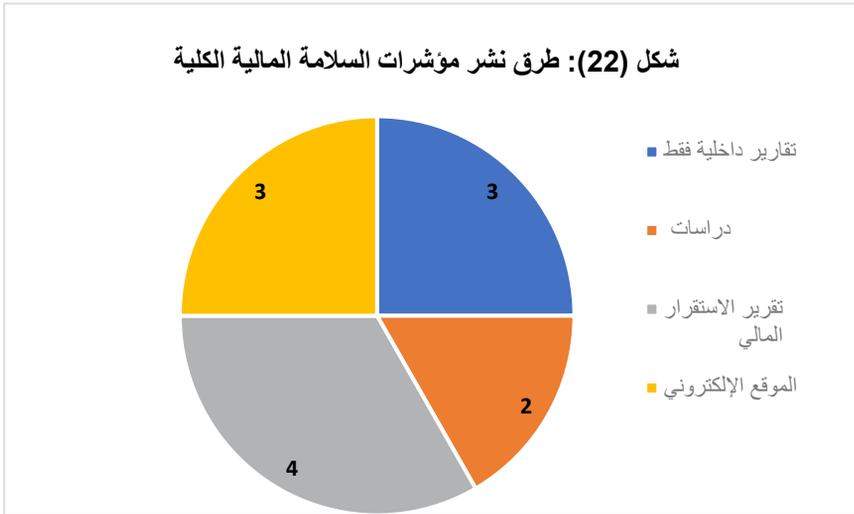
المصدر: إستبيان مؤشرات السلامة المالية، صندوق النقد العربي (2022).

شكل (21): طرق نشر مؤشرات السلامة المالية الجزئية

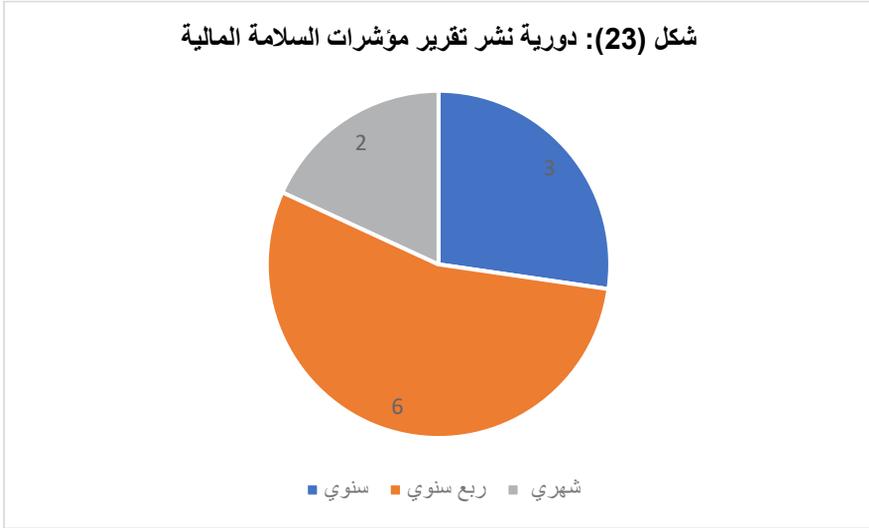


المصدر: إستبيان مؤشرات السلامة المالية، صندوق النقد العربي (2022).

شكل (22): طرق نشر مؤشرات السلامة المالية الكلية



المصدر: إستبيان مؤشرات السلامة المالية، صندوق النقد العربي (2022).



المصدر: إستبيان مؤشرات السلامة المالية، صندوق النقد العربي (2022).

ثامناً: الخلاصة والتوصيات

بينت الورقة أهمية مؤشرات السلامة المالية، سواء الأساسية أم الإضافية، كأدوات تُمكن المصارف المركزية من تقييم أداء ومخاطر المؤسسات المالية في إطار سعيها لتعزيز الاستقرار المالي، كما تناولت الورقة نظرة على أهم مؤشرات السلامة المالية من واقع دليل تجميع مؤشرات السلامة المالية الصادر عن صندوق النقد الدولي في عام 2019. كما إستعرضت الورقة تجارب الدول العربية في تبني مؤشرات السلامة المالية بناءً على الإستبيان المُرسَل إلى المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، حيث تم إستلام ردود إحدى عشر دولة عربية شملت: الإمارات، والبحرين، وتونس، والجزائر، والسعودية، والسودان، وعمان، الكويت، ولبنان، والمغرب، واليمن. توصي الورقة بما يلي:

1. قيام المصارف المركزية (بالتعاون مع السلطات الرقابية المعنية فيما يخص القطاعات غير الخاضعة لرقابة المصرف المركزي) بدراسة التحديات المتعلقة بتوفير البيانات والإحصاءات التي من شأنها تمكينها من إعداد مؤشرات السلامة المالية الأساسية والإضافية لكافة القطاعات المبنية في دليل تجميع مؤشرات السلامة المالية الصادر عن صندوق النقد الدولي في عام 2019.
2. مواصلة تحسين الأنظمة والبنية التحتية والإستفادة من التقنيات الحديثة لتجميع وإعداد مؤشرات السلامة المالية، وإمكانية الإستفادة من البيانات الضخمة لتوفير البيانات غير المتاحة وخصوصاً لمؤشرات السلامة الإضافية.
3. بناء قدرات العاملين في إدارات الاستقرار المالي والرقابة المصرفية والبحوث فيما يخص إعداد وتحليل مؤشرات السلامة المالية، ومن الممكن طلب معونات فنية من المؤسسات المالية الإقليمية والدولية بهذا الخصوص.
4. إعداد تقارير ودراسات دورية مبنية على مؤشرات السلامة المالية وتقديم التوصيات المناسبة للإدارة العليا للمصرف المركزي.
5. مواصلة و/أو تضمين تقرير الاستقرار المالي بفصول تُعنى بتحليل مؤشرات السلامة المالية الأساسية والإضافية لكافة القطاعات بما يعزز من ثقة الجمهور بالقطاع المالي.
6. تبادل الخبرات بين الدول العربية في مجال تبني مؤشرات السلامة المالية وطرق الإستفادة منها، لا سيما على صعيد قضايا الرقابة المصرفية والإستقرار المالي.

الملاحق

ملحق (1)

أمانة اللجنة الفنية لمبادرة الإحصاءات العربية "عربستات"

استبيان حول

مؤشرات السلامة المالية في الدول العربية

صندوق النقد العربي

فبراير 2022

تمهيد

تعتبر مؤشرات السلامة المالية بمثابة المؤشرات التي تقيس صحة وسلامة المراكز المالية للقطاع المالي في الدولة، حيث تشتمل على بيانات فردية ومجمعة يتم استخدامها لتقييم أداء البنوك على المستوى الجزئي، وتقييم المخاطر النظامية على المستوى الكلي، حيث تعمل هذه المؤشرات كأدوات إنذار مبكر بشكل يدعم عملية إتخاذ القرارات الخاصة بالسياسة الإحترازية الجزئية والكلية، ويعزز من التنسيق بين السياسات الإحترازية والنقدية بما يحد من إمكانية التعارض بينهما. إضافةً لذلك، تعتبر مؤشرات السلامة المالية مدخلات هامة لإختبارات الأوضاع الضاغطة التي تمثل أحد أهم أدوات إدارة المخاطر، كما تُمكن هذه المؤشرات من تشخيص مواطن الضعف لدى القطاع المصرفي بما يعزز من إمكانية التدخل المبكر للمصارف المركزية لإتخاذ القرارات التصحيحية.

في ضوء ما تقدم، وفي إطار الإستعداد للاجتماع الثامن لمبادرة الإحصاءات العربية عربسات المزمع عقده بتاريخ 9 و10 نوفمبر 2022، وبناءً على مقترحات أعضاء اللجنة الفنية في اجتماعاتهم السابقة، نسعى من خلال هذا الاستبيان إلى التعرف على تجارب الدول العربية في تجميع واعداد مؤشرات السلامة المالية بهدف تبادل الخبرات والتجارب بين الدول العربية. في هذا السياق، نرجو الإيعاز للزملاء الفنيين التكرم بالإجابة على الأسئلة التي يتضمنها الاستبيان وإعادة إرساله إلى قسم تطوير القطاع المالي في الدائرة الاقتصادية بصندوق النقد العربي على البريد الإلكتروني:

في موعد أقصاه يوم الخميس الموافق 10 مارس (آذار) 2022. في حال وجود أي استفسارات لدى الزملاء المختصين، يرجى التواصل مع الدكتور رامي عُبيد على الهاتف: 026171566 (971+) أو على البريد الإلكتروني

rami.obeid@amf.org.ae

شاكرين لكم حسن تعاونكم
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

الدولة: _____
إسم مستوفي الاستبيان: _____
الوظيفة: _____
الهاتف الثابت: _____ الهاتف المحمول: _____
البريد الإلكتروني الرسمي: _____

استبيان حول

مؤشرات السلامة المالية في الدول العربية

أولاً: مرحلة تجميع وإعداد البيانات الخاصة بمؤشرات السلامة المالية

1. هل تقوم مؤسستكم بتجميع ومعالجة بيانات مؤشرات السلامة المالية (في حال الإجابة بلا، الرجاء الإكتفاء بالإجابة على السؤال رقم 3)؟

نعم.

لا

2. ما المرجعية المعتمدة لديكم لتجميع ومعالجة مؤشرات السلامة المالية؟

.....
.....
.....
.....

3. ما التحديات التي تواجهكم في إصدار هذه المؤشرات (سواء المؤشرات الأساسية أم الإضافية)؟

.....
.....
.....
.....

4. هل يتم إعداد مؤشرات السلامة المالية على المستويين الجزئي والكلي للقطاع المالي؟

نعم

على المستوى الجزئي فقط

على المستوى الكلي فقط

يعتمد ذلك على نوع القطاع المالي (بنوك، تأمين، تأجير تمويلي، صرافة،....الخ).

5. ما نطاق تجميع بيانات وإعداد مؤشرات السلامة المالية على مستوى القطاع المالي؟

- المؤسسات المصرفية
 المؤسسات غير المصرفية
 المؤسسات المالية الأخرى
 المؤسسات المصرفية وغير المصرفية معاً
 أخرى (يُرجى ذكرها)

6. ما الآلية المتبعة لديكم لإعداد مؤشرات السلامة المالية للقطاع المالي (المصرفي وغير المصرفي)؟

الجهة المُعدة للمؤشرات	الجهات التي يتم التعاون معها	القطاع المالي المعني	توضيح آلية الاعداد
يتم إعدادها من قبل كل مؤسسة مالية على حدا ومن ثم إرسالها الى البنك المركزي		المؤسسات المصرفية	
		المؤسسات غير المصرفية	
يتم إعدادها من قبل البنك		المؤسسات المصرفية	

	المؤسسات غير المصرفية		المركزي بعد الحصول على البيانات الإحصائية الكافية من المؤسسات المالية
	المؤسسات المصرفية		أخرى (يُرجى توضيحها)
	المؤسسات غير المصرفية		

7. هل تشمل مؤشرات السلامة المالية، التي يُعدها المصرف المركزي، البنوك الإسلامية أم أنها تقتصر فقط على البنوك التقليدية:
 لا م

في حال الإجابة بلا، ما التحديات التي تواجهكم في إصدار هذه المؤشرات؟

.....

.....

.....

.....

8. يُرجى ذكر مؤشرات السلامة المالية للقطاع المالي التي يقوم المصرف المركزي بإعدادها.

.....

.....

.....

9. إضافةً إلى مؤشرات السلامة المالية للقطاع المالي، هل يتم تجميع مؤشرات السلامة المالية الإضافية (Set Encouraged) التي تدعم إتخاذ القرارات الخاصة بالسياسة الإحترازية الكلية (مثل: أسواق العقارات، أسواق الأسهم، قطاع الشركات غير المالية، قطاع الأفراد)

نعم لا

إذا كان الجواب بنعم، يُرجى ذكر مؤشرات السلامة المالية الإضافية التي يتم إعدادها من قبل المصرف المركزي

.....
.....
.....
.....

ثانياً: إعداد تقرير مؤشرات السلامة المالية

10. هل تقوم مؤسستكم بإعداد تقرير عن مؤشرات السلامة المالية (في حال الإجابة بلا برجاء الإكفاء بالإجابة على سؤال 14)؟

نعم لا

11. ما دورية التقرير:

شهري ربع سنوي نصف سنوي

12. ما القطاعات التي يشملها تقرير مؤشرات السلامة المالية (الرجاء وضع كافة الخيارات الممكنة):

- القطاع المصرفي
 القطاع المالي غير المصرفي
 قطاعي الأفراد والشركات غير المالية

□ قطاعات أخرى (الرجاء تحديدها)

.....

13. ما طرق الإستفادة من مؤشرات السلامة المالية:

- تقييم المخاطر النظامية وإتخاذ القرارات الخاصة بالسياسة الإحترازية الكلية
- أنظمة الإنذار المبكر
- مؤشر الاستقرار المالي
- خارطة المخاطر
- منهجية البنوك ذات الأهمية النظامية (DSIBs)
- إختبارات الأوضاع الضاغطة
- إعداد الدراسات والتقارير الداخلية الخاصة بأداء البنوك
- التحضير للتفتيش الميداني
- طلبات التفرع للمؤسسات المالية الخاضعة لرقابة المصرف المركزي
- أخرى (الرجاء تحديدها)

.....

14. ما الأسباب/التحديات التي تحول دون إعداد تقرير لمؤشرات السلامة المالية:

.....
.....
.....
.....

15. ما الجهة الفنية المعنية بإعداد التقرير الخاص بمؤشرات السلامة الكلية داخل مؤسستكم (الرجاء تحديد كافة الخيارات الممكنة)؟

- إدارة البحوث والاحصاء
- إدارة الاستقرار المالي
- إدارة الجهاز المصرفي
- أخرى (يُرجى ذكرها)

16. هل تتم مناقشة التقرير داخلياً وخارجياً قبل إجازته مؤسسياً؟

نعم لا

17. إذا كانت الإجابة بنعم، يرجى توضيح الآلية المتبعة لمناقشة التقرير.

.....
.....
.....
.....

ثالثاً: الإفصاح عن مؤشرات السلامة المالية

18. هل يتم نشر مؤشرات السلامة المالية (في حال الإجابة بلا، الرجاء الإكتفاء بإجابة السؤال 22)؟

نعم نعم (المؤشرات الكلية فقط) لا

19. ما طرق نشر مؤشرات السلامة المالية الجزئية:

موقع الإلكتروني رير الاستقرار المالي اسات
 قارير داخلية فقط

20. ما طرق نشر مؤشرات السلامة المالية الكلية:

موقع الإلكتروني رير الاستقرار المالي اسات
 رير داخلية فقط

21. ما دورية نشر التقرير على موقع الإلكتروني؟

شهري ربع سنوي
 نصف سنوي سنوي

22. إذا كانت الإجابة بلا، ما الأسباب التي تحول دون نشر تقرير مؤشرات السلامة المالية؟

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

23. هل تنص تعليمات المصرف المركزي على إلزام المؤسسات المالية الخاضعة لرقابة المصرف المركزي على تضمين تقاريرها السنوية بنتائج مؤشرات السلامة المالية الخاصة بها؟

نعم لا

24. هل تودون إضافة أية جوانب لم يتطرق لها الإستبيان؟

.....
.....
.....
.....
.....

عرض التجارب العربية في مجال إحصاءات مؤشرات السلامة المالية

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

نشكركم على استيفاء الاستبيان ،،،،،
صندوق النقد العربي



الملحق رقم (2)

الآلية المتبعة لإعداد مؤشرات السلامة المالية لقطاع المالي في الدول العربية

البنك المركزي	الجهة المعدة للمؤشرات	الإدارات المعنية	القطاع المالي المعني	توضيح آلية الاعداد
الإمارات	البنك المركزي بعد الحصول على البيانات الإحصائية الكافية من المؤسسات المالية	دائرة الرقابة على البنوك	المؤسسات المصرفية	تجميع البيانات من قبل دائرة الرقابة على البنوك، ومن ثم تحليلها من قبل دائرة الاستقرار المالي ومشاركتها مع صندوق النقد الدولي
			المؤسسات غير المصرفية	تجميع بيانات قطاع التأمين من خلال منصة الرقابة الرقمية DSP في دائرة الرقابة على التأمين وتحليلها، ونشرها في التقرير السنوي حول تحليل مؤشرات الأداء والمعايير المرجعية لقطاع التأمين في الدولة.
البحرين	البنك المركزي بعد الحصول على البيانات الإحصائية الكافية من المؤسسات المالية	إدارة الاستقرار المالي	المؤسسات المصرفية	احتساب مؤشرات السلامة المالية على أساس ربع سنوي من التقارير الرقابية الفصلية والتي تسلمها المصارف إلكترونياً عبر نظام ESRAD
تونس	البنك المركزي بعد الحصول على البيانات الإحصائية الكافية من المؤسسات المالية	-	المؤسسات المصرفية	تجميع البيانات والتصاريح الدورية للمؤسسات المصرفية عن طريق نظام تبادل المعلومات بين هذه المؤسسات والبنك المركزي التونسي، ثم يتم الاحتساب الآلي

مؤشرات السلامة المالية في الدول العربية

لمؤشرات السلامة المالية استناداً على هذه التصاريح وذلك وفق دليل مؤشرات السلامة المالية				
بالنسبة لنسب الملاءة، يتم حسابها على مستوى كل مؤسسة مصرفية تبعاً للنظام 01-14 لبنك الجزائر	المؤسسات المصرفية	-	المؤسسة المالية ومن ثم إرسالها إلى البنك المركزي	الجزائر
إعداد مؤشرات السلامة المالية تبعاً لدليل مؤشرات السلامة المالية لصندوق النقد الدولي بعد الحصول على البيانات من المؤسسات المصرفية	المؤسسات المصرفية	المديرية العامة للدراسات	البنك المركزي بعد الحصول على البيانات الإحصائية الكافية من المؤسسات المالية	
الحصول على القوائم المالية والبيانات التفصيلية الأخرى من قبل البنوك ومن ثم إعداد المؤشرات من قبل البنك المركزي	المؤسسات المصرفية	-	البنك المركزي بعد الحصول على البيانات الإحصائية الكافية من المؤسسات المالية	السعودية
-	المؤسسات المصرفية	-	البنك المركزي بعد الحصول على البيانات الإحصائية الكافية من المؤسسات المالية	السودان
تعبئة الاستبيان الخاص بالبنك بشكل دوري	المؤسسات المصرفية	جميع البنوك	المؤسسة المالية ومن ثم إرسالها إلى البنك المركزي	عمان
تعبئة الاستبيان الخاص بالمؤسسة المالية بشكل دوري	المؤسسات غير المصرفية	شركات التمويل والصرافة		
تجميع البيانات المالية للبنوك الكويتية بشكل ربع سنوي لدى قاعدة البيانات الخاصة بإدارة الرقابة المكتتبية، ومن ثم احتساب المؤشرات	المؤسسات المصرفية	-	البنك المركزي بعد الحصول على البيانات الإحصائية الكافية من المؤسسات المالية	الكويت

مؤشرات السلامة المالية في الدول العربية

المالية بعد التأكد من صحة البيانات، ويتم نشرها فور الإنتهاء من ذلك.				
-	المؤسسات المصرفية	وحدة الاستقرار المالي، ومديرية الإحصاءات والدراسات الاقتصادية، ولجنة الرقابة على المصارف	البنك المركزي بعد الحصول على البيانات الإحصائية الكافية من المؤسسات المالية	لبنان
-	المؤسسات غير المصرفية	وحدة الاستقرار المالي، ومديرية الإحصاءات والدراسات الاقتصادية، ولجنة الرقابة على المصارف		
تجميع الحصيلة التراكمية والبيان التراكمي لأرصدة التدبير الخاصة للبنوك	المؤسسات المصرفية	إدارة الرقابة البنكية	البنك المركزي بعد الحصول على البيانات الإحصائية الكافية من المؤسسات المالية	المغرب
إعداد مؤشرات مالية على مستوى كل بنك وعلى مستوى القطاع المصرفي وبشكل أسبوعي وشهري وربع سنوي وسنوي للبيانات المدققة من قبل المراجعين الخارجيين لكل بنك على حده	المؤسسات المصرفية	-	البنك المركزي بعد الحصول على البيانات الإحصائية الكافية من المؤسسات المالية	اليمن

المصدر: إستبيان مؤشرات السلامة المالية، صندوق النقد العربي (2022).

الملحق رقم (3)

مؤشرات السلامة المالية للقطاع المالي في الدول العربية

مؤشرات السلامة المالية	البنك المركزي
<ul style="list-style-type: none"> - رأس المال التنظيمي للأصول المرجحة بالمخاطر - رأس المال الاساسي (المستوى الأول) من رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر - القروض المتعثرة بعد خصم المخصصات لرأس المال - رأس المال - الشق الأول إلى الأصول المرجحة بالمخاطر - رأس المال الاساسي (المستوى الأول) من رأس المال إلى الأصول - القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض - المخصصات الى القروض المتعثرة - العائد على الأصول - العائد على حقوق الملكية - هامش الفائدة على الدخل الإجمالي - المصاريف غير المتعلقة بالفوائد على الدخل الإجمالي - الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول - الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل - نسبة تغطية السيولة - نسبة صافي التمويل المستقر - صافي المركز المفتوح من النقد الأجنبي إلى رأس المال 	الإمارات
<ul style="list-style-type: none"> - نسبة كفاية رأس المال - نسبة كفاية رأس المال الأساسي (Tier 1) - الأصول / رأس المال - صافي الديون غير العاملة بعد طرح المخصصات/قاعدة رأس المال - الديون غير العاملة/ إجمالي الديون - نسبة التغطية (المخصصات/ الديون غير العاملة) - تركيز القرض / التسهيل (% من إجمالي القروض) - تركيز القرض / التسهيلات (% حصة أكبر قطاعين) - التعرض للعقار / البناء (% من إجمالي القروض) - تركيز الانخفاض في القيمة حسب القطاع (% من إجمالي الانخفاض في القيمة) - اضمحلال القيمة لكل قطاع (% من إجمالي القروض لكل قطاع): 	البحرين

مؤشرات السلامة المالية في الدول العربية

<ul style="list-style-type: none"> - قروض / تسهيلات الشركات الصغيرة والمتوسطة (% من إجمالي قروض بنك البحرين الوطني) - انخفاض قيمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة (% من إجمالي قروض / تسهيلات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم) - المخصصات الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة (% من اضمحلال قيمة الشركات الصغيرة والمتوسطة) - نسبة العائد على الأصول (ROA) - نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE) - صافي دخل الفوائد (% من إجمالي الدخل) - صافي الرسوم والعمولات (% من الدخل الإجمالي) - مصاريف التشغيل (% من الدخل الإجمالي) - الدخل من غير الفوائد (% من إجمالي الدخل) (تقليدي) - هامش الفائدة الى إجمالي الدخل - نسبة الأصول السائلة/ الالتزامات السائلة - نسبة القروض على الودائع - الأصول السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل 	
<ul style="list-style-type: none"> - نسبة الملاءة الكلية - نسبة الملاءة القاعدية - الأصول السائلة/إجمالي الأصول - الأصول السائلة/الخصوم قصيرة الأجل - المستحقات الغير محصلة صافية من المؤنات/ رأس المال الخاص القانوني - معدل المستحقات الغير محصلة - معدل المؤنات المخصصة للمستحقات الغير محصلة - العائد على رأس المال - العائد على الأصول - هامش الفائدة/الدخل الخام - المصاريف خارج الفائدة/الدخل الخام 	الجزائر
<ul style="list-style-type: none"> - رأس المال التنظيمي للأصول المرجحة بالمخاطر. - المستوى الأول من رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر. - القروض المتعثرة بعد خصم المخصصات لرأس المال. - القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض. - العائد على الأصول. - العائد على حقوق الملكية. - الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول. - الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل. - هامش الفائدة على الدخل الإجمالي. - المصاريف غير المرتبطة بالدخل الإجمالي. 	السعودية

مؤشرات السلامة المالية في الدول العربية

<ul style="list-style-type: none"> - صافي المركز المفتوح من النقد الأجنبي إلى رأس المال. - المستوى الأول من رأس المال إلى الأصول. - أحكام القروض المتعثرة. 	
<ul style="list-style-type: none"> - كافة مؤشرات السلامة المالية التي حددها صندوق النقد الدولي مثل: كفاية رأس المال، جودة الأصول، الربحية، السيولة، الحصة السوقية للمصارف وغيرها 	السودان
<ul style="list-style-type: none"> - نسبة كفاية رأس المال - نسبة رأس المال - صافي رأس المال - التغطية - مضاعف حقوق المساهمين - توليد رأس المال الداخلي - رأس المال إلى البنود المتضمنة أو غير المتضمنة في الميزانية العمومية - القروض المتعثرة - صافي القروض المتعثرة - قبول القروض المتعثرة - القروض المعاد هيكلتها /أو المعاد جدولتها إلى إجمالي القروض - المبالغ المستردة للقروض المتعثرة - الاستثمارات متعثرة - مخصصات خسائر القروض للقروض المتعثرة - مخصصات خسارة القرض لصافي دخل الفائدة (NII) - القروض المتأخرة من 1-89 يوماً - قروض الأطراف ذات العلاقة إلى إجمالي رأس المال - الانكشافات الكبيرة على صافي الثروة - حدود التعرض على التركزات القطاعية - نسبة الإقراض - القروض الشخصية - نسبة التكلفة إلى الدخل - نسبة الكفاءة العامة - مصاريف التشغيل لأرباح التشغيل - نفقات الموظفين لمصرفات غير الفوائد - نسبة العائد على الموجودات (ROA) - العائد على الأصول المرجحة بالمخاطر - نسبة العائد على حقوق المساهمين (ROE) - عائد السهم - قوة الكسب المتكررة - صافي هامش الفائدة 	عمان

مؤشرات السلامة المالية في الدول العربية

<ul style="list-style-type: none"> - رسوم مخصصات المخاطر - استخدام الأصول - أرباح / خسائر التجارة والعملات الأجنبية إلى إجمالي الدخل - ودائع العملاء إلى إجمالي الأصول - صافي القروض لودائع العملاء - الأصول الأساسية - الأصول الرئيسية للجزء المتقلب من الخصوم - الأصول بالعملات الأجنبية إلى الخصوم بالعملات الأجنبية - القروض بالعملات الأجنبية للودائع بالعملات الأجنبية - الأصول بين البنوك إلى الخصوم بين البنوك - عدم تطابق التدفق النقدي - حتى شهر واحد - عدم تطابق التدفق النقدي - التراكمي - التفاوت في التسعير - مدة حقوق المساهمين - صافي العملات الاجنبية إلى رأس المال 	
<ul style="list-style-type: none"> - نسبة السيولة الرقابية - نسبة تغطية القروض غير المنتظمة - نسبة صافي القروض غير المنتظمة إلى صافي القروض - نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض - نسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي الأصول - نسبة الشريحة الأولى لرأس المال إلى قاعدة رأس المال - معيار كفاية رأس المال - نسبة المصروفات من غير الفوائد إلى متوسط الأصول - نسبة المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات - العائد على متوسط الأصول - العائد على متوسط حقوق الملكية - صافي هامش الربحية - نسبة متوسط الأصول المدرة للفوائد إلى متوسط الأصول - نسبة الدخل الأساسي إلى الدخل التشغيلي - صافي هامش الفائدة 	الكويت
<ul style="list-style-type: none"> - نسبة كفاية رأس المال - القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض - احتياطيات خسائر القروض للقروض المتعثرة - احتياطيات خسارة القرض إلى إجمالي القروض - نمو القرض السنوي - مطالبات القطاع العام (باستثناء مصرف لبنان) من إجمالي الأصول - التعيينات لدى مصرف لبنان إلى إجمالي الأصول - الأصول الأجنبية إلى إجمالي الأصول 	لبنان

<ul style="list-style-type: none"> - هامش الفائدة على الدخل الإجمالي - نسبة الكفاءة - نسبة العائد على الأصول (ROA) - نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE) - صافي الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول - صافي الأصول السائلة للخصوم قصيرة الأجل - القروض المقومة بالعملات الأجنبية إلى إجمالي القروض - الخصوم المقومة بالعملات الأجنبية مقابل إجمالي المطلوبات - صافي مركز الصرف الأجنبي المفتوح لرأس المال التنظيمي - نسبة CET1 - نسبة رأس المال من المستوى الأول - نسبة رأس المال الإجمالي - الرافعة المالية (مرات) - التعرضات التمويلية الخاصة بالبنك حسب الموطن والقطاع الاقتصادي والعملية والتصنيف والمدة - الضمانات الخاصة بالبنك حسب النوع وحسب التعرض للقرض - انكشافات الدخل الثابت الخاصة بالبنك حسب الموطن والقطاع الاقتصادي والعملية والتصنيف والمدة - انكشافات حقوق الملكية الخاصة بالبنك حسب الموطن والقطاع الاقتصادي والعملية، بالإضافة إلى الأسعار التاريخية - التعرضات العقارية الخاصة بالبنك حسب الموطن والنوع - التعرضات الخاصة بالعملات الأجنبية حسب العملة بالإضافة إلى الأسعار التاريخية لكل عملة - فجوة السيولة الخاصة بالبنك حسب العملة (الأصول والخصوم غير متطابقة حسب تاريخ الاستحقاق) - فجوة سعر الفائدة الخاصة بالبنك حسب العملة (الأصول والخصوم غير متطابقة حسب تاريخ إعادة التسعير) - التعرض للسلع الخاصة بالبنك (بما في ذلك الذهب والفضة) 	<ul style="list-style-type: none"> - معامل الملاءة - الأموال الذاتية الأساسية/مجموع المخاطر المرجحة - الديون المعلقة الأداء صافية من المخصصات نسبة إلى الأموال الذاتية - الديون المعلقة الأداء/مجموع القروض - متوسط العائد على الأصول، متوسط العائد على الأموال الذاتية - هامش الفائدة/ العائد الصافي البنكي - التكاليف العامة للاستغلال/ العائد الصافي البنكي - الأصول السائلة/ مجموع الأصول - الأصول السائلة/ الخصوم قصيرة الأجل
	المغرب

مؤشرات السلامة المالية في الدول العربية

-	الوضعيات الصافية المفتوحة بالعملات الأجنبية/ الأموال الذاتية	
-	اليمن	
-	نسب رأس المال.	
-	نسب جودة الأصول.	
-	نسب الربحية.	
-	مدى جودة الإدارة.	
-	نسب السيولة.	
-	نسب التعرض لمخاطر النقد الأجنبي.	
-	التركزات الائتمانية ، تركزات الودائع ، ديون ذوي العلاقة.	
-	هيكل إستحقاق الأصول والخصوم.	

المصدر: إستبيان مؤشرات السلامة المالية، صندوق النقد العربي (2022).

الملحق رقم (4)

مؤشرات السلامة المالية الإضافية لدعم اتخاذ القرارات الخاصة بالسياسة
الاحترافية الكلية

مؤشرات السلامة المالية	البنك المركزي
<ul style="list-style-type: none"> ● البنوك - التعرضات الكبيرة لرأس المال - مركز إجمالي الأصول في المشتقات المالية لرأس المال - إجمالي مركز المطلوبات في المشتقات المالية لرأس المال - دخل التداول إلى إجمالي الدخل - نفقات الموظفين لنفقات غير الفوائد - ودائع العملاء إلى إجمالي القروض (غير المصرفية) - القروض المقومة بالعملات الأجنبية إلى إجمالي القروض - المطلوبات المقومة بالعملات الأجنبية مقابل إجمالي المطلوبات ● أسواق العقارات - القروض العقارية السكنية إلى إجمالي القروض - القروض العقارية التجارية إلى إجمالي القروض 	الإمارات
<ul style="list-style-type: none"> - التعرضات الكبيرة لرأس المال - القروض العقارية السكنية إلى إجمالي القروض - القروض العقارية التجارية إلى إجمالي القروض - الخصوم المقومة بالعملات الأجنبية مقابل إجمالي المطلوبات - نمو الائتمان للقطاع الخاص (الوكيل المستخدم للقطاع الخاص) - الخصوم المقومة بالعملات الأجنبية مقابل إجمالي المطلوبات - نمو الائتمان للقطاع الخاص 	البحرين
<ul style="list-style-type: none"> - التعرضات الكبيرة لرأس المال. - دخل التداول إلى إجمالي الدخل. - نفقات الموظفين لنفقات غير الفوائد. - ودائع العملاء إلى إجمالي القروض (غير المصرفية). - القروض المقومة بالعملات الأجنبية إلى إجمالي القروض - الخصوم المقومة بالعملات الأجنبية مقابل إجمالي المطلوبات - القروض العقارية السكنية إلى إجمالي القروض. - القروض العقارية التجارية إلى إجمالي القروض. 	السعودية
<ul style="list-style-type: none"> - الشيكات المسددة بالليرة اللبنانية - تسوية الشيكات بالعملات الأجنبية 	لبنان

- طلبات المعلومات في مركز المخاطر	
- تصاريح البناء	
- إجمالي الواردات - CIF	
- إجمالي الصادرات - FOB	
- الإيصالات الجمركية	
- إنتاج الكهرباء	
- واردات المشتقات البترولية	
- الشحنات الواردة في مرفأ بيروت	
- الشحنات الصادرة في مرفأ بيروت	
- العبور والمنطقة الحرة في مرفأ بيروت	
- تدفق الركاب B.I.A - الوصول	
- تدفق الركاب B.I.A - المغادرة	
- تدفق الركاب B.I.A - العبور	

المصدر: إستانيان مؤشرات السلامة المالية، صندوق النقد العربي (2022).

قائمة المصادر والمراجع

صندوق النقد العربي، إستبيان مؤشرات السلامة المالية في الدول العربية، صندوق النقد العربي (2022).

تقرير الاستقرار المالي العربي، (2022)، صندوق النقد العربي.

International Monetary Fund, (2019). “Financial Soundness Indicators Compilation Guide”.

للحصول على مطبوعات صندوق النقد العربي

يرجى الاتصال بالعنوان التالي:

صندوق النقد العربي

ص.ب. 2818

أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف رقم: (+9712) 6215000

فاكس رقم: (+9712) 6326454

البريد الإلكتروني: publications@amfad.org.ae

موقع الصندوق على الإنترنت: <http://www.amf.org.ae>



<http://www.amf.org.ae>



صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND